

کتاب التلخیص فی الفقہ

على مذهب الامام ابي حنيفة

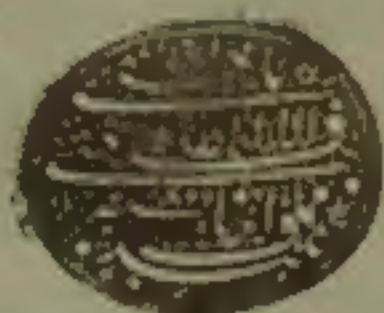
تلخیص الجامع الكبير

للإمام الخلالی

رحمه الله

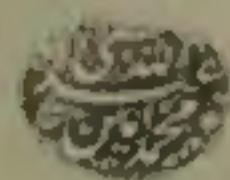


المَلِكُ اللهُ دُخِلَ فِي حِفْظِ عَمَلِهِ
الحاجي بشير اغا ايبراهيم الشافعي
سنة ١٢٠٠
وما يندلف



والكتاب من وقف لانا صاحب محمد
صهر افندي دار السعادة الحاج سرور
من هو على كل شيء دهر حوله الله تعالى
محمد ابن المصطفى اوده

عوله



٢١٧

Süleymaniye Kütüphanesi	
Konu	Hacı Beşir Ağa
Yeri	•
Eski No	217

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر
 احمد الله على الفقه في الدين ابدى بوجبه المتين بين العباد وفضله المبين على كل حاضرين
 ومبررات الانبياء المرسلين والائمة وشعار الخلفاء الراشدين الاجواد والائمة النافعة لذوي
 البرية والاحقاد والائمة الداعية الى الحق والرشاد والشرعية الباقية الى يوم التثابة والدرية
 الواقعة للزواج والافساد والطريقة المنلى التي لا اقتصاد في البغى والفساد والعرق
 الوثقى التي لا قصاص لها ابدا الا بالادب والعدل والحق والبر والعدل والعدل والعدل
 الرئيل وجبال الوفاة والاشهاد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة اذ لا يقص
 فضلا عن حفظ الدين وما يؤمر بيقوم الاشهاد والاشهاد ان محمد عبده ورسوله الذي يقص
 عن استقامته محامده امة القادة ويحضر عن استقامته فضاله لسان كل حاضر وعاد صلى الله عليه
 وعلى آله الشيخ الطهارة الروح الاوقاد اقول وانا العبد الراجي عفو الرب البر الكرم الجواد محمد
 ابن عبد الله من ماله اذ ان **هذا الكتاب** بالغ غاية الطلبة والمراد من نسيان البغية
 والارباب جامع الخلاصة الاجاب الاقدمين اولى الراي والاجتهاد وكافل جالصة تحقيق
 يعاينوا كاهل التدقيق والانتقاد كاشف لاسرار الجامع الكبير عن اختصار واقتصاد
 كان لمعضلة الذي يخضع له كل ذي ذوق من قادة الحق من عبوده العون ومثونه
 المتين الذي ما الفضل بقوله من قادة بقرير فيه جلال الشك من القواد وكثير فيه جلال البقر
 وكل قلب صاد وجزالة لفظية يرتام الجامع الاتي ويقتاد الى جلاله سيدي نبيه شيت
 القران او شوك الفساد بصفة لا حوت في التحصيل الذي هو امن من ليست الولاد
 السرف في التحقيق الذي هو امن من شيب الاباء والجداد ممن تمت همة الى ضبط القواعد
 الفقهية التي علمتها الاعتماد ودعت ارومته الى حفظ المعاهد الشرعية عن القان
 وسداد وانثرت فيه الدرج والادماج والحبس بين الاشياء والافراد والافراد
 والارباب للداخلين الى من البلاد والحق اربابا للخاصين على من صوف العباد اذ كفاهم
 عبنا او قار مجلدات وحفظ اشعار مطولات كف عنها عوارض الكسل والكساد وعوادي
 الايام والسنين الشداد وطواري الدوامي والانكاد حتى خيف الاعراض والاندراس
 او كاد وحوى ما حوت من غير المعاني والمسائل وراة بعد محض الزبد ودخض جفا الحشو
 وجفا الارباد وسميت بالتحقيق طباقا للمعنى وجعلته للمصير الى الله تعالى عماد والمسير الى

العبي

باب الصلاة

العبي خير زاد **كتاب** الصلاة
 في انفسد كما محاد بها الادان ارك مكانه مقتضى الا مبرتها خيرة فتفسد صلاة كما نوم
 بعدم لا تلزم الجنان وتخلل الخابل وغير المشبه وغير المنوي اما ان اذ المورد الجامع المطلق
 وهي بالسنة والكال ولا ما بعد الحدث بل العودية الامح لاهل الوقت التحريم لا الادا حي لو
 بخلافه يتم وروية واحواي نبي كذا في قضاء ما فات بعد الاقدان يوم او حدث دون ما
 قبله لقيام قدوة الاجواد القضا بالمثل اذ اتحد السبب والوقت فاندفع فائدة الصحة
 تقضي في المضر والعكس لهذا الاياتي لقراءة ولا سهو ولا ما سقط عن امامه بالترك وفسدت لو
 علم بخطا القبلة خلاف المسبوق اذ لم يلزم التوبة العذر فيما شق ولكن بان عقدا افلا
 يوم قصدا او يقطعها تكبيرة الاستيلاء في المساق فيقتدي بالمعجم في الوقت لا اتحاد الحال
 حكما لوجوب التكميل حال القدوة قصدا فاندفع الاضداد والاستحلاف لا بعد جدار بنا
 الغرض بل الفعل في الفعل او الفراه حكما اذ تقرر التسطير بخروج الوقت كما بصرع
 في حق الاخر حتى لم يتم بالاقامة لا يلزم العكس لعدم التغيير ولا الاقدان استغلا في الاجزاء
 اذ الملزم ملك حتى لو فسدت فقي اربعا ولا سجد خليفه سبق بالركوع اذ عليه ما على الاول
 وان لم تعتد له **باب** الميسر حاضر لوانقطع
 الدم بعد الصلوة لم تعد الا ان خرج الوقت قبل الفراغ لان الناقص عده دم هارن
 الوضوء او غرار المستند بعمل في القيام دون المنقضي ولهذا الوضوء من الوضوء واللبس
 مسحت في الوقت لا بعد كذا لوانقطع فيه او فراغ الوضوء وسال في الداخل ان زوال
 العدم باستيعاب الوقت كالتيقن حي ان المبتداه ظهر العبد في الانقطاع قبل العود
 لا بعد وان لم يسبل اعادت الاولى اذ لا عذر وليقظ من وجهه كما مر فاعتبر بطور الحضا
 واسقصر المودي لهذا لوراي المصلي ما مشكوكا او مملكا للغير مضي وقضي دون الاخر
 لان طن الحواز اسقط الترتيب ان لم يسقط المجلد في الاظهر واعتبر من علم لفساد الحجر
 عشا ولو انقطع قبل الوضوء لم يطل شي بالخروج لعدم الناقص لهذا اتفق المله طعن عيسى
 رحمه الله لعدم الزوال ما لا يستوعب لكن المعنى ان لا يحمل العذر في الداخل مبيها
 تستوط الاستيعاب لا ان يلغى الظاهر في الخارج رعاية للتحقيق فلو وجدت في الداخل
 عن حدث او لا م سال اعادت لان الاول في الظاهر والى فضل او عن حاجه اخرى

فيما ينبغي

فيما ينبغي

واعتبر بالمؤلف في منحه او قرح شال اخر وان شال في الصلوة شي اد الحديث طاري خلاف
 مامر لانه استند الى السابق والمستند بطريق القائم فظهر اد اشئ بعد تاود لك منع البناء
 والله اعلم **باب** السجدة تلاتي بعد فعل قليل كالقيام
 او شي خطوين كفت سجدة كاقبله للحاجة والخرج لكن قل الراي فعد معرضا في اله ليكان
 خلاف الحد والكثير خلا اد الداخل في السبب لا الحكم فكسها كذا بقعد عقدة الصلوة
 في الاظهر للغياس والواجب هذه لمزيد ففوتها فكفت غير هالا عكس حتى لو لا سابع الحاج
 بعد افتد الثاني ولم يسجد فيها سقط الكل في الاظهر لا استتباع الصلاة غيرة ووث
 محلا وقال محمد رحمه الله ان كروي الاولين بعددت لتعدد فرض القراءة او تكثر الفضل
 زاكها وساجدا او بالحرق نعم المولى والاخران وبعد سيرة الذاب بعدد للتبدل
 احتياطرا خلاف السفينة الا في الصلاة لاتحاد المكان حكما لكن ضرور الجواز فلا يعذر
 الى السماع والسموع من المومنين من الجنون والطير والصدى لا واجب سبب خلاف
 لمحمد رحمه الله بعد الفراغ خلاف الخافض والكاف لان الحجر يعني الاعتبار والنهي والله
 اعلم **باب** الظلم غسل المديونة في الاجابة حتى
 زالت او غيرة ملتا وعصر طهراد المنع للجواز وذلك بالفضل لا للقاء الا لما طهر وط
 الى يوسف رحمه الله الصب في العضو مزدود لعموم الخرج وقد ياباه الاثراد كط
 الالف والفم والمياه بحسبه ثقل المنع واذا وسور وذا لكن كالمحل حال الثاني في الظاهر
 فظهر الاولى بالثبوت والوسطى بنير والاحرى عن هذا الوصف الذلوا العاشرون من العار
 في اخرى برج منها احد عشر كذا الما الرابع في العضو للقربة دون غيره لعند
باب صلوة العبد زاد الشيطان في كل ركعة ست
 تكبر ان قبل القراءة وقبل ثبعا في الاولى وسبعا في الاخرى كروي الخبر وقبل حسنا
 وعليه بنوع وعلي اربع بعد ثلث الفطر وفردا في الاصح ومن سغود ملتا واولي
 القراءة لانه الاخط الاقرب فينبع الامام فيما ادرك ما لم يحالفهم لانه ملزم كالقاضي وان
 حتى حاله لاجاب المنادي وان اذ كجواز اخر الشرع وبسوية في الكل اخذا باليقين
 وراي نفسه فيما سبق للتفرد حكما بخلاف الاخر ويقدم كالتيا جذا والقوت اصلا
 ويانها زاكها ان خاف الرفع بخلاف التهمة للحكمة الى تكبيرة واجبة في العبد وان صاق

ح
 3

الحكم في الصلوة

عن النبي خلافا لابي يوسف رحمه الله واضعاً يديه ترجيحاً بالوجوب ثم المحل لا يلزم الامام
 ذكر سنون او تكبيرة لا مكان العود برفض ركن لم يتم مثله او لواجب لم يفت محله اد المقر
 فرض كلة والرايح قائم حتى احرز الركعة ان تابع خلاف القائم قبل القعدة لعون محلا ولا
 العنوت لانه بين السما والقدان فلا يعود ولا يانه فيه ولا في القومة الاتباع لا يتجهد
 خلاف في الفجر وخامسة الجناير وورفع اليدي المنخفض والرفع للنسيء ويرفع مع الامام حذار
 كمال الخلاف خلاف الاول وسقط لعون المحل اد القومة للفضل لا للركعة والاخرى
 للاداء لا القضا خلاف الشهداد البعض لا يسمي ولو لم يتم لغا ومقلد من سغود حتى
 الله عنه لو بدا بالعتراء كبر اذا ذكر واعاد في قبل فتم السجود في فرض ما لم يتم ويسجد
 كذا كسجل في الركوع وتعد ويبدأ في ركعة مسبوقة اد لا قائل بولا التكبير ومنع
 الصاير من علي الى الخبر رضي الله عنهما وقبل التكبير لا في الاولى خلافا لمحمد فلوله الخبر
 الى علي رضي الله عنه رضي الله عنه بعد القراءة لا يكر لانه لا يسجد في الاية لا الماشي
 ولا قائل بتوسط القراءة والله اعلم **باب** تكبير التشويش
 هو من جعفر الى عصر يوم الخوف وروفي حلف المعتم في المصرو فالاقور دل وفي الى
 عصر اليوم الخامس وفي كل اشركن الخمر والكبير بدعه فالاول الاسف اولى دول
 القضا الاقانية الملك يقضي فيها لا من قائل لوف الفرة واعتبر بالري والخبر من سغود
 السهو والبلية ان اهتمعوا وحاز قبلها لعدم الضادة وسقط بعدها كذا السجود
 بعد التلبية اد الكلام كالحديث العهد بقطع الحرمة والصور ويبيع راي نفسه في الفعل
 والتشرك لزوال قدوة الامام بالتسليم حتى جاز مع الحديث وانما كذا المشافرة المراه
 حلف المقيم للتسعة عادة كروي لوسن الامام عاد قبل الخروج لا بعد كالمخرف لظن
 بمام او عارف وكثر القوم بخلاف سجود السهون **باب**
نذر الصائم لو قال لله على ان اعطت سهر اصح الحاقا بالصلوة او الصوم باعبار
 الفرض او الشرط والاما قدي ان المعدول عن العباس بالنصر لا تساق عليه ولا سغير
 ما عليه للتكبر ولانه للتقدم لولاه كان لو ما بخلاف التمن والاجان للتعرف ضرور
 الحاجة والصحة ولانه اخراج الما في لولاه ما بد وتابع حكما لسابع وفيه خلاف الصوم
 وبلغونه افراد اليهود ارفع اسم المحصور ولفظ التيا كما في الاعداد كروي

والاعمال

ويلزم بطلان خلافه لا ييوسف رحمه الله الا ان نوى التبرك كذا ولا يلزم
 يومئذ ما كانا جمع عن ملوه لكن عادة لا لفظا فصح فيه السواد ولا يجب شي كاي الفرد لفقد
 الصوم ومو شرط خلافا للمهد في الفعل كدي نونا ونخل مسجد كما عه قبل الفجر ولا يخرج
 ما لم يغرب الا بحلا او جمعة ومان معها وان قال رمضان فادي او قضى معها جازا كما
 بدأت الشرط عن الجمعة كالسجد للصلاة وداخل احرم للفرض ويستأنف التذلل والقطر
 في القضاء دون الاداء حفظا للتتابع والوقت وان لم يعتكف لم يسقط في الصحيح اذ اكل
 مانع الشرط لا شرط فماسبه صابما حفظا لا يحصل بالزام الشرط كما لو نذر ان يعتكف
 مغطر او يصلي عاريا بخلاف محدثا في الاحم لعدم القرية ولا يجري للبال اد لا داخل في
 مختلف السبب كذا داخل بحرم للفرض من قابل ولو قال لله على صوم شهر متتابع يستقبل
 بالقطر وما بالوصف الا ان يعنى المعبر هذا تعريف المعروف او من يد الفوت لكن يوصى
 لانه بعد الماس بخلاف لعين الميهم ولو نوى التبرك كذا وقضى خلافا لا ييوسف رحمه
 الله تعالى يجعل اللام للمعنى او الكل لمعنى نعم ما بالذات والغير لا الحقيقة والمجاو له
 التحميل خلافا للمهد رحمه الله كدي الصلاة والجمعة لتماز السبب بنفس التذلل بخلاف المعاو
 وانما تسقط بالحنون المستوعب والوقت للتحقق دون الامانة فسقط بتعريف رمضان
 وجان ناصل النية اذا وصوم العبد المندود واعتبرنا بصدقه اذ سقطت بتعريف
 المعين وله تحمیل المتل بخلاف نية الكان اذ تعييته بغير ماله وهو المندودون
 ما يبه بخلاف رمضان لعموم ولانه الله تعالى فرضه له ليكفر سعيه المندودون
 رمضان وبعض النذر الا في الابد فانه يفديه للناس وقيل يوصي به اذ العجز عن العمل
 عند الموت

باب في القريض

القريض متغلا في الصلاة الحاقا للرفع بالرفع في النسيء مستعمل في غيرها لانه
 مدافع وصفا لا اصلا اد لغا الطاري لا القام فكل الصلاة وقيل مستعمل في ايضا
 عند الحيض واما ييوسف رحمه الله تعالى فاعل ان الوجوب زائد على الوجوب حسب
 الناصر فمنه فنفقه بعد ذكر العائنة او خروج وقت الحج والجمعة والاعتدال
 الا في كازين من جنس اد لغا التعيين لما لم يقدح في كماله بخلاف الخسائر
 لان التعيين شرط ففات التكيل بالبحري او فوت التتابع وشرط التعيين

الطهور

الطهر منعا وبحر كما وياوي الفرض في الفعل مسترض برحما بالقوة او حاجة التعيين كاي
 القلب وجه الاسلام والحق يعرف ذات الركوع وغيرها وقول محمد رحمه الله كما مر لان
 القوم لغت في اعتراض صلاة الفعل وحاجة التعيين في الحج اذ مطلق للفرض ولا يلزم ماوي
 المحسن اذ الفعل لا يعقب العقد ولا يسقط بالفرض كما لم يسقط من الصان ولا بعد القو
 والافساد بخلاف العذر فامكن الوفاء بقصر احدتها كما لا عند ابي يوسف واما فعل الامر
 عند الامام حسب الناصر في دم الاحياء حرم بالدم والعمرة والقضاء

باب الزكاة

الطعام وغيره ما سافر بعدل نصا با زاد بعد الحول صغفا او نقص نصفا فان كان
 للسبعين اذ ربع العشر او قيمته يوم الحول عنده لاها اصل ايضا والحق مطلقا لم يستد
 ما اختار كالباع والكاه فانقطع الحياقتها بالمواساة اعتبارا بقيته يوم الاداء الا اصل
 العين فاعتبر حين المنع كاي ولد المعصومة والمعدود وان كان للذات كسكن البدي وعكسه
 وقع الزيادة ما قال وفيه الحسن ما قال لا لاسناع الصم بعد الحول والركاكة في المالك الا ان
 ينشأ احد هاتين الاخر كالولادة فبحر الحسن بالولد كاي الغصب كدي غير المشي لكن العي السعي
 بعد الانفاق لمقرر القيمة وادخل العشرة في الحلال العود للعود الجوده بخلاف ما لو
 قبل الحول واعورت بعده واحلت لانه روال المانع واعتبر نروال الصارية الحادثة
 والقديه ولو ادي فمرا بعدل المنع بحوده لم يجر عندنا نوي العينة او لا بها الصحيح اذ
 يعومها روي ابن المولي والمكاتب كدي صرف نصف فارسي عن غيره من مندورهم المعوم
 لا يوب اخاه تصاع ونصف عن صيام الكاه والبر عن التمرة الفطر بخلاف التوب عن
 الطعام اذ عشر كسوه لا يعنى عن شي منها بخلاف ما مر في لو ادي خمسا رعا عن ما في جناد
 او موصوع يبعدل الضعف جاز وقال محمد لا مال يود الفضل قوم فيما عليه فاره والفقير
 وور العينة وهما المقدن وذو اولى والا لوحت في ما به تعدل الضعف ولو ادي بمينه
 من شايين جاز لعدم الربوا والصراط المصور الوسط ونصف الغائب اصل بخلاف مالو
 نذر ان يعتق او يعتدي بسطين فاني يصدق بعدلها اذ القرية في القرية والعنوة ولا
 قيمة فيها بعدل واعتبار المعنى بخلاف الصدقة

باب

تركاه المال اسرى الفخري عبد النجار فان لم يقصر الزكاة لا اتحاد المتعلق

خلاف السابعة الا ان العبد لا يظال والنفاذ ملكه العبد كله في الجاني دون سيرة
 للمعاشية ناله العفو هو المردود والعشرون ونصف في الاصح لا يلزم المسعر عرفا للظهور
 ولا المربض لان الله سبط والعزم لا واعبر بالمضارب ورب المال ولا يعذر في سيرة
 الفاحش لعقد العدة كاي العجاسة والزمانة بين الكلين ولا المجل في الاظهر لا يطالبه
 وان كانت عبادة وان لم يوي او يوي الخدمة او اشترى ولو شأ للنفقة ضمن الا خلافا
 عند اختلاف الاعداد ولا يبرأ بالرد بعد الحول لعدم بعين العود كدي المأخوذ منه لانه
 دين طاري بخلاف ما لو اسره بعض النجاشي حب ربا بالرد فمضاه للبعيد وفي الرضا لا يبيع
 في حق البت كدي لو وهب لكن بربا بالرجوع لبعين العقد والحق فيه حتى لا يتعارض عنه خلاف
 العبد في مختلف بالقضاء عندنا كاحد السبيع والمولى القدم لهذا اعادة الدين والخناية
 ولزم في السابع وقبل العقب كدي لو ردت النصف بالطلاق او الكل لم يرد ربا في السابعة
 دون العقد لما مر من المستقط فوات التسليم والتعجيل والارضاع شرط كسرها وحل العبد
 الا ان يريد العين لحول الحق الي القيمة ما مناع النصف ولو باع في الحول من يساوي العا
 من يساوي ما بين كل واحد ما في ملكه ادا لم يضمن الزيادة وحط الا باع في الحول فان
 ربا بالرد ونور المبحر في عقد الكال في الطرفين الا ان يحول بعد البيع فيرعى الاربع
 ويربأ بالرد بقضاء للبعين الا في قدر المردود وللخلاف دون الرضا لانه سيع مان راي دال
 بالاربع ركا للكال ولا يبرأ الراي لانه مختار لكن زكاة المردود تسقط بالعين وتسقط با
 لهلاك الملاك ولا شيء على المردود عليه في الزيادة لا بعد الحول ولو كان احدهما المردود
 عند بعدل النافق ايضا في نصف الحول سومان النجاشي ووجد اخره عينا بغير الحشر
 لا شيء على من كان عبده للخدمة لعدم كمال الحول ولا بعد نصف اخر في الرد بقضاء العود
 قدم الملك كدي في الرضا ان يوي الخدمة للاطلاق حلال الحول والارز في اقامة المبدل
 مقام المبدل وان لم يغير لانه يبدل المال بخلاف المهر عندك والاخرى في اربعة الاحاس
 ان رد الحدود الخمس بعد الحول او رد عليه بقضاء المهر وفي الرضا يركي العالم امر واقع
باب الضم والنهي يدل الاصل المركي لغيره كالحول
 ولا يضمن عنه لانه استنبه الشيء لما احدث اما ليه الا ان يجعله ملوفا قبل البيع فمعكس كالحول
 جعل العبد المركي للخدمة ادا لم يقيم مقام الركوي بل عني حادث هو الحرف في السعداد و

يضم بدل المعسور والمودي فطرته على ان لا يناما لم يجد السبب وهو المالمية في الزكاة و
 عليه ومو به في الفطرة والارض في العشر دون المالمية واعتبر بالحرف الصغير وارض الوقت
 والمكاتب والمستفاد بعد يضم الي اربها حولا اما ز النفع النفع الا الاربع والولد فانها
 ضمان الي اضليها وحيا للنفقة على الخناس اذ الدالي اوي واعتبر بالزيادة المتصلة
 ويصرف الدين الي التقدم العزم الاقل ركوع من المواشي ثم المسعول بالحاجة كرامة للسرة
 القضاء ومع العدة حتى ان من عليه طامرو وعنده وله نقد ومسلما لا مركي النقد ومن لا حدود
 وعنده محرو والملاك الي العفو ثم الي الضاب عليه ثم وم مرقاله الي السبع كاي المضاربة
 وقال محمد رحمه الله يبيع كاي احلاط الحول لغيره والفرق ان المحل منهم هنان من غير
 لهذا انما الحي في غنى المهم دون المعين في موت شطر التماين شاء وفي بقا الربع نصف
 وفي موت الربع بعد حول شاء ولعله حولين متاينين وعند في الاولي نصف في الموت
 بعد حول وشاء في الموت بعد حولين وفي الوسطي ربع بعد حول ونصف بعد حولين
 وفي الاخرى ثلاثة ارباع بعد حول وشاء ونصف بعد حولين وفي موت اربعين من مائة
 واحد وعشر وشاء وعنده الحصص من شاتين ولو وهب النعني ما عليه او امره غرم
 الزكاة في الاصح للعقب ضمن الا باع كختلف المبيع وفي العبر بحري عما فيه وان لم يوي
 او يوي النفل لانه صدقة معني ونفسه قربة بخلاف الامساك والواجب شايح معصب
 كالصوم دون الغير من غير اودى لبعض في التملك او الملك خالا او مالا ولو عمل العشر
 قبل خروج الطلع والشرع لم يجر خلافا لاي يوسف رحمه الله اذ الربع محل او وصف
 في السبب والاعتراف مملوك النخل كالنخل فاستبته فاقبل الشرع والعرض والسوم
 بخلاف الخراج لانه في النعمة كالنخل لا ادا اخرجت او ابله كذا الوعيل من المالكين
 يجوز وعنده يجوز عن الاف بشرط الكال في الطرفين وسى منها للتسديد ولو بماليه بد
 الساع لا يها في الحول يد المالك ولو ادي عن الماضي والاتي وكل اخره جاز اذ لا يطلب
 في الجز الاول لم الدين بعد الوجوب والانعقاد سابق فاندفع طعن عيسى واد ادي
 الا نوع مما عين لا خلافا الواجب وتعميله في المواشي كديك للمعني وفي غير غير
 الحل في الاصح او البنية اخر الحول لان حشر الحول وهو السبب واحد فلما وصف
 العقب ضد المواشي واعتبر بالصنم والنكل **باب**

كعوم

مَا يُطِلُّ الزَّكَاةَ وَمَا لَا يَطِلُّهَا النَّدْرُ لَا يَمْنَعُ وَجُوبُ الزَّكَاةِ لِعَقْدِ الْمَطَالِ
 بَلْ يَطِلُّ فِي مَحَلٍّ حَتَّى لَيْسَ النَّدْرُ الْمَضَافُ إِلَى الصَّابِ رُبْعَ الْعَشْرِ لِعَيْنِهِ لِلزَّكَاةِ مِنْ وَفْقِ
 السَّبَبِ كَمَا أَرَى بِالْهَبَةِ مِنَ الْعَقْرِ بِخِلَافِ الْمَطْلُوعِ لَدَمْ الصَّابِ بِوَكْدِي الْحِجَّ وَالْكَارَاتِ
 وَالْإِصْحَاحِي لِمَا مَرَّ لِلْعَشْرِ وَالْخِرَاجِ يَمْنَعُ الْمَطَالِبَةَ كَدَى النِّقَّةِ الْمَضْرُوضَةِ وَالزَّكَاةَ لِأَنَّ
 سَقُوطَ الزَّكَاةِ بِهَلاكِ الْمَالِ وَبِقَعْدِهِ الْمَخَارِمَ بِالْمَاخِرِ لَا يَقْبَلُ الْمَطَالِبَةَ وَالْعَبْرَ مَلْمَا
 بِدَلِيلِ الدِّينِ الْمَوْجِلِ فَانْدَفَعَ فَرَقَ إِلَى يُوسُفَ بْنِ النَّصَابِ الْعَامِ وَالْمُسَمَّكَ وَفَرَقَ
 زَكْرِيَّا السَّامِيَّةَ وَالنَّقْدَ **بَابُ زَكَاةِ الْإِبْرَاقِ آخِرُ**
 دَارِ أَمَّا الْعَشْرُ سِتِينَ وَفِيهِ لَمْ يَسْلَمْ رُكْنِي لِلْمَوْلِ الْأَوَّلِ سَعْدَ أَعْيَانِ وَلَدَتْ
 تَمَنَّهُ الْأَعْيَانُ دَخَلَ زَكَاةُ الْمَاضِي وَالْمُسْتَأْجِرُ لِلثَّلَاثِ لَمَّا الْأَعْيَانُ وَالْأَرْبَاعُ أَرْبَعَةُ
 عَشْرًا دَخَلَ زَكَاةُ الْمَاضِي وَالْمَالِ هَلَمْ وَعَكْسُهُ فِي عَكْسِهِ لِأَنَّ الْآخِرَ يَمْلِكُ بِالْعَمَلِ وَسَطِلُ
 حَسَبِ تَعَاقُبِ الْفَيْحِ يَبْعَثُ الْمَكَّةَ وَيَرْكَبُ رَبِّ الدِّينِ فِيهِ وَالْآخِرُ الْبَايَ بِشَرْطِ الْمَاضِي
 وَلَوْ أَجْرَ لِعَبْرٍ فَرِحَ الْمُسْتَأْجِرُ مَا مَرَّ لَانَهُ وَإِنْ لَمْ يَنْعَمْ بِهَلِ الْحَكْمِ فَالْصِّمَانُ وَجِبَ الْعَمَلُ
 بِالْبَايِ فَاسْتَدَا وَلَا شَيْءَ عَلَى الْمَوْجِرِ لَا سَتَحْقَاقِ الْعَبْرِ بِخِلَافِ الْفُجُودِ لَا يَلْزَمُ مَا لَوْ سَكَنَ
 وَلَمْ يَسْلَمْ لَانَهُ مِمَّنْ لِسَلَامَةِ الْعَوْضِ وَالْمَنْعَةِ لَيْسَتْ بِمَا لَكِنْ عَقْدُهُ مِنَ الْبَحْثِ فَفُتِحَ
 بِهِ مَعْدُ الْخَلْعِ فِي قَوْلِ اللَّهِ أَعْلَمُ **بَابُ**

الْإِيمَانِ **بَابُ** **الْيَمِينِ فِي الطَّلَاقِ**
 قَالَ بَلَا مَا لِعَبْرٍ الْمَدْخُولُ أَنْ تَكُنْ فَاسْتَطَارَ وَتَحَلَّتْ الْأَوَّلُ الْبَايَةَ لَا يَسْكُنُ الْكَلَامَ
 بِخِلَافِ فَادْهِي مَا عَدُوَّ اللَّهِ لَكِنْ عِنْدَ زَكْرِيَّا أَنَّ الشَّرْطَ كَالْوَاقِفِ فَلَعَلَّتِ الْبَايَةَ
 وَعِنْدَ مَا بِالْخِزَانَةِ فَانْعَقَدَتْ إِذْ الْخِلَّةُ وَاحِدَةٌ وَالْأَمْرُ أَمَّا أَنْ عَلَى الْمَدْخُولِ مَكْرُورًا كَلِمًا
 كَلِمًا فَانْتِ وَأَحَلَّتْ بِالنَّالَةِ لَا الْخِزَانَةَ وَلَعَلَّتْ هِيَ أَعْدَمُ الْمَلِكِ وَفِي أَنْ طَلَقَتْ بِطَلَاكَ
 لَا يَحِلُّ الْبَايَةَ لَا يَنْقَلِبُ طَلَاكَ بِالْمَلِكِ وَيَعْدُ إِذَا الشَّرْطُ إِذَا خَالَ بِهَا لِلْخِزَانَةِ
 لَعَلَّتْ طَلَاكَ وَمَدْخُولُهُ بِطَلَاكِهَا أَمَّا يَحِلُّ الْبَايَةَ لَعَلَّتْ طَلَاكَ بِالْمَلِكِ
 أَوْ لَعَلَّتْ إِذَا النَّالَةُ لَعَلَّتْ عَلَى الْمَدْخُولِ حَسَبِ وَكَانَتْ بِطَرِيقِ الشَّرْطِ وَذَا مَحَلِّ
 النَّالَةِ سَطْرًا يَصِلُ وَلَا يَحِلُّ بِطَلَاكِهَا الْمَدْخُولُ وَفِي الْبَرْدِ عَيْنُهُ كَدَى فِي
 كَلِمًا لَكِنْ تَرْكُهُ بِالْخِلَّةِ الْبَايَةَ جَرَا الْأَوَّلِي أَيْضًا لَعَلَّتْ فِي الْإِنْعِقَادِ أَوْ جَرَدَهُ خَبَرُ

الْبَايَةَ فِي فَسْحِ الْيَمِينِ الْمَضَافَةِ وَلَوْ قَالَ رَبِّينَ كَمَا أَحَلَّتْ بِطَلَاكِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مَكْرُورًا وَاحِدَةً
 مَكْرُورًا طَلَقَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ وَاحِدَةً وَفِي طَعْنِ الرَّازِي سَبِينَ بِأَهْدَارِ كُلِّ الشَّرْطِ كَانَ
 لَمْ يَذْكُرِ الْعَمُودَ وَنَهَى وَالْمَخْلَصُ أَنَّ الْمَكْرَمَةَ فِي الشَّرْطِ تَعْمُودُونَ وَكُلُّ حَيْثُ وَصَفًا كَالْمَجْمُوعِ
 أَوَّلِي لَعَلَّتْ أَحْتِ بِالْفَرْدِ فِي أَنْ كَلِمَتِ وَاحِدَةٍ دُونَ أَنْ كَلِمَتِ كُلِّ وَاحِدَةٍ لَا يَلْزَمُ وَاللَّهُ
 لَا أَكْلِمُ أَوْ لَا أَرْوِجُ كُلِّ وَاحِدَةٍ حَيْثُ أَحْتِ بِالْفَرْدِ لِلْأَفْرَادِ بِالنِّقَةِ كَمَا لَدَى بِطَلَاكِ وَاحِدَةٍ لَعَلَّتْ طَالُو
 أَوْ صَاحِبَتِهَا أَوْ الْآخَرِي لِأَنَّ الْخِزَانَةَ فِي الشَّرْطِ أَوْ لَا تَقْرَأُ دُونَ لَعَلَّتْ طَلَقَتْ سَبِينَ
 قَبْلَ الدَّخُولِ بَوَاحِدَةٍ وَآخَرِي وَلَوْ قَالَ فَاسْتَطَارَ طَلَقَتْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مَكْرُورًا الشَّرْطِ بِأَهْدَارِهَا
 فِي الْخِزَانَةِ لَا يَلْزَمُ طَلَاكَ بَوَاحِدَةٍ حَيْثُ لَمْ يَنْعَمْ إِذَا الشَّرْطُ لَمْ يَكُنْ لَوْ قَالَ فَوَاحِدَةٍ طَلَقَتْ
 وَاحِدَةً مِنْهُمَا لَا سَتَقْلَدُهَا مَكْرَمَةً فِي الْآيَاتِ وَلَوْ أَعَادَ مَا نَزَلَ آخِرُهَا لَمَّا مَرَّ وَلَهُ الْجَمْعُ وَالْفَرَقُ
 كَمَا فِي الْهَامِ طَلَقَتْ سَبِينَ وَفِي طَالُو لَمَّا لَا تَفْرُقُ الْبَلَدَ مِثْلَهُ لِلْمَكْرَمَةِ الْكُورِي وَتَمَجُّعِ السَّعِ
 الْعَمَلِ بِمِثْلِ الْفَرْدِ وَاعْتَبَرَهُ مَكْرَمَةُ التَّعْلُقِ وَلَوْ قَالَ بِمَا فِي طَالُو وَمَا يَأْتِي فَوَاحِدَةٍ وَفَعَلَتْ وَلَعَلَّتْ
 لِأَنَّ الْأَوَّلِي عَمَّتِ الْآفْرَادَ كَمَا لَكَاهُ وَالنَّامَةُ حَصَتْ لَا سَتَقْلَدُهَا مَكْرَمَةً فِي الْآيَاتِ وَالْمَكْرَمَةُ
 مِنْ عَكْسِهِ فَوَقَعَ سَبِينَ لَمْ يَكُنْ الشَّرْطُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **بَابُ**

الْحَنْتِ
بِالْعَصْرِ **أَوْ الْجَمْلَةِ** لَوْ قَالَ أَنْ كَلِمَتِي أَدَمُ أَوْ الرِّجَالِ أَوْ السَّاحَتِ بِالْفَرْدِ الْأَنْ
 سَوِي الْكُلِّ الْخَافِ بِالْحَنْتِ أَدَمُ الْمَعْرُوفِ الْجَامِعِ وَفِي الْمَكْرَمَةِ كَلِمَتُهَا لَانَهُ أَدَى الْجَمْعِ وَلَهُ
 فِيهِ الزَّائِدُ كَيْفَهُ الْحَقِيقَةُ فِي لَا أَصْنَعُ قَدَمِي فِي الدَّارِ وَلَا الْبَسَ مِنْ عَرِكَ وَالْفَرْدِ بِالْخِزَانَةِ
 كَمَا بَحْنُ تَرْتَادُونَ الْمَسِي إِذَا الْعَامَ لَا يَتَعَرَّضُ لِلْعَدْلِ بِالنَّاتِ وَالصَّفَةِ بِطَرِيقِهِ خَلَفَ لَا
 عَشْرًا مَا بِالْحَرْ وَالْإِبْرَارِ حَتَّى مَا لَدَى وَلَهُ سَبَةُ الْكَلِّ وَالرَّطْلُ وَمِنْ رَدِّ الْمَهْمِ فُضَّادَ
 الْمَهْمُونَ كَالْخِزَانَةِ لَمَّا وَلَوْ قَالَ الْيَمِينُ أَوْ تَدَخَّلَ طَالُو لَعَلَّتْ لَانَهُ الْمَعْرُوفُ لِلْحَلِّ الْأَلَا
 أَنْ يَرُدَّ فَلَانَهُ أَوْ هَلَا أَنْ الصَّفَةِ فِي الْمَشَارِ وَالْمَسْمِي لَعَلَّتْ فِي الْمَلِكِ وَلَعَلَّتْ فِي غَيْرِهِ بِرَأْسِ
 الْعَرِيفِ بِالْإِضَافَةِ وَاللَّامِ أَوْ الْإِشَارَةِ أَوْ تَسْبِ الْغَايِبِ أَوْ صَفَتِهِ

بَابُ **مَا يَنْقَعُ بِالْوَقْتِ وَمَا لَا يَنْقَعُ طَالُو لَمَّا هَلْ أَنْ أَنْزَلَ وَكَلِمَتُهُ**
 لَعَلَّتْ لَسَبَقَةِ الْعَقْدِ كَطَالُو لَمَّا هَلْ هَلْ فَانَهُ لَوْ قَفَ لِلْعَرَفِ وَلَا شَرْطَ لَعَلَّتْ لَسَبَقَةِ
 قَدْرُومَ زَيْدًا أَوْ مَوْتَهُ وَأَفْعُ أَنْ كَمَا لَعَلَّتْ شَرْطَ الْإِضَافَةِ وَالْوَصْفِ فِي الْمَلِكِ مَعْتَقَرًا عَمَلًا
 لِلتَّوَقُّفِ مَسْتَنْدًا صَدْرُ فَرَجِهِ اللَّهُ الْإِضَافَةُ كَدَى فِي الْعَقْرِ وَالْإِمَامُ مَعَهَا فِي الْقَدْرُومِ

او المعروف المحطر شرط معنى يدل ان كان في علم الله قد وفيه معنى في الموت لانه كان فلو عرف
الشهر وقم ما وكل عمل الفطر قبل قبل الموت من اول الشهر توسيطا بين الطهارة والانشا
حتى اغا الخلع والكاتب في الشهر عندك لتسبق الزوال وسمو البدل الا ان يموت بعد العدة
لعوان محل الانشا ولعاطا نوبل مولى شهر عندها والقول عنده وله البيع لشرط صفة في
الموت او غيره معه كان مت ودفعت او من مرضي ولو حي عليه في الشهر فالارض له لكن ارش
القول لا سند في الفاي والخلف كالاصل فيما يقبله وهو الملك لا العتوق طيرة الحياه
عمل الساعي في كانه ابيه وصمان السبب للميت بعد اعتاق الواوت فانه يستند في
حق الرد ون رد العتوق بسببه وعتوق المولود في الشهر خلافا لهما الاتصال في اوله كذا في
بيع الامر كولد المدين ولا ينعقد حتى لم يتحول ولا خلاف ولد المكاتبه للشيخ سعا حتى لم
تعد بعد الشهر او هنا عتوق لكن المدة بعد الفصل الزوال في الاولى ولوسع الصف عتوق
الباقى كالميراث ولو كان قبل موت زيد وعمر بشهر مات زيد قبل شهر لم يقع ابد الموت
الوصف وان مات بعده وقع لعين الشهر وهو المفضل باول الكاشر قبل الفطر والاصح
خلاف القديم والقران مني طعن الرازي وهو محال فلا يرد كدي قبل ان يحض حصة شهر
وراث الدم لثنا وقبل قدوم زيد وموت عمر وقدم لان الباقي كان بخلاف ما لو مات عمر
باب الخث في الشرب وعبره لو قال ان شرب
من المرات او اكلت من الخث فهو عند ما غل ما به وخبره للعرف وعنده غل الكرخ والعصم لان
الحقيقه لوضع القم كاي الكور وهي مستعمله والاما خث بها اذ المجهون مستعمل عن
عموم المجاز كاي السور والديق ومجرد وضع القدم فكانت اولى من المجاز المعارف ولو
كان من ما القراه فشر من ما واحد منه خث بخلاف الاول لسمو المادون الفعل واعبرها
في الكور لان ان علمه ما دخله بخلاف ما قرانا لبقا الوصف دول الاضافه ولو قال
للزوجه اول الله ان تحك هي فهو على الوطى دون العقد عكس غيرها دل ان المجاز لا يغلب
الحقيقه المستعمله ولا يعبر **باب الخث في الغسل**
وعبره لو قال ان اغتسلت او زوجت او اكلت ونوي الحياه او فله او كما لم يدرك عدم
العموم والسوء في الفعل اذ السبب والمحل الوقت حقيقي الوجود لا اللفظ الا ان يرد
عسلا او امواه او طعاما لان الكرم في الشرط كهي في النفي نعم وردد فضا بخلاف الظاهر

كذي ان خرجت او اسبرت ولوي بعد اذ او عبد اخلاف فيه السفر والشر النفس لسبح الفعل
حتى اخلف الاسم والحكم بخلاف الاول كذي ان سافسه ولوي لا جار بخلاف فيه الحاد اليك
لانه النوع الكامل وان قيل انت لغسل من الحياه او لغسل بعد اقامت لخرج فقال ان غسل
او تعديت او خرجت فهو على الحياه والقور تعيد اما الداعي والمحال كان دعوت ولم يجب
الا ان ينوي الا بد عكس المجرى عن القدر فيه او يوف ادعاد الجواب مبتدي ولوي الجواب
دين وان لوي ما بين القور والابد لم يدين لانه ليس في لفظه **باب**
اليمين يكون على الخالف والمأمور او غيرها لو قال ان
كم علامي هذا اخذ او السبب العمير اخذ فان طالو لم يدخل الخالف مالم يوكد الخطاب
في انه دخل اركل اخذ واعتق ايم شيت لان النكره ضد المعرفة لكن عند اخذ الساق
دون اخلافه كالشرط والجراح حتى دخلت المراه في الاولى وفي ان فعلت فساي طواق
ولو لم يصف بل ذكر الاسم والسبب لم يخرج الخالف لبقا النكره والا كما في الغاي للعد
كدي الاشارة وحده الا في الجراد الاتصال كالاضافه في التعريف فيخرج صاحبه ولو قال
تزوجت او شرج على فقال كل امرائي او امر دجها طالو دخلت هذه خلافا لاني يوسف
اد عادي الجواب مبتدي ولو قال ما دمت حيه او قلت لك امره غيري لم يدخل للعرف
بالخطاب او الاضافه كذا اما دمت حيه او فلانه يعني واشتار ليم التعريف ومثل الاد
في الاولى حكم الخال **باب الخلف في الخلع**
لو قال ان جامعا او باصعك واغتسلت منك فهو على الخلع في الفسخ لانه المقام
معروفا الا ان ينوي ما دونه للاحتمال لكن لا يعرف على الظاهر في القضاء فيجب بها كذا
ان وطسك الا ان ينوي لدون عكس غير المضاف كذا ان امضت لك للبكر الا ان ينوي
الاصع وفي ان لم يسك ينوي لاستواء احتمال الجامع والزبان فلو نوي الزبان خث
بالجامع لانه زاد بخلاف العكس كذا في الاضافه لاحتمال الدس والمال والوطى
والقبلة سواء ولو قال ان مشيت ونوي استطلاق البطر دين ورغم الفدا كسر السنين
مزدود لانه من باب المحور المستعمل في الوضوع لهذا لم يصرف عن القدم فضا
باب الخث في الادن لو قال خرجت الاماد
او غير ادني فكذا شرط الادن عند كل جرح لان حرف الاضافه والتبني يقتضي المصدر

لغة لا شرعا فم في سياق الشرط كالزكا او المحرم خلاف الا ان ادن تحت يحمل الادن
من لانه بعد الاضمار وتبعا غير المحرم واعتبر غايه كحي في الزوجه والغرم ما
دام الكاح والدين بعيدا بالولاية كما في دفع الداعر كذا الرضا واخوانه ولا شرط
العلم وفي الادن سترط في الاصح كالامر ولو قال ادن في كل جرحه جار و سطل النبي

في الاظهر اذ المني تحت لا الادن فاشبه الخامس **باب**

الحث في الستم الستم في مكان يكون الشام فيه والعسل يكون المقول كذا
الضرب والمرعي مكان الحث فيما يعرف ما تراه حسنا والقاعل فيما لا يتركه الستم في
ما شئت القول فيه والقيل بطور الارحى لو حلف لا يقتله يوم الجمعة مات فيه بغير
في غيره حثت ولو مات في غيره بغير فيه لم تحت اذ الاستناد لا يقتصر المركز
لومات فيه بغير قبل الهن لا قضيا بها شرطا بعده رعايه ملكه الترك حتى لو حلف
بطلو حثت بالمعلو بعده لا قبله **باب**

الطلاق
في التزوج في المواقف لو قال كل امراه استزوج طالوت ان كملت فعند ذلك بطلوا الكل
كما لو ابد او وقت وعندنا بطلوا المتزوج قبل الكلام لا بعده لان الحق الهن شرط للحل
دون العقد خذ اذ اللغو و يوقف العام واعبر كل بان والشرط بالوقت والعايه
لكن لانه يشق بالضرر عكسه ان كملت وكل من استزوج لانه شرط الاعتقاد كذا اكل
من استزوج ان كملت اذ الشرط المعترض على الشرط مقدم بدليل ان وهبت نفسها
للنبي ان اراد النبي وكلما كملت لاحقا بذكر في التي قبل الكلام الاول لا تمناع التكرار
في العايه والتجرد فيما وراها وهي المطعونه وساقا في التي بعده حتى لو قال كلما طهر
اليوم فانت طالوت عذرا ودخلت اليوم بلسا طلفت في الغد بلسا وكل من امكك للقيام
وقت الحلف لان الصيغه للحال والشرط لما خيرا الجرا اذ الفعل لا يعلو به قدم او
اخر ويخلص للحادث بالعدم للحال كالزوج او عكسه المضاف عن الوقت العام كالسنه
والشهر والمجتمع الى العروب سمي امكك اليوم قال محمد رحمه الله كذا في امكك عدا

اذ لا يعمل العدي دون اليوم فكان من ضرورته **باب**

المين يكون فيها لو كان لو قال ان دخلت فانت طالوت اذ حلف
فدخلت ما به لم يكونه لم يقع لعقد الملك عند المين الثانيه خلاف ان دخلت اذ

اذ لا عقد الاول ولا تزول فاشبه غير الشرط كذا الوقال ان قريسا وقريته امتي هو افه
لا امرتك فرب بعد الا بان له لم يكن كثر بولنا لما روي لا امرتك الامن يكون مولى بعد العود
لان القابل المين لا يوثق المكنه كذا الوحلف لا يقرب الزوجه والامه لم يكن مولى للمكنه
الامه ملاطمة بخلاف الزوجين فلو انا بها وقرب الامه صار مولى لحيث عادت لما روي ومنزل
المضاف الى احد الوصين بالآخر واليهما الاول علاما حصص وعم الا ان سوي ان بطلو كل
وقت قد تضمنت في وجمع او كما ويكون له جبهه الامه فصار كما لو اضاف الى احدهما وعلو الآخر
او قدم اللاني على الكاثر والمعلو ما حث شرطين بالاول والا كما ناسطا وما بالآخر لان
عطف الما قصر على الناقص للجمع الا ان يقدم الجزا ووسطه ومكررا ان يحمل ما كان كانه
علو الفرد بكل فرد كذا لو وقف العام لهذا الوكر التملك كثر جوابه ولا تقع في ان يست
ولم يشتر الا ان يقدم الجزا ومكررا **باب**

المين يكون فيها الوقال ان دخلت دارين فالشرط عند رد فعل كل فرد في الجمع كان
دخلتاهم ودخلتاهم وعند ما تحت بفعل كل فرد في فرد بلسا بلسا كذا لقال الحث
مثل وادخلوا من ابواب واعتبر بان اكلمنا وعففت فلو لا القابل تحت تفسير الشرط كما
في زعيفا كذا اهل ومدن للعطف المعبر للقباله كذا ان السمانون من اذ الجمع للعرض وما
باللفظ اذ في لا يلزم اقتران الوقال لانه لو لا القابل التملك لكل فرد لغا ذكر العدة ولو
قال ان دخلت فانت طالوت وعلم ح وذا احرا ان كل نعلوا بالادخل كالطلاق للعطف او
السبق والعقوب الكلام حد اذ اللغو ولا يحمل الشرط الاول للعقد والى الحال كذا
كلا لو وقف العام وان بدأ بالجزا علوا بالالكلام كالعتوق كذا لعطف مع حث الفعل وكذا
فما لم يذكر الشرط الثاني حاجه العلو خلاف ان دخلت فانت حرود احرا لو شاع العلو
كناه الخبر الاول والمضاف الى الوقت كالمعلو بالشرط في الجميع وان سأل الله او زيد بخو
الكل في الصحيح لعقابه ابطالا ومملكاه تعليقا بالعطف معبر في حقها مقدر في حقه
ومسبه العفرا عراض كعدمها لا يلزم لدا الف ولدا الف الامانه العقد للملايه والحاجه
فما لا يليق المسبه ملام لفظا ولا بل اعطف لعدم المعبر بمسبه ملاميه كسرطا خرا لا
ان سوي العطف مثله ان دخلت انت طالوت بخير الا ان سوي التقديم خلاف ان طالوت
وان دخلت لتوقفه عليها او الالف اذ قيل لو بوي الحال بدن

باب يقع على الواحد والجمع لو قال اي عبيدي ضربته
فهو حر فصرهم لم يعنى الا واحد لئلا يكره واى الامتات وصفا والشرط للنفى دلالة
وما بالذات اولى كاي امرأه امر زوجها وفي اي عبيدي ضربته عن كل ضارب لانه عرفه بالوصف
فثبت كالمعروف باللام وفي الاولي ما وصف النكرة لان العقل وصف العاقل لا الجمل
اذ العلة اولى من الشرط كذا اي شاي سببت طلاؤها او ثياب واي امتي زوجة او
زوجت نفسها ومن سببت من شاي نعم الكل عندهما والا واجبه عند ادخاله للتعميم والكسر
للتبعية فاعبر لاي المذكور فيما تركاه اصل اد التمس ليس بحرية في المذكور وما تركه وصف
وكان اولى ومن سببت نعم لعموم التبعية بالوصف فربما طلعت نفسك ومن لم تاشيت
ودلت على العموم من ضربته في **باب الحنف**
نعنوما في البطن لو قال ان ولدت ولد فهو حر صرح بشرط الملك في الامر يوم الحلف
للاضافة الي سبب الملك وهو ولد كذا لو قال لعبدان ولدك بشرط الرشد لان
النسب بها والملك بالامر وقد ذكرت انضا كذا اوت في ملكي بشرط ملكه يوم الولادة
وفي تولد في ملكي بشرط ملك المولود حسب رعايه للنسب لا محل عند الامامي بعبد
اللفظ بالمنع كقصد الضرب والكلام والجماع بالحياة والدخول عليه وبقصد العظم
حتى لو دخل لرفع شئ لم تحت اذ محله اللفظ بمحله المعنى وهو العموم والابلام والادهم
العادي والسهوم والاكرام فعند المحدث في اول عبيد من دخل بالملك حلال السر والمسر
والجمل والعسل لا اتحاد المعنى بل يلزم ان ولدت ولدا فاقطع القول وان سره واستر
حلم بعبد بالحق والملك لان المحل به ماله فصح والنفيد ليقول الجرا لا لولد
الفرض المنع في **باب الاستثنائي اليمين**
طالق ان قلت ان تقدم ترك الكلام قبل القدوم لا بعد وظالوا لان ليد تم
يعتق القدوم في العمحوزا مالا ان فيما سوف عن الغاية وبما لا عن الشرط وظل
بالقدوم وترك نفوته هو لا شبهة بالحقبة والا ان يشا او يريد او يحب او رضى
او هو دي او رى او سدوله غير ذلك بعدم في مجلس والا ان اشا او ارى او اراد غيره
في العزم لم اشا كذا اخا لان ملك المالك محال فاعبر بعلقها لو مات قبل ان يسا
غيره طلعت احر للحياة لمحقق العدم ولا يرت غير المدخول وان فرل عدم العدم مثلك

لمرات البصرة وان طلقت وان طلقت او مات لم يقع لجواز المسد بعل كذا لو قال لا اسافر
بحلاف الاولي في غير الموقته لغوها بالاعراض ولا يلزم ان انت او كرهت طلاقا حيث تقع
بقوله انت او كرهت او لا اشأ لانه علو بالفعل وقد وجدوهما علو بالعدم وذلك بالموت
واعبر بالسكوت في **باب اليمين** يقع على الاولي في الآخر
لو قال انت طالق ان دخلت لابل من لاخرى طلعتك فلو قال الاولي لانه اضرب عن طلاق الاولي
باسا في الاخرى اذ الجراهم من الشرط واهون من اليمين كذا الامتات لا الوجع فثبت
بقدم الشرط او كرهين لا يلزم بل زيد لانه لا يقبل الجرا فاعبر استدركا في الشرط وركل
بالاستقوالا ماخير الجرا الفقه الرجوع قبله كذا ان شا الله ولا يقع كذا ان شئت ويقع
فما شئت لان هنا على كين طاهر ومضمون بقدر الشرط بالقبول لا يلزم الدخول لعدم
التقدير ولا الامتنان اذ الملك واحد وقبول بعضه اعراض ولو قال بل من طالق بحر
في الاخرى دون الاولي ونعكس تاخير الشرط لانه الالعيق بالخير وعكسه كذا
كالاولي في العدد والوصف الا ان يفسد بالخير فيسقط وفي واجبه لابل لئلا ان اخر
الشرط بحر الواحد وعلو الما في فان قدم ركل الكل عند الشرط لما مر خلاف الواوات
لان الابل للابد الالعيق مغادر بلا واسطة والواو للتقدير قرب الزول ولو تو
ولو نوي صدق فيما عليه دون ماله في الجمع في **باب**
اليمين في المخدم والكسر والعقد هدم الحائط او بقصد ما وقع الموقوف الاسم لانه انطال
البناء والتأليف وكسره وقع بعضه لانه نفوت الفسخ ولا عبره رفع لبنه ونحوه لانه حر ك
وهو مدمر في العليط دون الخفيف في **باب**
اليمين يستثنى من شرط لو قال ان كان في البيت الارجل فادافيه هي لم تحت للاسبنا
او الاسم للذات حتى دخل المحي والهي في انه الموارث وبمبته لا اكمل طلاقا لو كان فيه
امرأه او رجلا ن حيث لانه غير المستثنى اذ هو نكره في الامتات ولو كان فيه عرض
او شاه لم يجب لان المحلوف محسب المستثنى في الكونه وغير الاستثنائي مع لاحاسه فيه
ولو قال الاشياء تحت ما عدا العرض لان الحاس في كونه الحيوان اذ ما عداه دون
حاجه السكن ولو قال الابواب اوسى تحت ما لكل الاسواكن السوت فبالا لاني لم ابي مع
عنه ولو قال ان كنت امك الامسين رها تحت بمال الزكوة دون غيره لان المستثنى

منه المال عرفا ومطلقة الرقوي كاي في النفي المين او الاجاب بالذرو والعموم في الوصيه و
الامان للمجاهد او المصنف في ربه خاسر الصدق للمستعني في المعقود او لا تحت المستعني
او عذبه اذ المخلوق غير له هذا القول ان كانت هذه الاحظه وتمر لم تحت ولده سبه مالم

باب الحث في النكاح لو قال ان

لم اقبض المايه او الذرايم التي عليك فاحدء وكل من حول عرضا اراد الانفا بالعصا من حسب
علاق ان لم ابرن او ذرايم وصفا او في كس ردفا تحتها للاخص وهو حسن الذري تحت
لا نعم القيد كما في البصر والشوا والطير والفقريات ولو قال احدى اليوم درهم دون
درهم فالشرط في المايه مفرقا احدى الملك في ورد المهرج والربيع بعض العاصم باللو
دون الحث والبدل للتعدد كعتو المكاتب وكل الحث خلاف السوق والوصا صلا في البصر
بذرايم فلا فضا لهذا لا يجوز في الصرف والسلم اصلا وفي غيرهما ملاذ في خلاف الروق
والمسحوق فيها كالسوق وفي غيرهما كالزئوف لان قبضه موقوف وبذله مملوك فبطلان
الصبر وضم غيرهما الملك البدل ولا غيره مفرق القدرات في مجلس الصرون وبعدها حلف لا
يلبس ولا ركب او لا سكر فاخذ في السمع والسرور والبقلة وفي ان احدث منها تحت
بالبعض واما من المطلق للادي وانه لا يقبل المفرق ولا يستمرط ودك دون درهم كالحث
بالكل في **باب** المين يكون فيها الوفاء لو قال ان

دخلت ان كنت فاستحرفا الشرط الطام او لانه اعترض على الشرط بلا عطف فقدم لصبر
الاول جبراملا او جعل وقا الاول كان دخلت اذ اخرجك كذا الوبد المجر الحول الا بعد
ووسط الجرا فالسالي للعقد والاول للحد وله سبه المفرق لا مكانه بدرج الفاء الا في ماله
للمنه وقيل لا يحول الا للترتيب العادي كان شئت ان اكلت كذا ان دخلت في دارين
وفي دار واحد تحت بمن اركان الجرا حلا على التاكيد علا في حر وحر لانه لزوم الاول
فلما السالي فقطع الشرط والاستتنا وهذا لغا الا بعد لعدم العايد والذرو ومثل
فادق بالعطف فلو طلب الوضع اعقب الحكم **باب**

المين يقع على من او من لو قال كل امرأه استزوج او يدخل في طالع النكاح فدخل
سكرو فيه وفي كذا نعم وسكر للماعرف لكن في التزوج اية او في غيره الى الملك المصح
م الاضافه وهذا الخيل القام كذا في خبره ووجهه وولده وعبد من عسدي وعمره والزوج

ومن الاول لا تعدد من لان المضاف والقام يعرف بالمضاف اليه والمكوي عنه معاهم وها هو
عبد في كل لاستقلاله بكونه في الاسات والعطف للخبر لا الوصف او على الطلاق لا المراه
صرون القامه لا تعدد وبعده الدخول في كذا العموم الفعل المعاقبه ولو قال كل دارا لها
فعل في وجه ودخل وراحت ولحقه الا ان يريد في تحت عذبة الدور لان كل نعم الذار لا الدور
معدد الجزا يكون مالا لضاف في كذا دخلت دار واحد من بين عذبة الدخول
لما مر كذا بزيادة ان صربك وضرب اخر الا ان المين بانه جرا الدخول فبعد عذبه ويحل الطل
بالضرب من وكذا فعلى مين او نذير او طلاق او عهده الله او عهده او يهودي او يري من

باب الضرب ولو قال

فوا الله او اشهدا واعمر او اقسم او احلف لا اضر بك احد الحث
لان عام المين في الاولي بما قبله وانه مكررو في السابيه بما بعده ويؤخذ واعبر بالمرور
الضرب **باب** المين يقع المايه موطن او موطن لو قال
كلما دخلت فوا الله لا افر بك او لم افر بك وانه تعدد الايلا عذبة الدخول لانه في المعنى
يعقب من الطلاق بشرط مكررو وتعد الحث لا عداد الاسم دليل الفاضل بوقت الطلاق
دون الكمان مالا الذي عكس الاحصيه وتعد الايلا دون الجوا في كذا دخلت دارا
فربك والقمان حكم الفسخ ولا يضمنه المين خلاف الطلاق كذا اكلت احدى من لا ان يكمنها
معد الايلا ايضا ولو قال من اذا جاء عذبة فوا الله لا افر بك بعدت القمان لتعد الاسم
واحد الايلا لا عداد المدة ولو قال في السابيه بعد عذبة تعدت العذبة كذا كذا
فعلى مين ان تربت او مان تربت فعلى مين لما مر ولو قال ضربت ماله ماله ماله للعطف في
لان وربك فاست طالق كلما دخلت لبس بول لانه مدفع لمرور او يحمل الغير خلاف وكل ماله

باب املك حر ولو اخر الجرا كان مولى للاعراض

الحث بالخلف لو حلف لا يحلف جنت بالتحقيق لوجود الركن دون الاضافه لعذبه الا ان
تعلق بعمال القلب او في الشهر في ذوات الاشهر لانه مستعمل في الملك او بيان في السنة
ولا يمتنع للعطف لهذا الم تحت سلب الطلاق بالظن لا بحال حكايه الواقع ولا بالادب
فاستجروا ان عجزت فاست رقب لانه تفسير القامه ولا بان حفت حفيضة او عشر حفيضة
لا حلال تفسير السنة لا يلزم ان حفت لانه لا يصح تفسير البيدي بسوءه وتعدو البعير
فيحضر بعلقا ولا ان طلعت الشمس لان اكل والمع من فم الرق دوها م واهه واهه والجز

مبين في الاظهر والواو للعطف لوقفه عليه دون القسم والله الرحمن واحد جلا على
العتب كذا هذلي يكره اسم وفيل بعد مطلقا وله بته الا ان سم فيرد قضا كن
باب المبين في الخبر والبشران لو قال ان اجري ان ردا
فذا حث بالكذب كذا ان ثبت الي او ان لم يصل وفي يسعني او اعلمني بشرط الصدق
وجعل الخالف لان الركن في الاولين لئلا يعل الخبر وجمع الخروق وفي الاخرين اعادة البهر
والعلم بخلاف ما لو قال لقد وبه لان بالاضافة في معنى الوجود وهي الصدق ويحت
بالا ما في اعلمني والكتاب والرسول في الكل ويقول المجرد هب في خبرتي دون اعلمني ولا
يجل على الخبر اذ شرط الحال للمبني بخلاف تكاح الام لا مكانه

باب الحث للعقل والوقت طالوت في الدار بحر للاضافة
على الوجود وفي دخولك تعليق عليه للاضافة الى المعدوم او جلا على الدار وغير الطريقى لغا
طالوت تزوجك وفي خيبتك تعليق على الظهور وفي خيبتك على روية الدم ان اسدت لتلاها
بالا كمال ويدور وللدرور ولولوي اضرار الفعل والعكس هاتين صديق فيما عليه لاله وفي
بلته ايام بحرو وفي ثي ثلثه امام تعليق على العجائبات لان المضا الى الوقت تقع باوله والى
الفعل اخره ليله في عد وفي ملت حلات لا يلزم طلوت بلته امام اد الامع لا يمد وفي
السرور بخلاف الوصف وفي مضي ثلثه امام كل كال الثلث وذلك بالعبوب ان حلف ليله
ومستلها ان حلف ازا

باب المبين يعنى الاول واسما الاوسط لو قال اول عبد شأ ملكه هو ذلك عبدك ثم عبد الرحمن
لبعد البعدي في المسمى والسبق في الفرد بخلاف العكس كس اول عبدك لا يلزم كل عبد الملك
اولاد لولا العا وصف لغا كل والفرد اولى بالاعا لعلية حكما لكل كذا ملكه واحدا
لان منسوب لا معرو حقه الكس كما في شجرة والنصاب لابع العاسي ون الحال الا ان بعد
معنى الثالث كما وجد اذ هو للفردي في الحالة والواحد للفرد واللات ولو ملك عبد او
نصفه عن العبد اذ لا يفهم فلم يعنى المفرد كصم الامه والشرط الا بفرد الاسم لهذا الو
نقل الاول دافع وحاسرا وما مل وماست فاجتمعوا اخر واخلاف اول كذا ملكه هو
لان ما لضم صا رجا افعات الاسم ولو قال كل من ملكه جزا الا الاوسط عن الاول حين ملكه
والثاني حين ملك الرابع هلم يعنى النصف الاول حكما للمصدر بعنا ونوقف الساب لو هم

الاوسطه وسرول بالموت عن سفع وحر من و بر ومعتق وقبل عتق يستند اصله بالنسب
اد الموت معروف ان كان النسب كلها بالباية لان كان اخر ابا ولو ملك عبد ام عبد عن عمو
كذا الاخر كذا في الاول في عكسه والعقد السابق اول والاخر اخر وسن يساوي سن وسط

باب الحث تقع بالواحد والاسم حلف لا تكلم
داود اودا الحثه بالاول والاخرين في عكسه بالآخر والاولين اذ الوو للجمع واومعني
ولا لتساو لها نكوة في النفي بخلاف داحراود اودا في الاظهر لا بها حث في الايات فاسبه
احد كما ورد اذ الخبر معاد لم لا هنا فافرد المعطوف بعنوك كما افرد بالنصف في نظره
في الاقرار وفي ان ولدتا بشرط ولادتها رعايه للتحقيق كذا ان حثنا وان زاد ولد ا
او حثيه تحت بالفرد لانه قد يضاف الى المبني دليل لسياحوتها مخرج منها اللولو والم
والجواز اولى من اللغو والحال فلو علق طلاق اربع حفصين وصدق الفرد او المسمى لم يقع
لان حفص الكل شرط وان صدق اللات بطلوا المكذبه حسب لكال الشرط في حثها
دونه وفي ان حفصين حفصه بطلوا الكل بخبر الفرد ان صدق والانبطلوا الخبر بحسب
لان امته في حثها دونه فيما لا يحتمل الخبر كعلق غير الطلاق بخلاف الحث والعدو
كلما في حفصين ظاهر وفي حفصه بطلوا المصدق فرد او العيرتي والمصدق بان في
والعير ملتا لما رم وفي ولدتا ولدان ولدت الاولي فالأخرى فالاولى فالأخرى بطلوا
الاولي مبين الا ان يعلق بعدهما بطلوا أخرى بولادتهما ما ياد الوطي رحيه والاخرى
ملسا الا ان تحلف بالطرف بطلوا بولاده الاولي ولادون ولادتها لغير ايه انقضا العد
واللهو ولدتا اللعوق بعدك ولوعلوته الثلث السني ولدت ملتا بطلوا ملتا في
الاظهر وعند محمد ان احلف البطن وكذا لان كل ولد رحيه وان احد يقع واحده عند
الاول واخرى بعد الظهور في الملك لا عند سنه الحامل واحده والعاس من الاخر وبه
الا نفضا

باب الحث تقع عند التكم او بالخبر علو
طلمين بالولادة وطلقة يكون ما لم يذكر اقول لانه طلقت ملتا لا لعلال المبين وان كان
علو الطلقة يكون ما في البطن ذكر اطلقت واحده لانه يحير لقيام الذكوة وحلف
خلاف ولادة الذكر بطل المعاو بالولادة لغير ايه الا مضى كما بطل الاخرى ولو كان منعه
امني اذ الشرط كون الجميع ذكر اذ ان كان الدا خل رجلا وان كان فيها رجل لا يلزم ان

كان في علم الله قدومه انما قدوم معزم في الولادة لا مكانه بالسوء ولو علمت طرفة بصره
حينئذ واخرى ساءها وبعثا اذا ظهرت كالمعلم فكما العدم المبري لا معنى الحسنة كقول زفر
لنفاق الدردور ويصدق عليه ان اخبر في وقت الوقوع للامانة لا بعد انضامه للاسناد
بعد المجرى في الوكيل والموتى والمواجم ونحوه الخارج حتى لو كانت هنا ظهرت مع حصة او في العلو
بالحضر حصة وظهرت لم يصدق خلاف العكس ولو حلف لا نكح يوما من كلامه الى قبل ما عنه
ان حلف في زوايا الى العروب لانه لخراج ما عداه خلاف الاجازة فربما دخول غير المذكور
ضرون المذكورين **باب** **المعين في اللبس والدخول حلف**

لا يدخل من الدار الحرب فدخل حيث لمقا الاسم خلاف المبكر او الغائب لم يوصف بالوصف
ثم السك هنا في البطلان وفيه في السوء واعبر بما الواعى او انور في عين اللبس وان حلت
حائما او ستمانا او سجد اذ دخل لم تحت لزوال الاسم كجراب التفتل لانه لما سات فيه واعبر
بمعين الابيات خلاف ما لو اشار ولم يسم ليقا المشار كذا الواعية ذ اذا اذ الغائبة
غير هذا الوقط السباط حرجا او المحنة فبعضها لم تحت ابدا ولو حط حائسا ها ولم تقطع
حت بعد العول لانه ازال المانع يعود ما لسبب الاول فالوصف مراعى في الغائب حرجا
وفي الحاضر ان كان شرط كان دخلت نكحه وداغية كذا ارك هذه والاسم راى فيها

باب **الغائب يضع غير الاول ولعمره عينه**
المعين في المساواة حلف لا يشتره حيث باحد عشر ولو استمرى او باع بقسعه لم تحت
لان المسري مستنقصر والبايع ان كان سبلا لكن لا تحت بالعرض بلا سمي كمن حلف
لا يخرج من الباب او لا يضرب سوطا او لا يسري بدينار او عدي برعدي مسري الفس
لم تحت كذا بقسعه ودينار او ثوب وبالعرض يحصر ولا يزداد حتى حصر الراس بالمس
ولم يرد الملك في تعليق طلاق الا حنيفة بالدخول ولو قال تعش حتى زيد وزاد او غير
لم تحت لوجود الغاية او فقد الاسم بخلاف لا زيادة او اما كرحنت تحت الا زيادة
لعمول الشمس من الصدر الى المستنجد اراسمنا الانواع من انواع ولا كذلك
في الغاية ونسعه ودينار زائد للعائس استقصا ناكما في الزكاة والسفعة ولا كراه
والا بما قصر لعمده فمسا كذا في الدعوي السعة والفسه والوكالة فوجده لا
ما قل وحي سفي لكن لا يلزم من الكره والزيادة الاسم ففارق فامر ولو ساومه بالف

تا وحلف لا يحط منه حنت بنفسه الا بحاب ما قل صرفا الى التسمية وتعميمه الصوم ولو قال
من الغنم لم تحت قبل العيول ولا يحط البعض وحيته ولو تعد الغنم اذ الدين قائم لعمادا
المطالبة فيرده بخلاف الا بربا جعل لشموله به اه القبض والمرا ساقط ولا تحت ولا رد
بالسكنى **باب** **المعين في الهبة والكاح وغيرهما**

حلف لا يب حنت ما لا يحاب للحاضر وان لم يقبل بخلاف الزوال ان الركن التملك والبايع
شرط الحكم فاشبه الوصية والافراد والاراء والامانة كذا الصدقة والعتي والامان
كذلك القرض والكالة في الاصح نظرا الى الابتداء كالهبة في المولى وبشرط العزم وفي البيع
والشراء تحت بدون العيول لا الركن مبادله المال من الحاسين وتحت الشراء من العفو
او الخمر او بشرط الخيار اذ الذات لا يحمل الخلف في الصفة ولا تحت الشراء بالقيمة والدم
لعدم الركن اذ لا حصة ولا ما ليه بخلاف الخمر والخمرير ولا بشرط المكاتب واخوانه الا بالفا
لان حق الحرية سائى تمام الركن لكن من وجهه فسرول حين القضا حتى لم ينفذ العن السائر
ولا سعدي الى المضموم اليهم ولا الى المساري هم تحت الصفة في البيع وقعه في الاصل
وزاها شرا الخمر والشراها وفي الكاح لا تحت الفاسد لان البايع قائم قبل الحل لكن من
حت الادلال وودق الخمر فلم يرم الركن واسطة الادن عنده كذا الموقوف الا ان يحرق تحت
يوم العفة في مكانه محققا للحرف وفي الصوم والعفة لا تحت بمادون يوم كعيزاد
المصدر للكال لولاه حنت بالامسك ما ويا وركه صحبة رعاية للركن دون ذكره وفي الهبة
حتت بها ولو مسبقا الا ان يقول مع الامام ولا تحت المسبوق ما لم ينصر على الادراك
بخلاف اللاحق لان معناه المتابعة في الكل لا المفارقة كذا الطهر ولو حلف على ما صر لم
يعيد بصفه العفة في شيء لانه عين بخلاف الاب الا ان سوي بصدق فطلعا عليه

باب **الحث في الصيام**
حلف لا يصوم رمضان بالكوفة فهو على صوم الشهر حقيقة بخلاف المساكمة وكن
ولا يظن بها على كونه بها يوم العطر وان لم ياكل وعنه فلان على حقيقة الاطعام حتى لو سرت
في بيته ونعسى عند فلان ولا يري ملا لها على كونه بعين اكل وان لم يرك الا ان يظن
او سوي الحقيقة ولا نفى ما على الذبح حقيقة الا ان يعنى اللون والمرجع العرف ولا
يتزوج الامر على العاسد ولا الخمر لا يلزم بطلانها على المساركة عنده للاعتقاد وعلي

الملك عند ما لا اله الا الله الملك في بيع الحر لا يلزم الا حسبه لان الحصة ولا الحد ار و كان
لانه لا ينفذ في غير الخلق ولا التي يحكم بها كاسيد لان المتاركة تجاز طاهر وكان
اولي قبل هذا عند ما **باب** الخت في وقت قبل الفعل
المخلوق لو نذر بصوم يوم قد مر زيد وقد مر بعل الاكل او النزال لم يحسب في لو حلف
لنقومه لزمته الكان لان القدوم كالشروط وهما كالمرسل عنده فلفا النذر لغوت
القرينة دون اليقين لان الشريعة وحسب العجز عن البصر الواجب وهو غير المعاري كما
في الحال عادة بخلاف مسلة اللوز للاسراع المطلق ولا يبرمجرد الاستسكان جلا في النساء
بعد الاكل والمضاف الي الليل لانه يتوكل كما يعاقب بصفه الشريعة واشبهه الخلف بكاح
المجهول اموتها اصلها طالق وان لم يصلي اليوم لم تحاصت ولو حلف بغيره قد وجهه او ستمرا
قبل قدومه وكلم قد مر حنت وفي العكس قبل لا ينفذ المعرف قبل المعرف كذا الوقت
قبل شهرها عرف ولو كفر قبل القدوم لم يحسب الخت اذ الاعتقاد بالقدوم فالحنت
بعد لكن بشرط سابق فلم يعارن الراجع الموجب لوجاز التكفير قبل الخت جلا لا يلا
لا في وطلاق والنص بعبه **باب** الخت في ملك
العبد والكاين لو كان كل مملوك سمله وخرج جرحه عن المملوك بعد العتق عند ما دعاه
للعوم او الفايه وعنده لا يعتق حتى يملكه اليام كايه امك او يقيم اما لا يقيم
بكاح الام باللفظ والمملوك بالوطي وغيره بالعقد والرجعه في العبد والعقد بعد
وفي المبانه كما هو الراي في الاحسنة وهو مفيد احارة وكايه عن الادن والطلاق
بخلاف ان طلقت واول ولد والنعم جمع للحقيقة والمجاز فربعتها او صاونا ما بعد
العتق او علق جرحه عن مملوكا ومملوكا بعد السبي ولو زادت او عدت وسبب
عنقت احماغا ولو اولد مكاح لم يملكها حرم سعة لان لا السبيل لنسب والمملك
شروط كايه الولد كذا المولود بعد الملك لسببه بخلاف المولود قبله فلا انفصال
قبل النكاح ودونه لا سبي كذا الواعقن وعدن بعد السبي عند ابي يوسف لما كان
للساري بالاصل وعند محمد حرم بيع الام بحسب لانه سبب اسد اسبب بعد الانفصال
حتى لم يعد النذر بربعه عنقت المملك فولدت ثم عاذا بعد السبي
باب بين الابد والساعة لو قال ان تمت الابد والامر

فالحنت بصوم العبد للاستغراق وانما ساعه لانه للتأكد في الادنى لفظ والسعي في الماضي
وذلك بالاسميان تركا وتعللا في ان كملك الابد وجالتك وسأحك ساعه لان الوقت
في غير المقدرب طرف وفي المقدربه مكان اصله السروح والافانه لا يلزم الا بان لا يحد
الذوام مصير الي ما يقرب منه وهو البائع حد الشهور ولا ذلك المبرك لخت بنفسه كالخروج
والدخول ولا ان سكنت شهرا لانه موعده ولا ان لم اسكن شهرا لخت شرط لخت اسميان
البرك لا ينداده وبعد الطرفيه اذ العدم لا يكون طرفا وفي حنا بسببه اشهر لانه اغزل
مما يله والخن بالموضوع حتى لم يرد ما يعرف ورمنا ناسا ومه فاعبر به فالاكه ادهر اوليه
الوقوف لعدم الوقوف وفي الارضه بالعموم عند ما للحسن الايام بالاسبوع والشهور والسنة
قدما للعهد وعنده تعب بربعه احد كل نصف لان الحسن سمي به ادي فكان اوي ولا
عقد الا لا عود في المكسر سله لانه ادي الجمع والجمع باحاد لا الاساع لانه الحقيقة ترك
في المقرد للعرف ثم في الصوم يستوعب ولا سبعين ما لي اله طامركن ان تركت صوم
شهري في غيره قبلها كذا ان تركت الصوم شهرا لان الوقت في المعرف للاخراج وفي
غيره للنقد وقد ترك هنا والمركب منه قد ان كان لم اصر شهر او ادا كان ترك الصوم
في الشهر والله علي عتق رقبه وصوم يوم وصد قد نصف صاع واطعام مسكين عشر و
مساكين سعة فربعه عرف الشرح عرف للسان فيما سدر **باب**
الخت بفعله لصاحبه او غيره لو قال ان يملكك يوما فامر الرسول جاهلا لم يمت
لان الام لا يقتصر العين لخت بمملك البيع وهنا بيع الملك واعبر بربوت الغير
المخلوق كذا الحياطة والصناعة والساوي ان ضربت لك عيدا اختلف الاكل والمسرو
الدخول لان الفعل لا يملك بوكاله واطار فاحترت بالنسبه فلم ينعين صوم الاضافة بخلاف
قوله للمهر ان يحكم لا يلزم حلف لا يقربه فامر لانه حنت لعود النفع وهو ايضا يملك العين
جمع لم يمت في الولد وعبد الغير فالفعل مضاف او مطلقا مع العتق ثم النفع
باب استسنا الواحد او الكاهه لو قال ان ضربتك لاوما
فصهما في يوم لم يمت وفي يومين خت جمع او فرق لان المستني يوم واحد والامر
في الابان يحصر كذا لانه اوله والصد رمام فلا ينفذ بصفه المستني وفي اليوم لم
خت بالنفوس بحسب لان المستني كل يوم يضر بها فيه لعمومها بذكر الصفة كالامر

باب المين بقصر ضاحية خلف القن وان لم يكن دخل اسرى
 وبما يطلق ان كان وقعا لانه بكل من زعم الحث في الاخرى لهذا لو اعتبر احدهما كان
 لكل واحد لم اعني عنهما لم يلزم ما لم كان الاولي والله اذ العور لا يدخل تحت الحكم لانه
 به في الاخرى ولو خلف احد مولييه بعينه ان لم يكن دخل والاخر به ان كان عن لزمها لكن
 بالقيمة عند محمد كاي الشراذه والنصف عندهما للقطع بسقوط النصف فيوزع الباقي
 كما لو اخلطت مطلقه او معتقه بغيره بخلاف الشراذم لو اركبها ولو قال كل واحد كذا
 لعبد ولا عتق لا يكرار الحث والعتقاد الا ان يحتج في ذلك لعين المقتضي عليه كالمالك
 على او على فلان ووجه محرم في واحد لما قال حال النفاذ بالانشاء فان تقاضيا ما عتقا
 وعزم كل واحد قيمه ما اخل لا ن حال العقد للبعث لوعم البايع اذ هو الملاك في الملك وبعث
 تصديق المستري فيما عليه دون العبد ولو كان العبد ان ينهها عتقا بقيها لانه بعد
 التضمين لا يكرار العتق والامساك لرغم العتقاد فاشبه اسلام ام ولد الكافر وعندها سلا
 المشهود عليه منع الشامل من الاستسعار لا يمنع المشهود عليه من عتق المولى خالفه
 حسب وعمل المولى لها ولو خلف لعنه ان كان اسرى سقير الشريك والشريك به
 ان لم يكن باع والمعتق مكر الشرا ان قامت البينة والباكل ان لم يقم وان خلفا سقير لم يكر
 الشرا كما في الشراذه دون مدعيه لدعوى المهر وميل سقير لانه قبل العقد كالمهر
 لشدة ود البرايه بل لطلان القن اذ البراينه وفي عكسها ان قامت البينة لم يقتض الا ملك
 المنكر وهو السابغ وان نكل سقير للاخر ونه وان خلف فقد شهد على المدعي العتق وقد عرف
 ولو قال كل واحد ان لم يكن اسرى تصدك فهو حر واو املا او كلا او احدهما لم يقتض
 في غير الملك وان خلفا سقير لها لرغم كل واحد العتقاد برغم الاخر لا بالاعتاق لهذا لا يمنع
 باليسار عندهما لرغم اعتاق مسري سكر الشري

باب العتق والتدبير صحح كان لعبد ومذبر واحد كما مذبر
 والاخر عتق القن للتعين بعد الخبر كذا الوعكس عند ابي يوسف لا يحاد الصيغة سببه
 المعروف وقال محمد سابع عتق وتدبير الموت مر الى الانشاء بالعطف لهذا كان العطف
 على السبق متى وقته يصاد اد لو كان انشاء لصار القن مذبرا والمذبر حر للتعيين ولو قال
 لمذبر واحد كما حر فخرج فرد ودخل عبد فقال احد كما مذبر عتق الخارج اذ عين الباب

الخبر

للمذبر وان قال طهر احدكم مذبر واحد الاخر حر ومان نصف العتق الباب للقتل ونصفه
 للمذبر لان الاول جبر والثاني من العن واحد هما وكل رقبته ابي عشر يخرج والقتل والربع
 كذا الوعكس في رواية وهو بينهم في اخرى العطف والحرف قطع الرقاب لا بعدن واحيانا وان
 كان احدكم مذبر والاخر ان حر ان عتق القن ونصف الاخرين وان عتق القن عند ابي
 يوسف وقلت الكل بالباب والباقي بالتدبير عند محمد والحرف كما مر وكل رقبته تسعة يخرج القن
 وتلقه وفي مذبر وعبد ينعتق في الاولي نصف كل عبد كذا في الباقية عند ابي يوسف
 وقال محمد يد بر نصفها وحر رقبتهم وعتق العبدان في البات ولهم بالباب والباقي القن
 في الرابعة ترجيحها بينهما لالانشاء اذ الخلف في الخبر وتعديل الاضافه في صنف حرمان
 وان قال انا حران او مذبران سقير المدبر في سبعة وكل عبد في ثلثة اسباع وفي
 سبع لان او نصف الانشاء ون الحرف وعتق رقبتهم ومذبر ربع العبدان والباقي بعد الباب
 رقبان يضرب المدبر في ثلثة ويومل رقبه سله اربعة والعبدان بالنصف ثلثة فاد
 صا وثلثا الرقبه سبعة فالنام بعد الضعيف احد وعشرين وسمي المدبر في ستة
 وكل عبيد في احد عشر بخلاف ما لو كان القول في المولى لان الكل وصيه وكل عبد كذا في ثلثة
 عشر فلو مات المدبر بعد سقير كل عبيد في ثنيه وعشرين من احد في خمس من ثنيه اذ البا
 يقسم على قدر حقها سبه وحق الوارث مانيه وعشرين حذر الخفيف ثلثا رقبه سبعة
 عشر والنام بعد الضعيف واحد وخمسون بخلاف ما لو مات ثلثه سقير في ثلثة
 في قول الصحه والايه عليه لانها فاسما الموجب اذ زال مزاجه وان ما سقير المدبر في
 بميه وعشرين من رقبه وخمسين اذ الحق في ثلثه رقبه ستة وثلثون وان ما سقير
 الاخر في ثلثة وثلثين والمدبر في ثلثة وعشرين من ثنيه وخمسين ونصف اذ الحق في
 تسعة وثلثون **باب** العتق الى اجل على

عتق احدهما او عتق اومات عتق الاخر عند الاله منزل غايلا عمده وف الذك حذر
 مزيد التغير حتى منزل بعد الحون والحق بالان لا يلزم احد كما اني اذ الموت في الانشاء
 لا الاخبار في المراجعه لا معنا كذا الوباغ بعضه ترجيح الحقيقة ولو باع بعضها محررا
 ترجح بالكسره لانه محارصهما وهذا ما وفي ان ملك اسدا فاعبر بالساق لا ادخل
 منها هذا ان او هذان والتعيين قبل الغد لغو كالمحل ولانه بعد رقبه الكلال

في شرا من علو عنيقه **باب** **الايلا من اخذها**
 لو كان الله لا اقرب احدكم مات احدهما لاربعة اشهر ويحرم لما عرف والآخرى
 لمثلها من باب الاولي لبعينه كالا او محلا اد لاخر للاولي لبعير اللفظ طلاقا مانع فان
 تسروها غاد الامر لذلك لتقا الملك والحق كالمات واجه ذات الاخرى حذر الجمع في
 وقت واحد لان احدي لا يتم والحق للبعين لا للعدد الا ان يمتي الملك في احدهما بموت
 او طلاق فبعين الاخرى من حين التزوج لان من المنيته بطلت من الاصل ولا جمع كذا فوات
 احدهما منه وعقبت في الشهرين لان ما يقصفه الرق بكلمة العتق بل اولى بنزاع المسوقة فان
 لم يعقوبت لتمام شهرين لسبق مدهتها ولا سبعين قبله بخلاف العتق والموت ولا نه لغير
 كالقصد في والحره لاربعة من باب الامه لما مررت ان المبانى بالايلا لا تطلق الا بال
 والا لطلقت الامه للسبق ولو استرا في الشهرين باب الحره لاربعة من باب الحره
 الموت كذا الواعية وتسروها وطلو الحره لاربعة من باب الحره للسبق اد المره بقي في العده
 ان كانت لا يستأنف فيها والباين لمحق البانين لمعلق السابق عايد كمال اللفظ وقد
 من خلاف التحير لتعدد الخلو كذا ان اقرب احدكم مات احدهما كذا او فواحد منكم او في
 طالق او على كذا راي والجميع ولو كان بالآخر كذا راي وكما مات احدهما بطل الايلا
 لغوت الجزا الاظهار في المبانى ولا ما لعلق السابق لعدم يوقية الحره كذا ان الطلاق
 لا يخل ما بقيت العده ولم تفت المنع ولو قال ان تربت واجه سكا فواحد منكم طالق
 كان مولانا بطلوا بالسر كذا وما تحت احدهما لان النكحة في الشرط يتم وفي الجزا
 تحصر كفي في النعي والابنات ولو قال في طالق طلقنا بعربا نكاحا لا نكاحا به عن الدخول
 تحت الشرط فتمت لغومه ولو قال لزوجته وامه والله لا اقرب احدكم كان عينا
 لا ايلا كذا في الزوجيه والاختيه اد التردد بالتراحم والبعين للبعين تحت كصومه
 الحر ازعده وفي واجه سكا ايلا من الزوجه لغومه بالسكرو واعتبرا بالزوجين ولو كان
 المدعولين كما جاعل فاحد كذا طالق والطلاق والحيار سكر في اليوم وله الجمع والجمع
 الا ان يمتي الملك في احدهما فبعين الاخرى ولو قال ان سكر جازيه فمجيء رل في
 العايد دون الحاديه لانها التحصير والجماع اوها وترك العزل كراي ابي يوسف
 والكل كشي عن الملك وهو ما يصح مقتضى الوجود لا الجمل عكس في زفر حتى لم يسمينه

انتحر من مالي وان جاعفت لا يلزم ان طلق للاختيه لقيام الملك والا لا يمتنع ولا كل يوم
 اليسته من ذلك فهو هادي اد العطل له عاده والا فالاصل اولى بالذكر ولا عاده في السر
 بل العزب لمحق بملكك والله اعلم **باب** **الاستسنا**
 كون على الجميع او البعض راسه ان يحلل الشرط والجزا او الايجاب والاستسنا لم يكن ودفا
 في الاصح وان تقدم او تاخر كان قد فالانه للاستحضار عرفا ولا يات الصبغه وصفا ولا
 من وجه دون اخر صلوا طلاقا وعرضا على ما كذا طالق وقد تعلق الخبر للشي كالا فوالا يلزم
 تكرير الخبر واليك عده للاعفاء ولا على الف فاسهد وان شأ الله لما شأه الامور الحرة طلقا
 كالتمليل وما زانيد ملاعسها لهذا ذلك بمصل من الايجاب والعده وهذا الاولان
 التدابع للخطاب ولا بمصل لما مر وسيدنا احد للسيف اللعان كعاد في الزوجين **باب**
السفاده في الايمان بالمشهور لرجوع شهر
 شهود البن لرمع الانفاق دون شهود الشرط والنفوق وان انفردوا لان المنيته
 ما وضع له وعلمه بالذات لا بالشرط كمنى من رجل فبذل هذا الشك الحالف دون ما يشتر
 الشرط وشهود البيع دون الاختيار بخلاف المرقى عده لان العليه بالتركيبه اد لا يرد
 للعده فاشبه سبق الرق وقطع العلاقه بخلاف الاحصان لانه مانع العيله حتى يثبت بالشهر
 والعلم ويعتبرون للزوج والنور في الرجوع بعد الموت ما عزم لها لا باسم العيله
 وهي العرقه من حجهه والا لسقط الكل لعود البيع سلمها ولجهد الم يغير موالي المدعوله
 هو الحرف لا التاكيد فان فابله لا يغيره وان اكذ ولا عزم لها للغير من الخلو خلافا
 لهذا اصله الجبل والارث ما طبا بخلاف الشفاده بعد الموت لانه ما كذا طاهر افغروا
 لها النصف والارث **باب** **طلاق السموة**
 طالق للسموة في وفيها وللدخول او السميه سمويه لان الدام للاختصاص فمعيه بالانز
 من الوقت والتعليل واعذل الطلاق فاحسنه كالا اول منون المبالغه وسنه عده
 حسنه سمويه في دخولك سعلوا نه وصف الطلاق وهو غايب فاعيد ولم يفتل
 وحسنه في دخولك طرفه يفه في تعامل سمويه لانه وصفه الماء وهي لغوي الحاضر فصل
 كذا معتد له في فامك فونه في بطشك الا ان يفسر بالظليقه فمعلق هذه الافعال
 في الجميع صر فالحا الى الظليقه للعرف وقيل يفسد من الرقع والصبغ ويعبر منه

الا ان يتم فيرد قصاد والله اعلم **باب**
المن يقع على جميع ما حلف او لعنه حلف لا مأكلا من شجره فحسبه بالخارج دون العن عليه
من شاة اولين والمرعى الحقيقة فان حلفت مستحبك كايه القدر والسور لا تحت
والحن والديس والبس لا تقطع النسبه بالضع كالمالك ولا بالعصر والرب المصون
علاق العزل والديق لا مناع الاكل والنسب غير المصنوع واعبر بشرب البس في
عنه لا يشرب التمر ولا يذوقه ولا بالتمر المحلوق على طيه لموت جرا واسم وان في اخر
فاعبر لبقا الوكاله والوصيه والروادون استدا الخنت حلاق الصياد العاص منه

لقول رجل باب ولا يقول لم يطب **باب**
المن يقع على الحاضر والعام الابل والبعير والحمل والجرور والحيل والعل والبقر والعم
والدرجاج للحش كذا البقرة والبقرة والشاة والحصاة والافراد كايه الحيه والعامه ومن
لا تحت بالعمرو الحاموس والقم في الركن الاحباط والنور والكسر والذكر والنافه
والمان والنفج والدرجاجة لابي والفسد للعدى ومن عرف فالحاكم الدابة بما ركب

عالمية بمن الركب **باب** الاستثناء
لوق لا اكلم احدا الا فلانا او فلانا فالمستثنى كلاهما لنا ولهما مكره في الشيء فان لاسي
ما لومع وتثبت المضادة المصدر وما بالذات اولى ولان الاستثناء من الخبر باخيه واول
بعم كالا لبعولتين وفي الا رجلا كوفيا ولا اركب الا بغلا المستثنى كل حالهما وكل النعال
لان الوصف للمكره بالحشر حلاق ما كملت الا رجلا كوفيا لاستحالة العموم مع قطع
وفي الاحد من المستثنى احدهما فمخرجها للفر كالا واحدا من اهل الكوفة في الاحد
رجلين كوفي او بصري المستثنى كل حالهما لان الفايده بالفسير والبعير له وهو حاضر
تد عام هنا ولوقال ربتي الى من كل حتى لا يراهم او ما يراهم او ما يراهم او ما يراهم
او ما يراهم هذا الصك او هذا الصك له ان يدعيها وفي الاحد من لم يدعيها او

باب الايمان في الطلاق
لوق كل امراه في وكل امراه استزوجها الى وقت كذا فهي طالق ان دخلت فزوج اخرى
فطلقتها وتزوجها في المدة فدخل طلقت القديه من الملك واحده وتزوج اخرى
والحدين بالسزوج واجنه لان كل لا يعم الفعل حتى لو كانت تكما تقع هناك للمكره الزوج

ولو دخلتم تزوجا طلقت القديه دون الاخرى لان ما انعقدت قبل الدخول اعلنت
به لا الى جرح العدم المطلق وانعقدت به من التزوج على القديه بحسب لما جرى لو كانت
فكما طلقت بالتزوج الثاني لانها تم الفعل والفايه الوقت لا الشرط فزوجها للفر ولو كان
كلما تزوجت فهي طالق ودخلت فتزوجها بالفايه ما مات منين السرد مطلقا لا لعل
الايمان بشرط واحد لانه علم كالعقار ولو كان قد دخلت مع كل دخل واحد او الا
نما فالمكره مرورها بطيره كلما اكلت ثمره وجوز وفي كل يقع واحد في الكل لعدم العموم

باب الايمان يقع فيها **باب**
لوق ان استدا املك كلام او تزوج او كملك قبل ان يخطب فيك كما او تزوجا
مغالمة تحت بعد الاستحالة السبق مع العرا وفي الا ان اوجي تحت لا بعد اتمام غايه
الخطر ولو حلف بطلاق اول امرأته لم قال للمعه تروجت معك اخرى قبل ان يخطب
وان قال منك لم يسل في الصرف عنها لعينها له طاهر الا عنه او لصدقه لم يصل حتما
كايه اصل الكاج وطلعت ملك ما قرأ كذا ان تزوجت احدكما قبل الاخرى وفي ان كنت
اول فسل في الكل لا لكار اصلا ولوقال زوج المعروف قد طلقت امرأه في او كانت
او اول امرأه استزوجها او كنت طلقت امرأه في لم يصدى وفي الصرف عنها وفي كطلعت
امرأه كانت في او تزوجتها صدق كذا كانت في امرأه وطلعت للعطف على الخبر حلاق طاهر
فلما حصل ان عالم يكن خبرا في الكاج والطلاق كان انشاء دليل العدم يستدعي حلاق طاهر

المعه وفيه صرف اطلاقا وعلى هذا العتق **باب**
الايمان فيما موجه على نفسه لوقال ان كان في يدي درهم الالمه او غير ملتة قال
كل صدق يجب فمادون بنيه وفي من ذراهم يجب ان زاد غل ثلثه لانه شرط بعد السي
به ذراهم وهما بعضها والخلع حاله بالوضع فان ما عمت حلت بعضها الى الجمع ولو لم
الوضع اصيل الحكم كذا ذراهم اكثر من ثلثه وعلية اذ يوصف به مادي رافه ولوقال
ان لعت فالتم صدقه مع النذر الاضافه الي سبب الملك كايه الشدة كذا ان تزوج
لم يري صدقه ولو اعرض محرمه او فسخ او طلاق ففي البذل العين لا يجب شي لا سحوا عنه
وفي الذارن كالعقد المشار والمسل الموصوف كذا قبل العتق لموت المكنة وبعد تحت
التقنين للسرد وقد مر للركاه والعرض المهور في اليمه عنه كالعين ومتمه كالدين

او المختار كالسني وفي الرجة لا يجب تحال لتعدد القامع المتالي وفي الاقاله لا يستط
تحال لانه عقد في حق ثالث ولو قال ان بعت هذا الكروا الالف فيها صدقة وبيعها صد
بالكروا سبب للملك دون الالف لعدم تعيينها حتى يعكس الحكم في التعليق الشرا للملك
في الذراهم وعنده في الكروا شرط الاضافه واما الملك كالمعاري كالحجر وغيره ولو
كان ان كنت صريته السوطين لاي الذراهم وقد ضرب احدها فيها والاخره غيرهما
محت وفي ان لم اكن صريته السوطين في الذراهم تحتلان السريه لعدم الجمع في غيرهما
ما جمع فيها والمحت بما يموت البر واعتبر بمبنيه لا بملكها وملكها

الابواب في الغايه

واسه لا اقر حتى اعتق او اطلق وليس بآيلا عند اي يوسف لامكان القران في المده الاخر
مقدم الغايه وقال لا ابلالا لانه لا يختص عن الغايه او الكمان فاشبه الخلف باحدهما حتى
مادون او تقدم فلان او احده ليس بآيلا لانه لا خلف به فاسمع الاحاق به واعبر
سعلق يدريها بالمران الا ان يموت فصير موليا الا ان عنده اعتناز اما الاستد او بعد
شطل المين كمال يخالف النفا الاستد اخلاق الماموسه استد الان ذكرنا بالاطلاق
وحتى املاك او اموت او يموي ابلا لان ما ينهي الخطر مني الكاح فاشبه المنع المطلق
اخلاق استترك اد لا يلازمه الزوال وحي املك او فلا بالنس ابلا لامكان القران
في المده بملكه الا ان يموت فصير موليا الا ان للعين قبلها غايه ماله من سله الكور
سها ولا مانع في احدها او اهرق كذا حي يموي او يموت لكن يموت ستهى الهن لخصر الغايه
خلاف الاولي حتى ادخل ماله او هذه كالتانيه ان دخل احدها وكالاولي ان احدها
مسجد او حتى اصوم الشهر الثاني ليس بآيلا لامكان القران في المده بلا حصره بان يصوم
ويلا لا زم عندها مان لفظ خلاف شهر او شهر الحاسب لا يجوز بالمصور ولو اطر بها
صار موليا الا ان عنده وعندها تسقط الهن ومن عهد انه يموي من حين حلف وليس
يقت بل يموت الغايه كراقة الماي في الاسر في الموقته خلاف المطلقة لان العهره
كاي في الاسر السار وفي الموقته معارن ادا لا يعقار باخر الوقت حتى سقطت يموت
الخالف ماله بالمعناه بما رفع الكاح او لا يوجد في المده الا ولا يعبرها ان كانت اعط
به ويجوز باخير ما عن المده كانت ابلا والا فلا

الف في الآيات

ان يقول وب الملك او اوصيك لان الفاجر عن الغفل طله بالقول ولدي يومه وهي يدع
عقوبه الطلاق ان لم يرفع الهن ولو لم يرفع مامات وتروخها في المرض فكدي عند اي
يوسف العجز شرا ولا ان القدر خارج المده لا بعد وما قبله فكدي وما بعد ولا فيه
الجماع لان المانع في المده واجد حتى عاد موليا يعود ما بعد حويه فملكه الاصل في بعضها
مطل الخلف فيما بقي كاي السيم والحرمه لازمه الهن مونا عن المصك فلو عدت عن البيع
التي الجماع على هذا الكوالي في العقد وعادت في المرض لعدم القدر بعد الاعتقاد كان
الامسا بعد عشر وبانت مالا ولي ففيه الجماع ان صح في العشر والقول ان لم يجمع ولا في
شرح العياي هو لا يملك التانيه فانه خلاف مجرد العده ادا المده لا يستأنف عن الممانه
في الاحم والقول لرفع المده واعتبار قد خرج للتعليط وهذا الخفيف فان في
المده الاولي وحي في عشر بعدة لاسين مالا ولي وبعض الجماع للتانيه لما مر ولو حلف بعضهما
ان قرب فباع هذا ام استراه وبيع الاخر فالمده من حين الشرا لا شرط اتحاد المانع في
المده لهذا الوحلف غل شهورين ثم غل شهورين لم يصير ليا وفي الخلف بعقوا احدهما من حين
حلف لان المانع لم يتبدل قبل كذا عند رفر رجه الله في الاولي كذا وام المنع اصل في
مروفت ثم صح

الابواب في وقت

لا تدري انت طالق قبل ان اقر بك شهر ابلا بعد شهر لعصام المكنه قبله سود وان
توسك لانه لم يصير الاول ادا المعنى ان لم اقر بك شهر او طالق ان تربت ولا بعد ما سطر
القدريان للابلا خلاف لا اقرب ان تربت كذا قبل ان اقر بك شهر لما مر وبطل
يموت احدها لغوت الشرط وبعبر ما به في الشهر لغوت الوصف ولو فترها بعد
الشهر لقي موليا من الاخرى للف في الاولي وان لم يوف بحر الطلاق لانه قبل وان
لم يوجد ما بعده دليله من قبل ان يماسا خلاف قبل لانه للزمان المتصل بمصر
فعدا لو علو طلاقها سكاها لذلك مطلق الاولي كمال عقد في قبل وخال عقد
الاخرى موصولا لعقد الاولي في قبل وموصولا بالوقت في الموت ولا يطلق
الاخرى لعدم الاضافه في الاولي ادا العمل المطلق لا يقتضي ما بعده وللقران في
الاخرى لانه معرف خلاف بعد وتعلي لا مضاها ما قبلها

باب الطلاق الذي فيه الخيار

طلق احدي عقدتين ثلثا ولم يبرأ حتى مضت على احدها لعينته الاخرى للثالث وان مضت
مدها معا فلا يمان لان انشا في حق المعين اذ المهر لاساله حتى يما بالجمع رضا فاعا على الاوط
من الاطلاق والانشاء لا يحضر احدها كما قيل حتى لو سئل لستين في المهر بعد العتق حرمت
وضارفا اذا وبعد ما بعد الاجلين ومزوج بحاسنه غير المدخولات واعتدت بزوج
البيان وقيل في حق الرجعة من وقت الايام فان تزوج احدها بعينه الاخرى كالأوط
بعد الشراء والصلاة في احد توين عن بحري خلاف الموت لانه يرد على المهر في المكاح
لا خلاف ما قبل الاقتصار لان البعيتين بعينه محلا وان شروحا معا لم يحرمه احدهما
وبعد الحل في المجهول خلاف الطلاق لانه يفيد بشمول المانع مكاح احدها اذا جازع
صرفه الى ما يرفع الحرمة للحاجة كما في القلب واعمالا لا يصل بعد الشك في ما المعاصر
كعسل جانب بعد ما يجز جانب لا يعلمه **باب**

الحلف بعن الامانة لو قال لا ربح كلما طمعت مكن فواجب مكره فعندها ان جامع
عققت الثانية لان خطبا من الثاني حسب والمواضع ثمان لعن واحد بالاول وحسب
اسباع الباقيات لان يمين عتقا وليس وكل رقبه سبعة للحاجة الى ثلث الثلثين
وان جامع ثلثا عن سبعة ايمان الاولي والرابعة والثاني بين احدها والثالث والثاني
بين الثانية واخرى اما الثانية او احدى الباقيات اذ كل عتق من ثلث لم يعتق كله ولم يوط
بعد وان جامع الكل عتق كل واحد معا وعنده الوطي لعن ثمان فالسارل من سوا
كايه كلما كلف ولو قال فواحد سواها فعندها عتق نصف الاولي وثلثه ارباع غير الموطر
والثاني من احدها والاولي والكل لا الثالثة في المسئلة الثانية لعن المهر الاول
والاولي والثاني والثانية للثالث وعنده عتق في المسئلة الاولي ثلثه اسباع الاولي
وثلثه الثانية واربعه اسباع الباقيات وثلث سبع لان الاول بين ثلث سوى الاول
والثاني بين ثلث سوى الاولي والثاني بين ثلث سوى الثانية يضرب الاولي فمعه ثلثا
والثانيان سلبها فاجعل كل ثلث سبعا واضرب المجموع في ثلثه وكل امه احد وعشرون
وكما في الثالثة نزل احرم من الباقيات بعد رجعتين بحري العتق وحق المولي في عتق
والثانية في اربعة عشر والرابعة في ثمانية وهن موافقه بالنصف فاجعله بعد الموطر

سبعة اضربه في احد وعشرين فالبطل كل امه وحسب يضرب النصف من احد وعشرين
في سبعة عشر وعكسه وان جامع الكل عتق لكل مقدم بطريق العتق فحق عتق الامه
لعنه بالاول وعنده بطريق التخييل كما مر ولا يجب شي وان كان الوطي في المهر اجعل الله
عده سبعم العتق والسعاية ضعفا وكل امه ربع المبلغ

باب طلاق اخر امرأه لو قال

اخر امرأه انشروا طالق فزوج رب ثم عزم رب بعد طلاقها وما يطلق غيرها
هي الاخوة لذ الزاد مكا لكن هنا كما تزوج لبقير الوصف وبه عند الموت لعنه الله
ماخري ويستند عنه لان الموت مقتر لا يعرف كالبث في ان حضرت فلا يبرأ وبحب
مهر سلق اخر بالدخول ولو قال اخر زوج انشروا فالي انشور طالق طلق زنت لان
الاخر هنا صفة للفعل فاولسه لا يضاد اخر به مثله وانه صفة للمراه وهي لا تكون اولا
واخر او اعبر باختراع المصنف لذ الزاد مكا وبوقت غل الموت لو هم التكر رقبه كذا
لو فعل ذلك ثم تدبر الكلام وسهر انقصر الوصف لذ الحركم تنور جاحو تزوج يكون من
احدكم فصاحبه حر ولا يطر لموت المولي لو هم المهر بعد

باب الايمان الي توجب الصدقة

لو قال كما كلمته يوما فقه على ان انصدق بدم ثومين فمدر رقبته بثلثه اربعة ما
ربعه خمسة فخمسة وكله في الرابع والحاسر بصدق بثلث لان كلما تم الفعل والاشهر
به بدليل كلما تزوجت امرأه او كلفت رجلا فمدر رقبته ثومين في كل الايمان لاس في
الرابعة ومرة في الخامسة حسب عدم غل الراوي بنا على ان المدد امد الايمان هي
ما مضى بها فانه مؤدود مما مر من غنوم الايام لهذا في كلما كلمته ثوم خمس بعد الحقت
بعدد الكلام لا في الاخيرة والخمس الواحد ولو قال كل يوم اكلمته بصدق فيه
باسين وعشرين لان كل تعمر الادوار دون الافعال فحقت الاولي في الكل والثاني
في كل واحد يدي واليوم الحاسر وواحس من الاولي وبدا الثالثة من الثانية والثاني
من الرابعة ولم يحن فحين فحقت وهو تمام الاول من الخامسة والثاني من الثالثة
حت فمدر رقبته ثومين فحين فحقت وهو تمام الاول من الخامسة والثاني من الثالثة
دوهين اعلى في ستة ايام في كل فرد درهما وكل زوج بثلثه ولو قال بكاف الخطان وك

بعد خمسة فصدق في كل عشرين لحته في كل من بعد ما بعد ما وفي كل عشرين خمسة
كل من بعد ما بعد ما وفي كل عشرين في كل من سلوفا تم ردي في كل ما كل كلام اخرى الا ان
وفي كل بلزوم الكلام في اليوم الثاني ايضا وفي الثالث وفي الرابع وفي
وفي الخامس سبعة والحرف دوران تحت مع عدد الادوار ولو خلف لا تملكه لوما وفي
يومين وكله في الثالث لم تحت لان الخلف معاد مع النفي واما الاستبداد اصله لا
اكثر من اوله في اليوم الاول معند منها كما تقدم وفي يومين تحت لان الثاني
اد لم يستقل عطفه فلا يدخل في ما

احان الطلاق لوقال طلقت بفسخ فاجاز الزوج طلعت اعتبارا بالامساك اذا ابدى
يوما ولو لم يمسك خلاف الاول كذا اجمعت وبدون السه الا لانه من وفي احرف لا
يقع اد لا وضع اصلا ولا عرف الاجوانا كذا جعلت الخيار الى او امرى بي طلعت
لان الفاعل للتفسير فاعبر التفسير ولحق العقد الملك سنا قاتل خلاف الاول لانه لا يمسك
موقع وجبته ونحوه اذ يوقف ماله اساق وهو التخيير دون الاختيار ولم يستبد
لانه سبب عند الاجان للعلق حتى اعتبر المجلس بعد ما ولم يفيد بوجود الشرط
في تعليق الفضولي خلاف البيع لانه لا يقبل التعليق واعتبر سببا حال العقد كذا جعلت
اسن امري بيدي وفي قلب اسن امري بيدي ليوم لا خيا رلها لان الوقت به الجمل
والمجلس بعد الاجان وهنا الامر فاستي لمصيه ولوقال ردك على انك طال الوقت لم
يقع لسبعة الملك اذ هو ما لقبول دل ان معجورا لاسا لا يوقف ولو بدان فصل
وقع لسبق الملك كذا التفصيل في الامرانند وهي الخيلة في التعليق

باب الايمان التي فيها الخبر

لوقال وانه لا ادخل هذه اولاد ادخل هذه فدخل احد ما تحت ولوقال لا ادخل هذه
لان المراد نكره فخص في الايات ونعم الاخر اذ في النفي دليله اما او كموزا وانه
للتكفير ولوقال لا ادخل هذه ابدا اولاد فدخل هذه اليوم من دخول الثانية في
اليوم وحب نعوته اد دخول الاولي واما الشرط وبحل الحبزة لاتحاد الاسم
كذا المدد والامان ولو لم يوف اصله تحت بدخول الاولي قبل الثانية وربعه
حلا على الغاية كقوله تعالى فاعلموا انهم او سيلون كذا ابوابه او ادخل هذه والغاية

دخول احدي الاخرين وتوكلها في الوقت للنفر ولو نوي الحبر صدق وقبل طرعه اطار
النفي سيما في غير الموكدة باللام والنون حتى لوقال والله افعل لم تحت لترك ابره مل
الحث بدخول الثانية امر بالموت لا عن دخول وتحالف العايد

باب الكاح ما بين الاقرب

عبد تروح فادن له فيه فاجاز لان المقصود الحكم والاجان في حقه كالاسلا
ملزم البيع لان الادن لم يتناول مال المولي بذليل الاشوا ولا القولا لانه زال المانع
وهو الوقف فصدق غير اجان خلاف البلوغ لان قول النبي غير ملزم فلا بد من التقييد
كذا اجان الوارث والمسيري ما لم يطير اخل باب ولوقال له تزوج علي فقبل جارا في
الخوة لعمران المنائي والمكاتبه لان حق الملك منع ان لم يزوج كالعبد فان دخل ببائع في
الاقل من قيمته ومهر المثل وقال سباع به بعد العتق وهي معروفة ولذي لم يسبق
ادن واجاز قبل الدخول بباع في الاقل للرضى بالعتق وان اجاز بعد ببيع اذ اعتق
لعدم النفاذ ولا استناد في الغاية دونهم هو ضمان القول لولا حد ولو كان الزوج
مذنب اجمعت قيمته في رقبته لانه لا ملك ولذي المكاتبه ولا ضمن الفسخ لانه انطال وان
لم يقل على فسخ في الجميع وتسمية الرقبه للتقدير كما في عبد الحبر وعند ادا
كان فيه عين فاحتر لا يصح الكاح وهي فريقتة التوكل بالتزويج ولو خالف على رقبته فان
كان خرا لا يصح لعمران المنائي ولين لان المال زايد وكان اولي الرد من الطلاق
كما في خلع المماه اما الكاح لم يستشر بعير ماله والتسمية من مهر المثل والمماه الفه
وكذا الموطأ على رقبته ويقع رقبته لانه صريح بعينها في غير الندل بعينها من رقبته
الندل اذ اصبحت على مهرها المسمى ولا يقع على الاخرى طلاق للملك ولو خلع كل
واحد على رقبه الاخرى طلعا صير سي لعمران المنائي ولو تزوجت ما بين عمر واحتلفت
في موهبها مهرها وماتت في العدة عنه وعن ابيه فالمهر بينهما بالعصوبة اذ العوض
وصيه للوارث فطل ومات باللفظ وان طلها فله ماله الارباع لان الواقع في هذا
يعر ما تقدم **باب الكاح العبد وطلعه**
تزوج المادون امه بادن المولي صح والمراه اسوة العتق لان الكاح لا يحترق الماله
والمهر يجب جيزا من السعر حتى تجب على الماي بعد من لا يلي المال فاسبه في الاسم لال

وان قيل فصاع المولي على رقبته سقط العتق كما في المسحقة ولا شيء للمولي مالم يبيع
من الدين لانه صار مالا بالبيع فاسببه ما لو اقر عليه به فانما ابرأ العتق ما سئل الله
للمولي لزوال المانع كما لو باعه فابراه العتق ولو خالف امه على عبده في يده لم يستحق
لا يطل الخلع لا يسل الفسخ ولا شيء على المولي لعدم الالتزام وتباعد الامه في وجه الدل
لعود المنفعة اليها فان كان عليها من مولى منه كما في الصلح وسع الامه بعمته البذل
بعد العتق لان لها فيه منفعة وكان احباب المولي كاحبابها كما لو زوج عبده كذا ما كرر
قيمته بخلاف الاقرار عليه لانه ضرر محض بعد رماله فيه من المالكه ولو ضمن المولي ابيع
هو لانه واقعت غير موجه كما دللنا في الكالة وكذا لو خالفها على رقبته في جميع ذلك
باب حياض العبيد ما دونها
عين مثله بعتور رضا المولي والعنما في الدفع كما في البيع والقادي مطوع لان المولى
طهر ملكه والعنوم غير مضطر لانه يباع بدنيه بعد الدفع بخلاف الموصى له بالحرمه
لانه مضطر ومعه الرهن لانه مأمور والراهن لانه في ضمان الموتى كما في العصب
واداد دفع تحول اليه نصف ما في المعقود ابيع سدا منه لانه اكد حتى يطالب به
بعد العتق دون الاخر واحتيان الدفع لا يسطر حقه لانه محذور اد لو امتنع سقرد
المولي بالدفع فان فصل شي لا يبرأ الى در القاي لانه ما قام مقامه وان كان لها
عينية فاهم ودي بعينه المعقود باخذ الحقة لانه ادى ضمانها اذ قاي الخسرك معي
ولا كذلك في الاول لان في الاول لو اخذ سزيد المفوت على الصمان ولا لذلك
هنا وكذلك ان دفعوا او بيلع كل واحد بدنيه بخلاف ما اذا قد واحت لا يباع المعقود
لانهم اخذوا البذل ويصرف الفاضل من من القاي الى دين المعقود وحصل الحقة
الى المولى لما عرف عبده قبل رجلا خطا وقعا عني امه فميتها الف فان ذري بعدى
يديه الحروف فيه الامه وان دفع قسم على احد عشر وباخذ الحقة لان هذا اصناف
كلها عند المزاجه وسلم له لانها ليست بدلا عن شي وعقد دمج بدفعها الى ولي الفصل
لان حقه ثبت في الكل والحقة بدل البعض وهو الدفع بشري الى البذل قبل على
فوله نصيب بالديه الاقيه الحقة كيلا تودي الى الدور

باب فصل الخلع النذل المرسل عليها

اد البقع لها فالعبره لقبولها كذا المضان ان طابت الزوج لا بها عاقرة والاخرى المضاف
كالشروط وطمانه ان اعطى بالخلطه فقد يسرع اذ لم يرد ولا قابل مالا كما للمور بالركه
وان ابي او اسحق غومت لقيام الموجب بخلاف الصلح في عود عن الفسخ وبم بطلت واعاب
لان الواحد على طرفيه لعدم العمل بخلاف البيع الا ان تقدر البذل لانه مستند مستقر
بخلاف الكاح للوجه فلا يستهينه فان خاطبه فصولي فالعبره لقبول المضاف اليه لانه صرح
اصيلا فيما لا يقابل الثبوت كالزيادة في التمنز وترجى بعد التسلط حيث لا خطاب لانه
يهدد اذ يقع وان خاطبه وكلها مصفا الى ملكه او ضمانه فالمطلوب هو دورها على المنزل و
المضاف اليها ثلث بعد او عرضا هلك او لا لوجوبه حكما للموكل ورجوع والا لم يعد الوكيل
بالكاح لانه لا يصح اصيلا فيما يقابل الثبوت فعيبت الكالة لهذا احدث المرام ولم يرج
بلا امر ولا قبل الادا ولا يلزم المضاف الى البذل لعدم التيقن والاصالة ولا غرم العتق
اذ التبرع لا يبيد والعين والصلح عن عمد كالمخلع في الجميع

باب من كاح المكاتبه المملوك

بقي الولد لم ادعه لزمه ولا تمتنع للقضا لانه لم ينفذ ما طنا ولا للسنا فقرحما الحال ولا لانه
حو الغير كما لو نفي الملك عما في يده وحده لطلان السأذه ولا خلاف المقصود لهذا لو قد
تم تدويرهم قدف ولو عن طالت بالحد بحد فان جات تولد من اخر فمفاه بلا عمن
كان لسببه اشهر من يوم الا كذاب ينبغي لان الشك في المعارض اذ اللعان هو خلاف
ما لو قال ان حبلت والرحمة والبيان لان الشك في الموجب وان جات لا قبلها
ينبغي لنتهم عند العلوق خلاف اللعان فانه يقتصر ولهذا الوقت دعت الكراوند
لربع سنه ولها عشرون بلا عن ولو شروج مكاتبه على امه فزوجها منه قبل النكاح
مطلعه طلقنا لان المدة بحقه خلاف المخلع ولها نصف الامه وربع مهره لان الحادث
قبل النكاح كالمقارن فيمنع نصف خلاف الكسب عنه ولهذا اسرى المسري بالكتب
دون المولد وكذا لو طلق الامه مكاتبه وفي العكس لا يطلو الامه للملك بخلاف بعد
القبول لانها لا تقود الانقضا او رضا وسقط مهر الامه لانه في معنى الفسخ كما باعقت
منه ولو كان دخل الامه مهره بينهما وما خذ الزوج نصف الامه او فيه ذلك لان الزوج
اضيف اليها من حيث العبيد كالمقتل والرجع اسفل الى المكن في حق الاملاك دول الام

والجل فلو ولدت فالولد لها لان النصف حكم الفرض بخلاف ما قبل القتر لانه مفروض
 تقدير الورود القتر المشبه بالعقد ولذا الزوجت بعد القتر بالمهر لها وعليها نصف
 القيمة ولا يجبر لان الامتناع يحق الشرع ولو طلق لم تزوج لم يخلو الملك بطيرة الروح
 مكاتبه اسه او ابنه وجاريه مكاتبه وما لقي باعها وهلك العوض والكالة لان مولاه في
 حيوة الاب وبعد موته خلاف الموهوبه وجاريه الابن والصنايط قيام سبب الملك
باب الصدقات مقرر او يزيد تزوج
 على بوب قيمته عشرة وراجع سعره الى ثمانية فلها التوب ودرهمان اعتبارا بحالة العقد
 ولو وصار يساوي خمسة احدث التوب او قيمته يوم العقد للغيب الفاحش
 خلاف اليسير لان الكاح لا ينفع والقيمة سواء الدخوله تحت المهر ولا يصح حتى لو سلبا
 مرد لعايد الزوج بالتسليم وليس لها ان تقض المقتضان لان الوصف لا يقضي للعقد
 خلاف لسبب الاضيء والزوج وما لو طلق لم يقب في يده لانه لا يقضي الا بالاف ولو
 قبضته لم تطلق والتوب هالك ودف نصف القيمة يوم القتر ولو اختلفا في قيمة المهر
 بعد الصياح او اوردته وهو ما يفوض للتعريف بالقول قوله لان هذه صفات اذ المعنى
 مام بالجله ولو اختلفا في حبسه او عينه او فدية وهو ما لا يضر البعير بحالها وحكم
 مهر المثل وكذا صنفه الدين بان قالت مينا وقال بل سود لانها اصل في الدين ولهذا
 لو اختلفا في صنفه المسلم فيه بحالها وحكم المتعة بعد الطلاق ان كانت تقبل حكا
باب الفرق ما لم يجز الغنم وحديث
 زوجها الصغير محجوا جعل وليه حكا وقرق لانه لا قابلية في الساحير خلاف ما لو
 عتينا ويكون طلاقها لمقرر السبب كالملك فرسه ولو كانت صغيرة لا يفرض لها
 لاحتمال الرضا بعد البلوغ بخلاف الرد بالغيب لانه حق الولي ولان في الساحير ابطاله
 ولو سلمت بوخر الى ان يعقل فباني لعدم الموجب صلبه خلاف ما لو كان معتوقا تحت
 تعرض على احد فان اساء لم يرق لانه ليس لزوجا له ما به سطر خلاف البهي بطيرها
 الزرع مع الشجر بعد انضمامه الا حيا ولو بلا عناية حرا وغاب وكل تعرف
 لان الحرمة قد نسبت وهو الموجب خلاف ما قبل الفروع وخون الشاير قبل القتر
 لعدم المحجود بخلاف ما لو كانت او احدهما بعد فبطلان اهلها اللعان ولهذا لو

كان

كان بعد القتر محل السزوج بخلاف العنة وهذا لان القتر يوجب اترك اللعان
 وهو يمكن بعد الاقامة ولو ارتد ابو الصغير التي تحت اسم لم يس لها منه سعة اللان
 وان لحقا بها بابت للمعارض في الموجب وللنكاح حكم الابتداء بخلاف ما اذا كانت تعقل
 او عنت بعد ما ادرت مسئلة للاضافة وخلاف ما لو مات احدهما لم يحنى الاخر لان
 المتبعة انتهت والمتتقي قام ولو كانا نكاحا غير قهصنا مات لان الدار مغاير مردوح
 الاول مغاير وكذا لو كبرت وهي لا تعقل دينا وكذا المسلمة اذ ابلعت ولم يمسك لزام
 منها وبحب ذكر الله تعالى بصفاة فقال ابو لكة فان صدقت كانت مسئلة وان
 عقلت لاسر للمتبعة وان وصفت الكثرات خلافا لابي يوسف

باب دعوى النكاح

مدعى بكاحها انه سزوج احتيا او امانها قبل دعواه او على اوان بعد ما سوف وعنده
 بعض سلبه لانها تقف عن نفسها اذ الغاية حرمت برعه فصار كانه لم يوقف حكا
 لو اقام عليها وهي على غير اواحتها عليه ولان نفسه ليس لسبب والبقا ببيع خلاف ما لو
 اقامت على الدخول ما دام لاساها الزناده وهو لا يبيد ولانه سبب لاحاله فصار كمن
 العلاف والشاهد وعفو الشريك حتى قبل لا يقضي المهر للمفاد صل دليل الحرمة بخلاف
 الوكيل بالعمل لان العتوق قد يكون سببا فعلى في قصره من كان قال طلقا لا تترك
 ما يعضا العدة وفي بيئته بالانكاح فان حضرت وكذبته صدقت به هو نفسها بالنفقة
 والميراث والعدة دول التزوج فان ولدت في سمين مردت اقرب بطل نكاح الحاضر
 لان النسب سبب سيئته ومن ضرورته الفرائض ولا كذلك النفقة والعدة وكذا لو اطلت
 على نكاح اسها ولو اقامت على اوان حرمت الحاضر لانه يحتمل الفساد فتمنع الشهادة دول
 الاقرار كاجها له ولو قال لزوجته طلعك ولان لم يزوجه وانكرت الطلاق فهي مافضة
 فان حضر المقترله وانكر الطلاق والقول له ولا يقربها في العدة وان اقر وقع الساعة
 وبطل نكاح الثاني الا ان يصدق في الاستناد لان الحول لا يردوم وان انكرت نكاح
 الاول والقول لها فان اقر للمهر والقول للزوج وعندها لا يختلف ما ينكح الزوج
 وهكذا في كل موضع يدعي نكاح امرأه لها زوج ولو سزوج امرأه على اسها فاسمها ستره
 اجبر على التسليم ليعا الموجب بخلاف البيع وما بعد المضا القيمة لكن لا يعتد قبل القتر

او الفضا لاخر الملك عن العقد بخلاف ما ادا الم سحر

باب كساح المخاطبة

فصولي روح غايه من غايه فاجار الاجور خلافا لابي يوسف وكري لو تزوج غايه
فاجارت لانه شرط لا يتوقف على ما ورا المجلس بخلاف الولي والوكيل لانه اقيم عام
عبارتين وكن الوكالت بالتزويج وتزوجها لثما مزااد المعرف لا يدخل تحت المنكر ولانه
منهم ولهم لا يزوجه من الله ولو زوج امته برضائها وقبل فصولي فاعتقت فلها النكاح
ما لم يجز واد الاجاز فلا حيا ولها للرضا وعلم اذ ياد الملك لاني استأجرت كان المهر
لها ولان العتق مع الكساح لو تبارنا اجاز لانكون لها الخيار فمهما اولى ولو كان
الكساح بغير رضا لا يلزم الا ما جازها وكري في امه ادا الم بجر الزوج حتى بلغت الروح
حق بلغت وهذا لان المعتز من حاله الوقت كالمقارن دليله العبد والمهال وكذا
لوعام مال وله بشرط الحيا وبلغ في المدة توقف على اجاز الولد لما ذكرنا وقبل في قوله
بالنكاح وعن ابي يوسف انه سمع في الموت والفرق ان هنا الخيار فام لكه عجز عن
النكاح وفي الموت ساقط لغوت الاختيار ولهذا الموت الوكيل يلزم وبغيره يحول
ولو زوج مكاتبه الصغيره فالاجاز اليها ما دامت مكاتبه لانها كالبالغة ولهذا لا ينص
تقطع اليد للحاقصه عنها والى المولى بعد العتق ان لم يكن وليا قرب منه لحدود الولايه
كالشريك زوج العبد بملك البايع وكمن اذن لعبد ابنه او زوج ما قبلته ثم مات الابن
بخلاف الرافض ومولي المادون ما دام سبط الذريه لا يعتقوا الى الاجاز لان النكاح
بالولايه الاصلية وان عجزت بطل اما العقد والسفد كما توقف بخلاف العتق لعدم النكاح
اد المولى ياب او لظفر مان الخط الخلل الباب كالا منه فتزوجت بغير اذن فذلك كما من قبل
له حتى ان في العبد لا يطل لكن لا بد من اجاز المولى لانه من معلق الموت كسبا لمكانت
لا يملك نفسه ولو اجارت لم يعتق فلم يخيار والعقود الا ذاك للزاده وليس لها
خيار البلوغ لكان الولايه بخلاف ما لو اجاز المولى بعد العتق لقصور ولايته
ما

باب الوكالت والنقص

الوكيل روح الوكيل بغير امره ثم ينقص من كسبه مع الخيار ولا يشترط العلم لانه
عزم في حقها لعدم الرضا ما سبب بخلاف مع الخيار وكذا الزوج وجه احبها بغير اذنها

لما

لعيانه مقام الموكل بخلاف ما لو كان معها اخري لانه فصولي ولو عقد فصولي ثم ينقص
لا ينقص لانه ابطال من الغير بخلاف البيع لانه يفسد من العقد وكري لو زوج وجه احبها
لانه لا يظهر في حق الزوج ولو فعا كالباع مع العتق وكذا الوكيل فبغير لانه
عن العقد واما ملك الاجاز لكونها انشا ولو وجه احبها ينقص منها وكري
في المعصيه انه ينقص كساح احتيا لكونه فصوليا ولو جدد بطل الاول وقايدته في الاجاز
ولو مخاطب فصوليان ثم جدد او فعا ولو مخاطب توقف الثاني لانها زدت الاول ولو
زوج وجه وكمل مستبد امره ومثله احبها بطلا كما لو باشر بنفسه وكذا الوكالت احبها
كمن جمع بين حرمه وامته بغير رضاي الحرمه بطل كساح الامه بخلاف ما لو كانت ذات زوج
لانه لا ينقص لو انفرد اذ لا ممدون استواء كنه السعيد لهذا الزوج وجه فصولي خمس
خراير واربع اما دفعه وقف كساح الاما ولفي كساح الخراير ولو كانا فصولين يوفعا
الا ادا في عقبه وان قالت الرجل زوجها انفسنا فقبل في احدهما جاز لان المحرم للمع
في حقه ولم يوجد وفي عكسه لا يجوز الجمع وكذا في الحشر ولو جمع بين امته وامه وكري
في الامه لا ينقص لانها ليست بحال الصم الى الحرمه ولو مخاطب فصوليان ثم جدد المهر
اخر فاجاز احدهما بطل الاخر لانه في المسمى ولا سريد الاول باجازه الاخر بعد لان
النكاح في ضمن التبت ولو اجاز كل واحد نكاحا معا بطلا لان الفسخ اقوي لانه سريد
سريد على الاجاز ولا عكس وان تقدم احدهما ولم يعلم فاختصا على اجاز احدهما لا يجوز
بحوزانه المردود فان عيناها بجاز لانه لا مكدب لهما نظيره سبي المطلقة ولو اجاز
لها معا عجزا بها سالان العبد للضرع بخلاف الاول لانه لا تسعير بطلان الغير وكذا في
ما لو زوجها من بين اثنين للنداف في الموجب ولو اجازها ايضا او بداهه واجازت احدهما
فحكم مهورا مثل من لا كره عنده كما في الالف والالفين فان قال كل واحد اجرت احدهما
وبعداها موقوف ولها الاصحاح على احدهما لانه ان احدهما لم يرد بعد وان تعدد
بطلاق وفيه شك وان تعاقبا بعد عتقه وحكم مهورا مثل لانه جمع بين الموقوف والفسخ
وبين المحل بطريق عدي او حار كحر وكذا الوقت اجرت ما اجاز بخلاف ما اذا اعارنا
لان الكل محل ولو زوج احدهما وكليه بالذاهم والاخر بالباير معا وميل وكلاهما حكم
مهورا مثل وان تقدم احدهما ولم يعلم فعليه نصف المهرين لان الساتع محمول فيوزع بخلاف

الاول لان التواهم يمنع من التيقن وان اختلفا فيه حكم هو المثل ولو روح فتصلي عندي
 امرين ثم امرين ثم عيونهم في اسين كيف شاع خلاف ما لو ناسا لعبد حشر في الاخر
 لانه رد في الاولين كما ان الحر لو تزوج اربعاً ثم اربعاً ثم اسين بغير امر من ووصف في
 الاخرين وارتد الثاني بخلاف البيع لان الموقوف ضرراً فاعتبر بالمعقود في القول وان
 اجاز في التملك بطل عقد من لان الجمع اجاز كالمجموع حاله العقد وجبر في الرابعة وكذا لو
 روح جزاله اربعاً في عقود فمات امراته لا يجزى الا في التملك وان كان في عقد بلعوا
 كما لو روحه احدها او تزوج مكاتبه فمعتقت وانما توقف حاله العقد وان اسلم
 المحرم مع عشرته سمعت اربع للبقاء ان سيقع عقد من ترجيحاً بالنفاد المطلق والافسد
 الكل بعد الزجر كحريمه تحت طعن اسلموا وان سبي مع اربعة تحت فسد الكل بكل حال
 للاستنوا ابتداء وبعاً ومحمد رخصها الله خير في اسين منها وفي اربع في الاول بكل حال وقد
 عرف **باب** **حجاء الحق** هو سبب للامه
 دون العبد فما للزيادة وما عداها كالبايع فمات ولهذا الوقت طلقني لثاقل الف
 وهو لا يملك الا بالثبته استحق الف ولا ان المحل له بدور معناه وسفد ما لم يمس لانه
 حواب التملك وقيل في التملك لا يقدريه ولا توقف على المضاعف حجاب البلوغ لان
 الملك ثابت بملكه فاعتبر دفعاً كالنرد ما يجب الا انه ليس بلازم فلا يكون طلاقاً ولهذا
 لو اختلفا في الفقه قبل الدخول لا يجب شي وسطل سكوت البكر للرضا دلالة ولو لم يعلم الحمار
 حين عقت توقف على مجلس علمها لانه لا يفسد بالتعلم فعدت بخلاف الصغيره وخلاف
 ما يبر الاحكام لان السبيع اقيم مقام العلم كفي النبد والسفل والحجر ولا يطل بالاراد
 الا اذا قضى الخاف الموت وكدي الحريمه اعقت فلها الحياض معناه اذا تأكد بالعليه او حكم
 الملك وكدي لو طرأ عليها الرق في الامح لان هذه زيادة لم يرض بها وكدي كبر في كراح
 واحد بان اختارت زوجها فارتد ام سبياً فاعقت بخلاف حياض البلوغ حيث لا سبي بعد
 السبي وان ادرك بعد العتق لانه شترع في كراح هو حرمه وقد صار حراً للسبي فاذا
 الرق الطاري **باب** **من الاختلاف**
 في المهر سروح على الف حاله او نسبه فلها الموجه عند ما لانها اقل ولهذا لا يجوز الشرا
 قبل التقد بملك التمر بوجلا وكدي عنه ان كان مهر مثلها اقل من الف والاف كالحاله

الموجب الاصل للرفع الجها له كالموكل اصبع بدرهم او درهمين حكم ما زاد الصبع فيه خلاف الظاهر
 لانه ليس له موجب اصلي فجب الاقل كما في الاقرار والوصية وخلاف ما لو شرط فيه حياض العبد
 لا يقطع المنازعة المأنة من التسليم والتسليم وان قال او الفين الي سنة فعندها الحياض
 له وكدي عنه ان كان مهر مثلها اقل من الف وان كان اقل من الفين فالحياض لها لان هذا ادع
 للمضيق **باب** **الاجاز بربك صدق**
 قال المولي ليجرت ان ردت في المهر فاني فهو موقوف على حاله لانه حواض الزيادة فمقتض
 الرد عليها كدي لو قال لا احين حتى يسري اذ المعنى الموقوف لانه هو الذي عتد وسنن الا
 وكدي لو قال لا زباده لانه نكح بالسائي وان سفل بعد الزاده كمر المثل حتى يسقط بالطلاق
 قبل الدخول وان قال لا احين لم يردني او واهيران ردني بطل العقد لانه مقتض للسفر
 وكانه قال لا احين وسكت بخلاف قول المقتض له لكن من عصب لان به في الحجه وهما الامم
 حتى لو عكس معكس الحواب ولو اجاز على حسن اخر وميل جاز لانها زاده السنية واليه ذلك
 بخلاف البيع لان طعن عن التمر يسفل ولو قال روح المعققة لك كذا على ان يحارني ففعله
 بطل الحياض ولا شيء لها لانه حق ضعيف ولا نظير في حوال الاعيان في سائر الحياضات والسفله
 والتمالك ما ليس بخلاف الجميع ولو قال زدك كذا فالزيادة للمولي لا للحاق كالزيادة بعد
 موت البايع بخلاف قوله ان دخلت عصب لا يحب سي لا يما معتبره ما صل العقد ولو تزوج
 بغير مهر او بم اجد بغير مهر لا يجوز لانه شرط العقد ولو كان جعلت ذلك الكاح نكاحاً وميل
 حاز لانه لا ابتداء فثبت نكاح اخر مقتضى السكينة وبلغوا الاضافه حتى لو لم يقل نكاحاً لاصح
 بطريقه صي اعقوب لاجاز بعد البلوغ لا يفيح وان كان جعلت ذلك العاقد عاقد **باب**
نكاح المراهقين في عقد
 فتصوني زوجاً امرأين عقده فارصغرها احببها او احديها الاخرى بطلان الوصيات
 الاولى بمر اوصفت الاخرى لا يطل اعتباراً ما نافذ ولو اعقوب المولي احد بطل نكاح لانه
 ولو اعقوبها مقالاً ان بغيره وان كان متعاقباً بطل نكاح الاخره لان المعتد حواله الو
 كالمعارن وان كانا في عقد من ن ولي واحد فذلك وان كان مختلفاً بوفاء كالمواد
 مرد احدهما مرد الاخر فانها اجاز فعد وبطل الاخر كذا لانه اذا لم يملك الامه على الحر والاطار
 بعد الصحة لان النفاد سمسد و زمان الوقف كماله الاستد او اجاز بطل نكاح المعققة

ن
 العتق

الموجه

احية او كاح الاحيين فاد الجع باحد العاقد الولي او باحد الخطاب اجاز او اشا ولو
زوجه اجين في عقدين فقال اجرت نكاح هذه وهن بطلا لانه بيع راحه فتوقف
عليه فصار كانه قال احربا خلاف الاسن وقيل هناك بقدر لكل واحد حبة اسو فمكرو
افردت قال هذه حرة وهذه حرة حتى لو افرد منها نكاح الاولي ولو لم يفرد به كحر

باب من الفرق في الماض

من يرضه اختارت نفسها بعت او بلوع او ارتدت او قبل من الزوج ثم مات في العدة وركا
لان الفرقه من حمتها ولو فرق منها لبعه او حب بالثمن يجب فزوجها في العدة ثم لم
لم يرضها لان الفرقه من قبله ولهذا كان طلاقا ولو كان المرفوض هو الزوج لا يرت منه في
غير اللعان لوضاها ولو علق بغيرها ولم يضمنه بذلك وان لم يكن لها بد ورت وكان محملا
مرت اذا كان التعليق في العدة لعدم التهمة الا ترى انها لو اسلمت او اعتقت بعد الامانة
لا سرت فصار كالا يلا والتعليق بفعل الاجنبى ولما ان فعلت بتعل اليه بالا جافضا وكالمعق
تفعل بنفسه وكالواقرنها بان يطلو نفسها الا ترى انه لو امر ابنه ان كرها على الكاح ورت
لان ملك الفرقه فصح الامر في حقها فاستقل الفعل في حق الفرقه الى الاب كانه امانا كذا
وللعان فصرها لانها مضطرة اليه لتقيته وفعالها بخلاف الحب والعنه لان المولى محملا
مضرونا

باب الدعوى

من دعوى النسب
سبعة ولدت فادعاه اب البايع لم يرض لانه يدعي ملكا سائعا فاعل العلوق والمصري
كذب فصار كالمو قال استرتهها فملك بخلاف البايع لان العلوق في الملك او حقت
الاستملاق فلا يبطل ما قبل النقص بخلاف ما لو اعققه المستر لكان الملك بالموكدة
ايضا لا يقبل النقص وقد شرح بالثبوت فان صدقه المشتري قال ولد حروا منه ام ولد
لا قران ولا سقط الثمن ولا عزم على الاب للكذب البايع وان صدقاه بطل البيع وعزم
الاب فتمتها بخلاف ما لو علق في غير ملكه لخل على الكاح كذا في دعوى الاحبي ولو باع
احدا لومين ثم ادعى الاب وكذا ما ثبت نفسها او الجارية ام ولده الذي في يده حرو ولا يطل
السع في الاخر لان العهدة بولاية الملك وقد بابت في البيع ففي حقه كانه اعتق العام بخلاف
النسب لانه لا طريق له الا الاستنساخ وقد علقنا من واحد بخلاف السع لان العلوق في

الملك

شاهد له ويظهر الحر في حق الكل حتى لو لم يكن العلوق في ملكه لا يبطل البيع واعتبر بغيره
كما لو ادعاه المشتري ولو كان باع الامرا ايضا لم يرض الدعوى عند عدم ملكها كما لو كانت
مدين وعنده ابي يوسف لان الولد اصل والاحتمال ما بطل هذا ايض دعوى البايع وان ات
الامر خلاف ولد المديونة لانه لا يبطل النقل ويحب فيه الامر كما لو ادعى ولد مديونة منها فان حده
المشتري فعند محمد بن عتيق الذي في يده بالصدوق والاخر بالشراب لانه لا يفسد لان نسبها
ولهذا لو ملك الاب احدهما والابن الاخر فباها ادعى عتق الاخر وعنده ابي يوسف يجب فيه
القايص لما سروا من صدقة التايغ عن الذي في يده بالقرابة والاخرات رفقان ولو ادعى لغير
فان كان الاب حيا لم يرض لعدم الولاية وان كان ميتا او كافرا او رقيقا او معتوبا صححت
وان كان ميتا افي بوقوفه ولا يافيه لانه لا تصرف في مال نفسه لاي مال ولله اذ الولاية
لحاجته ولهذا لا يزول بالبلوع ولو باع ثم استراها او زدها او فشاها او عيب نقصا طم
به لافل من يسه استر لم يرض دعواه واحدا منها وكذا في الموت والعتق لانه اجبر عن ملكه شئنا
فيشترط الولاية في جميع المدة فان صدقه صححت ولا يبطل البيع بخلاف البايع لما سروا ادعاه
المعتق بعد افاقه بعه لانه لم يستغفر والمدة والحق بالاعمال كما في العبادات

باب المدعى عليه

باليد او الملك ادعى وصول العين اليه بسبب لا يقيد ملك العين في اقامته مدفع
المقصود لانه حول ماضا وحضا باعتبار وهو اليد بخلاف ما لو اقام على ملك العاقل
غير لان الحاجة مدفع مدونه فلا نصب خصما وان قال او دعه رجل اعرف بوجهه دون
نسبه وشهد ذلك لاسدفع عند محمد لانه ابطال وحقه في القول ولا سند في لانه
ثبت ان المودع عين وهو المقصود وان عرف هو واهله الشهود او بالعكس لاسدفع لعدم
المطابقة وان اقر المدعي ان جلا د منها اليه او شهد افعلى ان ذلك بخلاف
الاقرار المجهول بخلاف الشهادة ولو ادعى عليه فعلا من عصب او ايداع او اعاق وعرفاه
على الوصول من الغير لاسدفع لانه يرض على غير دي المدعى عليه الملك المظنون بخلاف الاسم
فاعله لفساد ما مع الجهالة السرقه لان العمل للمسر او الدرهم لا يقطع ولو قضى عليه
ثم حضر المقتول وادعى على الملك بعمل الاجرة العتق لان الرق لا يحد ولو بطل بطل العتق
بخلاف الملك وعمل المقارنة بعه العتق ولو قال اعفني الذي يدعي الوصول من حصة

يعمل في قصر اليد فحالها يقبل وز العتق وقد مر كان لم يقر بينه لم تلتف اليه لا فإداه
بالرق خلاف حريم الاصيل وان اقام على الملك والعبد على الحق فحق الرق وحال واحد
يعاد بينه الحريم لان المودع خصم في ابيات الملك دون العتق بحقيقا للمخط ولو اقام على
الايداع لحسب لا يقبل لان الحق قد يودع خلاف الرهن وخلاف التوب للسفر بالملك
ودلالة التصرف على المالك ولو ادعى الشرائع لانه قد دفع بحاله اليد لما مر الا ان ذكر المجر
لان حكم الفعل سمي به وكان لم يرد فعل الا ان ذكر لان حكم العقل سمي به وكان لم يرد فعل
الا ان يذكر السبب سمي اوليه الملك فلهذا الاستحقاق الروايد خلاف الاحكام والشر
لان المنه فيهما واما القتل لنفسه فان حضر المقر له قبل التزكية او بعد سهاذه واحدا
دفع اليه بقتل سمي المدعي لان الاقرار صحيح فيما لا فيما عليه الا ان يعيم المقر له على الملك
لانه طهرها فانت على خصم والدافعه اولى كما لو اقام ايم عند وروي ايم بعضي منها
لان اليد للمقر واقراره عذر والاما قبلت بينه المقر له عليه فكانا كالحاضر الا ان
يعيد المسددي البينة على المقر له لانه اعرض عن الاول فقربت يد المقر له والخارج او
خلاف ما لو اعاد بعد القضا المقر له لان لقضا وقع عليه او على ياعه وان كان المستدرك
انما اقام بعد حضور المقر له وقضى له لا يقبل بحد ذلك بينه المقر له لان الاقرار صحيح مطلقا
لعذابه عن حق المدعي فخرج المعترض ان يكون حضا ووقع القضا على المقر له خلاف الاول
وان ادعاه اثنان فاقربه لاحدهما بعد ما شهد لكل واحد واحد او قبل التزكية دفع
اليه وبعضه بينهما اذ اذكت لما مر خلاف ما لو اقام كل واحد على الجنب لان التصفيف
سطل الجنب للشيء حتى لو كان فيما لا يقسم بمعنى ولا يسمع بينه احدهما على الآخر لان
ابطال السبه لا يبرهن ابطال اليد خلاف المعنى عليه بالمعاوضة نعم على من يده
انه مبرات او هبه لان التصرف المناصفه بظاهر الحال اذ الشهود لم يصرحوا بالحافه
كما المعنى عليه بالارض والدار قيم على النبا والشجر وخلاف ما لو اقام على الشرائع صاحبه
لان القضا لا يمنع الملقى من المعنى له فان اعاد عدا المقر له قبل القضا فالمعنى الكل
له لما مر خلاف المقر له اذ اعاد لا يصح انشا العدم اليد لصاحبه ولادع الحضور المقر له فان
قضى لاحدهما اقام المقر له بقتل له لان سبه صاحبه قامت على المقر خلاف ما مر لان الا ان
يعيد الاول على المقر له وان قال المدعي عليه بعتق رطلان وقضه او دعي فام البينة لا

مدفع لان سبه على اعتبار القضا النفا فان قضى بم اقام المقر له على الشرا لا يقبل للمعنى المقضي
عليه وقبل القضا يقبل لانه اذا دفعه الا ان يعيد عليه المدعي وان علم القاضي البيع او صدقه الملك
ان دفعه لتبوت بينا لودعيه الا ان البيع بعد ما عدل شاهداه فلا مدفع حال لان المحل صار
مستحقا لا سبب بقره خلاف ما قبل التعديل **باب ما**
المدعي بقتل غير ما ادعى او اكر او اقبل ادعى الشرا او الارث وشهدوا انه له لا يقبل لانهم
ملك الاصل وقد كذبهم فيما قبل السبب فصار كالوراد والى المارح وكذا لو ادعى ان له اقام
دو اليد انه ادعى قبل ذلك ملكا بسبب انه دفع ولو ادعى انه له وشهدوا بالشرا والارث
يعمل لانه بعض ما ادعى كما لو قال ملكي من ستهه وما لا مند شهر ولو شهد احدهم بالشرا والاخر
بالمملك المطلوب لا يقبل لاحلاف معانها كما لو اختلفا في التعليق او الشرط او لفظ الكايد او حضر
المملك وكذا لو اختلفا في الموت اوي سبب الملك لانه كذب احدهما الا ان يدعي تعدد الملك
بالسبيين وقيم على احدهما شاهدين وان قضى له ولم يدرج حتى اقربه لآخرهم الاقرار ولا
شي عليه لاحتمال التلقي من حصته ولهذا الواقر المسددي المستحق وصدقه النايغ فلما اراد الرجوع
كأن يلقاه ملك قبل قوله خلاف ما قبل القضا لانه اسد الا ان يقول بعتقه منه لا يصال المعه
وان قال ما كان لي قط وصدقه المقر له يرد على المعنى عليه كما لو قال كذب الشهودي وكالو
قضى له الارث ثم اقر ببيع الموت خلاف المقر له اذ قال هو لفلان ما كان لي قط لان هذا ما
للتالت مسلم له وهذا المعنى عليه سارعه وان كذب به في النفي ادعى الملك عليه فالعين للمقر
له وعلى المقر منه للمعنى عليه لانه ربح بطلان القضا باعتبار حقه دون غيره كذا لو بدا
ما النفي لانه موخر معني صرون حجه الاقرار كما في قوله امك او ابني ولو ادعى لارت واوام اها اذ
ابنه مات فيها او كانت لابنه مات فيها لا يقبل ما لم يقولوا وتركها ميراثا لهم شهدوا الملك عن
زواله كدعي الشرا يعيم انها كانت لما يبعه خلاف الاقرار لما مر وخلاف ما لو قالوا كانت
لانه اغار كما مر في اليد لان من كان له كان له الوامات وهي يده ولو شهدوا انه مات وهو
سائق فيها لانه سمي على اليد واليد عند الموت ملك وكذا الجمل والبسر الركوب على الجمل
والنوم والعود ولهذا القول كذا كما مرها ولو قال كذا لفلان لا باخذ ولو شهدوا
انه كان موضوعا على راسه لا يقبل ولو كان واصفا يقبل ولو كان ماعدا عن واحد ما على سبط
فهو لا سفاه يد غير ما خلاف الذار لانه لا يعلم اسفايد الغير لحوار سوته الاحتياط ولهذا

لا يسمع دعوي العتاد ما لم يقر بينه انه في يده

الدعوى تقتصر

بعد اقام اخي لها ذان ورتها من ابيه واحودي اليها لها ورثا من ابيها فالربع للاخ
والسابق للاخي لا يباين المورين لكونها خارجين غير ذان اليد انكر التلقي فسلم نصيبه للاخي
حتى لو كان على ابيه ذان من سماع النصف فيه وكذا الوصديق اخاه بعد ما اقام اليه الا بطلان
ولا يشارك اخاه لان الاستحقاق بحسب المحجة فلا يبعدوا اليد كسليم باع واستحق شراؤه انكار
وان صدق قبل اقامه الاخني والكل للاخي لان الخارج هو ابد المقتريد المورث وان بقي
للأخي تمام اقام الاخ نصيبه بالنصف لان مورثها استحق الكل حتى باع الجميع في دينه الارث
قبل اقامه الاخني لا يسمع بينه الاخ كمال لان العتاد وقع على الميت فتعدر التلقي منه والعتاد
على وارث فصاعا على الباقي وان غاب كاي الموصي لم ير الا من يحد الارث لان كلا السامع او
اليدين نصيبه لا يباشر دعوي العين ولو سألوا القسمة لم يجب القاضي ما لم يعموا على الارث
لانها نقل اذ المنزول على ملك الميت قبلها دليل الزوايد بخلاف الملك المظنون والمساري في
راويه بل وانه اذا استمى البايع الا في العذر جرد اذ الوي واعتبر بقسمة المودع والسع على
الغائب ولو مات احد السركا فقام رجل انه اخوه وكاؤه وقضى له ثلث الذراهم الشر
الشركان اخر بالسوق ليس له ان يشاركها لانها افترا له ما في يد الاخ كما لو اقترع بيع الميت
بخلاف ما بعد القسمة لرجمها ان على النصيب في يد ما لا يباشره حيا حيث فيها خيار الروية
والشرط ولا ينفرد احد هاهنا ولا يبيع من اخيه بعد عتاد بخلاف المتلقي لها اقرار بدليل عكس
الاحكام مما للميت في يد الاخ وخلاف ما لو اجد الاخ تغير قضا تعين النصيب لمحي الصحة لان
العصب لا يحقر بالناوي والباقي منهم ولو ان الاخ باع نصيبه غير مقسوم والمستري اودعه
وغاب ثم اقام اخر على البتوه قضى بها لان الشرط دعوي المال لا يوجب كاي الوكالة والوصاية
ثم ان كان القاضي هو الاول قضى بالمال لعله بالخطا والعصب وان كان غيره لاخي يحضر الغائب
وليعيد منه المال ولا يدخل على الشريكين لما مر ولو اقام بينه بوصيه عبدل بعد التلب ومحمد
الوارث واقام قرض بوصيه مثله لآخر بالنسبة لانها اقوي ولا شيء للمرلة لاستحقاق محلهما ولو
عتاد المعصلي الوارث لشري او غيره احد المقتله عند لا نه ميراث في دعيه ولو نصير
مكده بالعدم العتاد ما طنا وان قابض احد المقتله عند لا نه ميراث في دعيه ولم يصير مكده

لعدم

لعدم العتاد ما طنا وان قابض احد المقتله هيته للتقريب ولو اقام على من يستعرق والوارث
بقر بوصيته لآخر وباعه القاضي وجعله له بدسه ثم ملك لم يباشر المقتله لان له بيع الموصي
به ليحفظ فيقف مطلقا الا تترك انه لو لم يستعرق لكن التركة دين لا ينظر العتاد خروج
الموصي بقدر الدين من لا يسيده وان لم يمنع الملك ويرجع الموصي له ما ليقمن ان اخراج الدين لا يملك
كالمديون والوارث وان كان ضعف القيمة لقول الخوازي البذل اما ليس له البيع بمالك
الغير لم ينفذ ما طنا في المقتل معلقا بالعين ولو ملك البذل اخذ له عين حقه وكذا الوصيه
الغيرم شيئا في مرضه او مات مورثه لم يقدم الدين على الارث والوصيه ولو ما كان على العبد ثم
ملكه الوارث ماخذ المقتله لا نه يترجم عديم الدين وبه بطل الصلح دون الدين 24
الدين المظنون فلو لم يعدل بينه الوصيه حتى اعمر المقتله نقد الملك وغرم قيمته اذا مضى بال
داله تعق كاي هبه الميراث احد الميراث حلاف العبد الواحد لا نه بالفضايع عدم الملك
لا مقدم بل بفسد لان المستحق كالبذل وان اعتوى بعد التعديل لم ينفذ لعدم الملك اذ هو
مشروط سلامة الضعف وكذا الوعاد المستحق في الوارث لا نه توقف على احياء المقتولا
سفلحدوت الملك لغيره كالمسري من المكره اعتوى قبل القبر ثم اخرجوا المضارب اعتوى ثم
العصل بخلاف الوارث والموصي له لتمام السبب ولهذا بعد الوارثية عند لا عند سقوط
الدين وكدي المشتري من الغاصب وكسب المداون بخلاف كسب المكاتب والمشروط جار
البايع لان حق الجريد وقران الشرط يمنع تمام السبب وكذا فيما عتد فيه لقوات المحل والما
ماخذ المقتله ليسبب بجرد لا نه مضارم ولد قتل عبيد هاهنا عتاد افعال احد منه الثالث
مات ولده بعد الاب سعت للمكرين في قتل هاهنا كما لو سجد العتاد ولا شيء للمقران كدسته
لانكارها المال فان صدقة يسبق له في ملته وعشرين لهما عتاد ان الام سدر الربع والباقي
وهو خمسة في ملته فيبيع نصيبه ما بينه عشر والكل اثنان وسبعون ثلثا بينهم
الباقي على السهام التي قبل المولى فوجب المال باعتبار حاله الاتعاب والتقدير بالقيمة باعتبار
حاله الحايه فان عتد موت الرابع بعد فاجر اخدم ابها امه وهذا ابنه وصدقه فله الربع
والاعلام خمسة ولا سهم لا النوي من التركة البائنه ولا شره فيها للمقر بخلاف الاول وان كان
الاعلام تقسم السببه البائنه منها وبين المقر على عتاده على قدر سهمها اصل النوي لان الاقرار
صح في حق المال دون السبب لانه على الغير ويتردد

5

باب دعوى الشكيز

ولدت لستة اشهر من ملك فادعي احدها الام والآخر الولد فدعوى الولد اولى لانها اسوة للاستناد ودعوى صاحبه محرم بعد زوال الملك ولهذا بطل العزل للقانون لدعوى الشكيز وعليه نصف قيمه الام للملك ونصف عقرا ولا يبرأ من صاحبه لانه مكذب فيه كسرى كذب السابع في الفتوى وان ولدت لافل تحت دعوتها لعدم المخرج ولا غرم في الولد لانه سبقا والاخر ولا في امه عنده لان رقبها غير منقوض ولا عمر للوطى قبل الملك ولو ولدت لستة اشهر ساو هي اخري فادعي كل واحد منها وهي اخري فادعي كل واحد منها اما الاولي فظاهر ولي الثانية للملك ظاهر كما لو ولدت في بطنين فادعي كل واحد ولذا الا انه لا يغرم قيمتها لانه ولد الحرة وعلى اب الاولي نصف فيه الحرة ونصف عمره للملك الا اذا قبل من ذلك لانه اخر صوره ولا يحجب فيه الاولي للزعم المعتبر ولها العسر ومن يصفه لانه لا يستند في العات كما في الارشعير ان السريك فعل ما كان له اليها وان ولدت لافل فالدعوى دعوى الثانية ويغرم نصف قيمه الاولي لما سمر ولا غرم في الحرة ان كانت مسه لانه لا يقتصر في ليست محل وفي الاولي يستند وكات محلا ولو ادعاء احدها وقد جات به لافل بعين القمار في الام ويحرم في الولد كانه عتق بالقرابة ولا يدخل الاقصاء بخلاف ما لو جات به لستة اشهر

باب دعوى كسر
بعضها اولى داري يديها اما ما واحي كل واحد منها له والنصف للاختي لان في يد كل واحد نصفها وذك للاختين لكونها خارجين فان ادعي الاختي الغصب على كرها احدهما في يد الاصغر لان مسه دافعه اذ الغاصب لا يكون مالكا وكان اولى باخر الخارجين نعم على الاخر واسه فيما في يد الاكبر لساوتها فان غارضه الاكبر مثله والنصف لهما والنصف للاختي بسقوط دعوى الغصب وان ادعي الاختي على الاكبر وهو على الاصغر والاختي عليه ارباع لا يغرد بما في يد الاصغر واسه فيما في يد الاكبر ولا شيء للاكبر لانه صار بها عليه وان ادعي الاصغر على الاختي فما في يد الاختي لان الاكبر مشهود عليه وما في يد الاكبر للاصغر لان الاختي مشهود ولو ادعي الاختي عليها وكل واحد منها على صاحبه والنصف بينهما والنصف للاختي لانه يصيد في دعوى الغصب كل واحد ما في يده ولا سواد وقد ساو في هذا ودعوى الغصب على صاحب اليد لا يكون دفا بخلاف ما لو ادعي على احدها

باب دعوى النسب

اوام بينه انه اخوه لا يسمع لانه على الغائب وليس ما يوزن حتى يقوم مقامه الا اذا ادعي حقا كالادعوى والحضانة وامتناع الرجوع في الهبة لانه سببه ولو اقام انه ابوه او ابنة لا يسمع لدعوى الحق معنى حاجته الى النسب والنسل وكذا الزوجية فبها حق مقصود وكذا الولد من الطرفين لانه كالنسب ولا يبدعي فعله ولهذا صح الاقرار بولادته والادعوى وكذا الوافان انه محقق اسبه لان الولد لا يختلف بالواسطة فلعنت ولهذا الوفاة عن سائر مات احدهما عن ابن والاخر عن عشر قسم على الروس بخلاف الجد والسافل لان القرابة يحلف بها فاعبرت وكان على الغائب ولو اقامت انه ابنها قبل معناه اذ لم يعبر بحكم لانها قد يكون اصلها في النسب كولد المملاعة والزنا

باب ما يدفع الخصومة

ما قران للغير اذ قال هو لك اودعني به ولان اوبدا بالودعة فان اقام بينه او لم العاضى لا تراعى عند دفع لان المستعير ان يودع ولذلك المودع اذا عجز فلا منافاة وان لم يقم احد وكذا اذا علم العاضى بعصب الغائب لانه محجبه في حقوق العباد واذا اهتمعا فهو للمدعي ولان الثاني على الغير ولهذا القول هو محل هو لعل ان لم يملك عتق وفي عكسه ما حذر فلان وان قال اودعني الذي يدعي الشرا منه فلا حضومة ان الظاهر الوصول من حخته فكانه صدقة بخلاف ما لو ذكر الامر بالمعسر لانه حذر العمل كالعائمه على الارت منه وخلف لقد اودعه لانه صار خصما بظاهر اليد او حالها وان اسقطت عنه السببه لكن المعاية القول اذ الظاهر يرسل به بخلاف الا ان لا يسم بصرف خصما قبل ظهور الغيب وان خلف على الغصب لا يدفع للسافر كدعوى ادعي اليه ثم الملاك وهي المطعونه وبسبب ان يقبل مسه لا مكان التوفيق وكذا القول اودعي له للتكاذب وخلف المدعي ما يعلم ذلك لانه لو نكل سذغ الا انه فعل الغير بخلاف الاول

باب ما يكره خصما
اذا ملك مات العبد او اتق فامر رجل انه كان له وادامدو اليد على الوصول من العبد لا يدفع لانه لا ينافي الضمان مدع الغاصب ولانه دعوى الفعل معنى ويرجع على الغائب في الوديعه والرهز والاحان لودع العمل له حفظا او خيرا بالناوي او تعويا

لغير المتقوم الا ان يكذب فيما اقر فلا بد من الحجة لان الاول على غير حزم ولا يرجع في العاربه
لانه عامل لنفسه كاللهوب له ولا في العصب لانه لو رجع لرجع عليه الاتري ان موته
العز والرد فيها على العاقل لا المالك ليكون لغرم بالعم عكس الماشي ترجحا للملك
حال تعامل الخطا لو ماتت دابة في دار الغير والمخوف لمزم الكاله يرد مادون الثاني
اد لزومها مشروط بكون المكول له مضمونا لعينه عينا كان او فعلا والابن يقرر على
الصان فان قبل ودفع به العامل ثم سار عامان طلب القيمة لانه دفع لما مر وان طلب المخرج
سدفع كالاول وان قطعت يد ولا خصوصه منها لان الارش كالطرف لا يفر من الملك
لا يلزم المكاتب لانه كالمالك لا طرفه ولو ماتت عن ولد سدفع في الولد دون الام لانه

يقرر بالملك كما في الوضيه **باب**
ما يكون خصما لغير معاتبه البعض لو اقام المدعي عليه ان فلانا اسكنها اباء وسلم ابنته
الحضومه لما مر وكذا لو قال اشهدنا على الاسكان وكانت الدار في يده هذا لا يدري
في يد من كانت اجاله للحكم الي سببه وبحكم الحال وهو اليد العايله وان قالوا كانوا في
يدنا لا سدفع لانه لا يصح من غير ضرورة خلاف ما لو اقام المدعي بها لا تقبل على انساب اليد
المقصه اماها هنا المعصودات الاسكان بطريقها فتولا وزد الشهاده على الهبه

باب ما يكون خصما في العبد
والذابه وغيرهما وما لا يكون اقام على رجل انه فاعل من ثردون له غايب او نور او
او خور بعض عليه ببيع القبه لا بالقص لا لاقترولان المقصود البيع لا البيع على
الشاء ولك به وبالعبد خلاف ما لو اقام انه قطع يد لانه صد الاول والادى الملاق
ويضمن القبه مشروطا بالتسليم فلو احضره رجل وطلب الارش لم يثبت اليه ما لم يقر
على الملك بوام الحمايه اذ الحال لا يحكم للاستحقاق كما في نوانع الارت وان اقام بالحق
له بالارش او لي لانه خارج فيها هو اصل كشاء صوفها وولد في يد اخر ولا ما حله بغير
بينه كما في وقع في بعض النسخ اذ دخوله بحال لمضا الارش ضروري فلا يظهر في بعض
البذل لقايه وان اقام عليه انه فاعل من عبد له غايب او تزوج امه له غايه لم يثبت
لان الدعوي على الغايب اصالة اذ الادعي ضد العبد من اهل الاستحقاق على انه
لا بد للحاضر ودونها لا يصير خصما الا ان يكون صغيرا او مسن او نصره للحاضر

مخلص

فصل مدعوي المال عليه من دعوي الرق على الغايب كما حلف في دعوي اسر الكاح والرق الى
المال عن الشتره في البضع والمطهر بعد موته عكس الحيوة كذا لو اقام عليه انه اسره من
عبد الغايب القا واسري به او انه غصبه واستودع منه دالا انه على الغايب اذ طهرت يد
وقعه بنسبه السبب اليه الاتري انه لو اقر المحرم لا يقضي كما لو اقر ان داو حل الغايب بعض
وديعته ولو حضر الغايب والمحرم هو دون المولي عكس الارش والمهراد الرق سبب على نفسه
وطرفه غير عايد بالادن المطلق ضد غيرها حتى صاع المادون غرضه لم يدر نفسه كذا الوضاد كما
نح ان مال المدعي اقره عبد الغايب واودع او غصب منه اخذ برعيه في اظهار يد الغايب
دون الابطال ضد الصادق على احد عبيد دي اليه وايداعه له لتخصه اقرارا على نفسه كما لو
اقر بالادى اذ المولي فيما اخذ من عبد نفسه عكس عبد الغير ما لك لا يثبت حتى لا يعلو به الذرع واذا
حضر الغايب وانكر الرق فله التعذر دون الاسراء اذ لفقد الساعي عكس الارش والمهر لفقده العاقل
وان كان يدلي ملك المدعي لم يسمع بيته لما مر انه على الغايب وحلف فيما يقضي بالاقرار وكذا الارش
والمهر والقرض والابلا في دون ما لا يقضي وهو الغير العام والتمن بونا لعايله الذكول الا
يري ان من اكر اخاه بعد موت الاب حلف على المال دون السبب فان كانا في الوضول من
الغايب فالقول للمدعي ما لم يقر عليه منه ما لو مولى من الغايب لما عرف في حاله الا يدري
لمدعوي الغايب ان سبق الاقرار للمدعي استرد الغايب عند حجه الرق ما لم يقر المدعي
وان العكس لا يسترد الغايب ما لم يقر كما هو الذات في الاقرار الغايب ثم حاضر العكس
ولا يعبر المقول للمدعي في الاول ويغير الغايب في الاخرى تقر بفا على ان من اقر بعين الشتر
ثم لاخر وسلم الي احد ما لا يعبر للاخر سبيا وان اقر بعضهما من شخص لاخر وسلم الي احد
منه لاخر احد اسرع الضمان كذا الوديعه عند محمد للمقربط بالاقرار جلا فالا في نوبه
ان دفعت بحكم لعدو الحروان عصبت من داو هو مال داو عكس وسلم الي غير المقصوب
منه يضمن المقصوب منه لا عكس لما مر وان قال وهبت داس الغايب وهو عبدك فان
صدقه دو اليدي الكل كان له الرجوع في الهبه لانه اقر على نفسه اذ المولي فيما اخذ من عبد
نفسه مالك لا مال واما لا يرد ما اشري عنه بالغيب لان الرد عكس الرجوع من فهو العقد
لا الملك حتى كان الوقيل خصما في الرد دون الرجوع وان اكررت الغايب كان خصما في الحلف
دون الاقامة لا بها على الغايب والذكول على نفسه وان اكر الهبه كان خصما فيها لا بها على نفسه

وان انكر الهبة كان خصاميا لانهما على نفسه ثم الغائب اذا اخذ الرق فان كان هالكا ضمن العاقر
او الدافع للتعدي في الدفع والقبض غير راجع احدهما على الآخر بالعرف للملك او زعم الخروان
كانت فاية استرد هاما وجبا حق الرجوع للواهب الا ان يكون اذ اداد في يدها اذ ان يطلق الرجوع
فالمحدث بعد كالحادث قبله وان غاب المولي واب العبد والموهوب في يده خاضع الواهب
في الرجوع بشرط كون مادماد والانه عكس المحرور ما في يده لا مات به ليل البيع والله
وان منارعا الادن فالقول للواهب مع من العلم بخمن السقوط كالمكر الرق اذ الادن
وان كان غارضا لا اصلا فالمقصود تقاض الرجوع لا ماخيره الي حضور المولي عكس المحرور واعدا الرجوع
في مواضع الرجوع من التعويض والمهر مبهمة والزيادة لا تقبل منه العبد المحرور لها للمولى او احاله اليه
في دعوي الفعل الا ان يقيم على اقرار الواهب للاسبراع عن الخصومة بخلاف ما لو تنازع الادن
بعد السابع تحت لا تقبل بينه العبد على اقرار المحرور كالا تقبل على المحرور السعي في نقص ما تم به

باب المراتب لمضي ملك
في يده اقام كل واحد ان له وزنه من ابيه ثبات المردعي عليه وهو غم احد هاهم ركب السنان
قضى منها لان سبب الاستحقاق يمنع الارث كالدين فمضى خارجا خلافا قبل الاقامة لا تحدد
الدعوي لا يوجب حقا وخلاف بينه دي اليد في العبد الحاني ولعد اقامة الخارج لان الملك
يدفع ولا يرفع وانما استوى التعديل وقضى له بطل بينه الاخر حثوده استحقاق الكل الا ان
بعد فمضى لاحلاف المسهود عليه كالمردود وسهاده لتهمة يشهد في قضيه اخري وان اقام
الاخري قبل الموت ومن الاخ بعد لم عد لا قضى منها وكدي روي من ما عده في بطايرة الي موت
العبيد وفي عكسه تقضي للاخري لان حق الوارث لا يمنع الارث من الميراث وان اقام الشوطات
فان خلا قضى منها لان النفي ابطال اذ هو لا يبرع خلافة العم وان اشار باسار قضى للاخري

لان مال المانع بالارض حسب البدن **باب**
حماية المضي بحرمه بعضه ادعى انه عبده وهو ينكر الرق فشهد والله بنصفه بميل لانه بعض ما ادعى
وتوقف الباقي لعدم المستحق ولو قبل خلافا فان اقر المولي بحرمته لم يحثي لانه صح في حق الامراء
دون الا لزم الا ان يقيم بينه صفى بحرمته كالميراث في القار من ماله يدعي على العاقله وان انكر دفع
النصف او قد ادن له ان يبيع هذا لان العضا يضمن بوث الرق لانه شوط النصف وان لا
يجري وانما الميراث في الملك ولو حثي عليه احد نصف الارث وتوقف الباقي ولا تقبل شهادته ولا يكل

باب اقرار الشركاء

كيس فيه الف في يد رجل قال احد ما لعلان نصفه وسكت اوى لـ والباقي بينا وكذا
الاخر فمقر له ثلثا النصف لان المقر به ضعف ما للمقر فمقر زعمه فيما في يده منها لزمه المساواة
ولو قال الاخر لعلان الثلث له والثلثان لي فكذب المقر له احد منه خمس ما في يده وقى لـ ابو يوسف
ملت ما في يده كما لو اقره ولما ان المقر شايع اذ التقييد للتقييد وذلك في الانشادون
الاخبار وقد حمل عنه صاحبه نصف الثلث بغير حقه في نصف الثلث وحق المقر للميراث الا يري
انه لو اقر كل واحد بالثلث فاقاله لودي الي الماتله وموجب الكلام ان يكون له مثل نصف ما
للمقر ذلك فيما لا له ونصه الي ما في يد المصدق فمقر لهما ويدفع المصدق ما في يده خمس ما را
ما اقره المقر له من المكذب بم الباقي منها وان كذب به ايضا احد منه خمس ما في يده لانه اقر له
ثلثه من سببه وقد اخذ منها من الشريك بغير حقه في سببه من حق المقر به لته ولو كان كان
النصف لثان وكذا فيما احد منه لته اخماس ما في يده لانه يدفع نصف خمس ما را الميراث الذي
يحيل الشريك والباقي لثلاث ولو صدقها ما انا لا كثر وضم الي الاول ليصير في يده ثمان ما به
درهم بمساواة لان التقديري لا ينفيد الا للمقر بالثلث ولا يظهر الا ما لعم اليه لولاه كان
له الرجاء وعكسه ان اقر خطا المقر له ففيه تقصير المقر اسك ولو قال لا احد شريك لي الرجوع
ولك الباقي وقال له الاخر في السدس ولك الباقي وهو يدعي الكل باخذ من الاول جنسي ما في يده
ومن الاخر ثلثه اخماس ما في يده لان مخرج السدس والربع من اثني عشر فالاول اقر له بتسعة وقد
حمل الشريك نصفه بغير حقه في اربعة وسدس ونصف حق المقر به لته لو لم يكن في يد المقر
لكان القسمة على هذا لكن في يده الثلث فطرح ثلث هذا بقي خمسة لته المقر وسهال المقر له والاخر
اقر له بعشرة وقد حمل الشريك اربعة ونصف بغير حقه في خمسة ونصف وحق المقر في سببه
يطرح ثلث هذا والباقي اخماس ولا للاول يدفع ما في يده سبها ولسا ما را اربعة في يد المقر له
لانه شريك بالربع بغير حقه في سهم ولحق سهم وحق المقر له في سببه ونصف للسبب جعل كل سهم
سببه للكسور في المقر في عشرة وحق المقر له في خمسة عشر هذا المتساوي يده وكذا بعد النصف
خمس وسبعون المقر له لته اخماس الميراث وذلك خمس الميراث فصار في يده ما به وخمس مده الاخر
ما في يده مثل خمس هذا احد او عشرون بغير في يده اربعة وخمسون المقر له خمسة اسدس خمسة او

وهو ثلاثة أخماس مائة يده ولو اقترلا أحد من ثلثه والآخر نصفه والثالث سبعة أخد من الأول
سبع مائة يده لأن شريكه محلا لثي سهم في حقه يملك سهم وحق المقر في سهمه فيضه إلى الآخر
لأنما قسم على هذا القدر فيصير في يده كل واحد منهما خمسة عشر وياخذ من الثالث ثلث
المجموع في يده ثلث الثالث عنه نصف ما اقتر من الثالث خمسة اشباع ذلك لأن ما اخذ من الثاني
يضه إلى الثالث فيصير عشرين بقسم الثلاثا لكسر بقدر ثلثه في اثنين واربعين وما بلغ يسير
كما ذكرنا وان لم يصم أحد من الثاني يسعي مائة يده ومن الثالث ثلثه اشباع وثلثي سبع لار الثاني
ثم رفع مائة يده سبعة مائة السبع الأول ثم للمقرلة ثلث الثاني والثالث يدفع سبعة وثلث سبع
ثم للمقرلة ثلثا الثاني ولودو اليد هو ثلثي ويك ودفع بقدر قضائهم قال لا خير كذلك الثاني
للثاني للثالث وان دفع بقضا الثاني منها لأن الأول لا اقتر لنفسه ليس باللاف ولهذا
لا يضمن قبل الدفع وهو في الدفع محرم فصار كما لو يوي البعض خلاف الشاه الخ العاصي هي
بأنقر بالآخر واستقل فعله اليه ولا الخافي الاقتراد ولا يملك لأن الحرمان والقر له ان ماخذ
واد المستع والعاضي غافل للمقرلة دون المقر وان قال هو بيننا والدفع بقضا فذلك وكان
غير قضاء فله الثلث كاملا ولو قضى بذلك فمقرات ثلث وكاد بوافيه فله السدس وثلث لابل
الثاني ونصيبه شاقط للقضائي الثاني من ثلثه وان كاد بولي الثاني فله الثلث
نصف الباقي لما سرقا لانه وثمنه إلى الأول ثم بقاينه لأن الربع سابع وللصدوق كل
نصفه وان الثاني غير قضاء والمضمون من الجميع عنه لأن الثلث مضمون وسدس يده
فله ربع ذلك ولا خير ذلك لأن حقه في نصف ربع وهو المقر في ربع وكذا الثاني اصله افر
أحد الاثنين أحسن وحجه الآخر أحدهما أحد المنقور ربع نصيب المقر فلا حصة وقصه إلى
الحاجد وقاسمه وما بقي في يد المقر كان منه وبين المحجود

باب من الإقرار

إذا قال أحدهما الفاعضا والفا وديعه فملك الوديعه وقال المالك بل المضمون هي
التي هلكت والقول له لأن سبب الضمان وهو الاخذ شاقط فيرجع إلى المالك في بيان المسقط
كما في اصل المسقط وضاد كما لو قال كات لي عليه او عنه لا يلزم أحدهما عار به فكل بل
سببا للأنفاق على المسقط ولو قال كات او عنني فالقول للمقر لا يكون الضمان الا فيما عينه
وكذا الاستاخر دابن إلى مكابن معصت أحدهما بعد ما جاز إلى الآخر وادعي المالك

ان المالك هي التي خالف فيها لأن الخل والركوب سبب للضمان والسرقة عارض الاذن
فيقتصد على ما عينه **باب**

اقرار المريض

لو ارت او غير باع إلى أجل من المقر ثم مرض فخل وقعت المعاصه لرد ال مانع اذ الإجل
كالرده فان مات فالعمر ما أسوه المقر للاستواء في السبب وترج الحق للشركاء في
الشفعة بخلاف ما لو كانا في المرض فله نقل إلى ما بعد له بخلاف الاجرة والمهر ولو
كان البيع شاقفا والمقرض آخر بما عليه لأن أحد الدين فضلا ولهما للمقرض معصم ولهذا
لو سلم ثم استقرض وقعت المعاصه وفي عكسه لا ولو اقتر المريض باللاف وديعه معروفة
للوارث في عدم التهمة اذ لولا حب التحصيل وضار كصد من الوارث في تسليم الوديعه
والدين التي وكل فيها ولو قال بعد ذلك ددتها لم يبرر للساقض وفي عكسه لا بحسب
التحصيل اندفع بالاول والخطيف لرجا البركا في الوديعه دعويه الحجه وكان الثاني

اقرار المريض

اساذا وادعه اعلم **باب**
بالاستنفاس الوارث والاخي اقرار المريض باستنفاد من يطلب به الوارث والاقتر
بالوديعه له او لكتله باطل لانه اسار للوارث او يحتمل ذلك بقا بالدين او مقاضة الضمان
او ما خيرا عنه لأن العزم لا يضي للوارث قبل قضاء ما على الميت اذ لا يبرأ قبله وسببه
المعيطه كافي لا اقرار المكاتب والغافل والوارث وكذا الوأخال بالدين الا من كبله
على ان يبرأ هو لا غير لانه لا يوجب براءة الوارث بخلاف المطلوب وان لم يكن ليعا طولب
الوارث بالكل او الحال عليه بالثلث والكيل بالباقي لانه لا يبرك على التاميل في كونه معروفا
فاعبر من الثلث واما ملكها الاب والوصي والمكاتب فاحتم إلى العاه واوران باسار
الاخي صحيح لانه اقرار بالدين اذ القضاء بالمثل ولو مر مرما العقه فله بوسببه وهو
المعاصه لا بها لوجبه حيا لم عليه بعد المرض كما بعد الحجر وكذا اقرار الوديعه ذراهم بل
الدين واحده وتصير قضاء وان كانت اردي او حنسا اخر فالدين على حاله والمقرض
تركه لأن العجه من حيث الاستيفاء خاصة وقد بعد للماء والمخالفة واحتمال الحاس
في الاصل للضمان لا عارض من الجرا الظاهر وان قال اخذته قضا عني او سرقا وصدقه الذي
للمقرله لأن افضا وتقي بعد العجز لعدم الضمان وكذا ابي عتلى الحسن ان لم يرفع الجاه
بخلاف الكذب لانه لما لم يست في اقرارا بالعين ولا يلزم مرما العجه كما في الوديعه

باب اقرار المريض باستيفاء

الادش اقرار استيفاء ارض وجب في عليهم دين الصيغة لا يسمي بالادسه وللهذا اوجب
بالعسنة والكفارة لا يلزم بها البيع والخول لان احتمال الفايده ملغى للتعاكس في العمل ولا
يكفي لبعض الاقرار فتعلقوا بالدين اسد او قد نقله اليه متلبا لما مر وكذا الوصل
في العهد على الاقل بخلاف الخطا لانه ابراء وخلاف عبد الصغير لانه معيد بالاحسن وكذا
لواقرت باستيفاء المهر طلق قبل الدخول ولا يضارب الزوج العزما لانه لا يفسل
في ابطال ختمهم عن الغير وان مات في العدة بطل في الرجعي لانه وارت وكدي في الثاني
قد رد دين الصحة للمهر ثم تعبد في الاقل من المهر والمهرات وهي فريضة ما لو اناها نسوا
ثم اقرتها ولو قضى ضمان الغصب ثم مرض في الاقرار ولو كان الغصب في المرض لم يبرح
لانه كالمقر وكذا لو كان الضمين وحده في المرض وعاد الاقرار لان الملك ما سقر بالضمير
ولهذا لا يملك العتق والولد قبله بخلاف الكسبية نظر اليه ابطال اليد العبد او القيمة
بخلاف ما اد المبعوث لعين الاستناد ولو باع بضعف القيمة ثم اقر بالاستيفاء في الوفاة
عند محله لم يلزم من ماله المال وقال لا يصح لانه لو خلا لفسد للزبوا كما لو تصرف في الخس
والسفغة والمراجه بطيرها الناحيل والكايه ونفسه او يودي لاحلال الرضا والحق
للغير مليه وصف الضرر وحقها راحيا والفتح وكان منتهى خلاف الاقاله ولذا لو
قال بعت في الصيغة واستوفيت لانه طهر الحال وكان ابطالا اذا علم هلاكه قبل المرض
لقد راد الامصار او حمل الحمل لان ختمه لا يتعلق به ولو باع في الصحة واقر باستيفاء التمس
في المرض ثم رد ما لعب بعضا لا يضارب العزما في غير العبد لانه مقربه وبحس ولو
سلم ما ربه العزما فيه كالمريض اذا رد ولو اسند الحنفية بطل في الوجوه وبحال الصفة
لانه لا يملك الشاق بخلاف الاستيفاء والوصى والمادون بضم العرق ولو قال
كأنت هذا في صحتي واستوفيت سعي في الدين والاعتق من التمس لانه اعناو حتى
لغى من الاب والوكيل والوصى بخلاف ما لو اقرق ولو عرف كونها في الصحة عتق ولا تجايز
لانه لا حق في المبدل فتعلق الحق بالدين ابتداء

باب اقرار اللواش

وهو الغير مرضي قال هذا الاسمى فقال المقر له ليس لي لكنه لقان وصن لا نصيب

لحقه

اخره لان الاقرار صحيح للحال لقيام المظن ولم يرد لاحتمال التمس منه فاذا مات سقصر لظهور المالح
وقد تعد الحق الثاني بطيره اقرار المستبراه هلك البدل في بيعه وكذا ان كان الثاني واربا لعدم
التمه منها ويديف حقتها لزعم البزاه الا في المشغول بالدين لانه لا يصعد فان على العزم وكذا
لو وفت لواوت وهو لاخر ولا يرفع حصة الثاني لا يعاقبهم على ملك الميت بخلاف الاقرار لم يصد
لسلامته العين لما اختلف المستحق عليه بخلاف ما لو ابرأت الزوج ثم طلق قبل الدخول لا
توي انها لو باعت منه رجوع لانه خالف المستحق بخلاف الاول من المريض وتحلل الثالث
في هبة المهر ويخرج بين العبد وبدله لما تعدد السبب كما لو اخلت فيه المهر والا توهم
ورنه من المستحق والغاصب ولو قال الموهوب له وهبت لهذا اهلي وصدق رده او فميه ان
هلك لقيام حق الغصب بخلاف ما لو كد ببيع في التمس فان شأنا صمنه الاول للتسليم ولا رجوع
لان الثاني يفسد لنفسه والاول مظلوم في رغبته ومثله لا يملك كالذي كرهه ان يفسد دين
العبدا ويضمن غصبه بخلاف المكره بيمين للبايع والواهب لانه ضمن بحق فملك وما رضى المملك
من حقه فيرجع بخلاف الغاصب سيع لم يضمن وكذا ان كان الاول مفعاله فضر او لا
لان نفسه موجب بمقتضى التلف باقراره ويبرقع عنه حقتها وعن الثاني حقتها وكذا اكل ذلك
بعد الموت لقيام الملك قبل القصر

باب

الاقرار بما يكون فصا ضا قال اودعني هذه فقال لا بلي الف قرض فقد رد لان العين
مير الدين الا ان يصادقا لان المصرا المبدي ولو قال اقرص كما احد الالف لان الكاذب
في الزوال ولو قال عصمتك احد الف لان موجه الضمان فالعقار على الدين واحلفاني
الحصه فلفت وكذا الواقر بالقرض ولو ادعي التمس لا يلزمه وحكم كذا الا بل يعني لان السبب
مقصود لسائر الخليلين ولهذا المزمع الاقرار بطلان

باب

من الاقرار باليمين على الغيب وان لوق لي عليك الف فقال الحق والصدق
فواقر لانه للصدق عرفا ولذا الواكر لان الصدق يدل على فعله وكان اولى بالاصار
وكذا لو كره لانه للتاكيد ولو قال الحق لم يكن اقرا لانه مستعمل بنفسه ملو حيل حوايا
سقط الخبر بخلاف الاول بطيرها اسرها واتوت ولو قال العزم لم يكن اقرا لعدم العرف
ولو قال البر لم يكن اقرا رجلا للميل على النفس لقوله هبة سكني بخلاف المرفوع لانه حله بامه
ولو قال الحق الصراح لم يكن اقرا لانه يحكم في الرد اد القول لا يوصف به حمل سايره عليه

باب الاقرار في البيع في فساد او غيره

شهد كل واحد بحرية الآخر لم يباعا عتقا بنفس العقد لان المواعظ بالرمح حكم الملك فاحترق عنه وعمر كل واحد قيمه ما استري كما لو اضمحلت اقرارا بفساد البيع وكذا التدبير لكن يمتنع الموت بانه وفي الكتابه بشرط دعوى العبد فان اقام او بكل المبياعين بطل البيع فان خلفا جاز لانهم يخرجون الادا الى المستحق فاصححت والمسري لا يدعيه لنفسه ولا يقوم مقام بانه خلاف شهود الكتابه اذ انهم لو شهدوا كل واحد انه لعان والعين لا يقره ولا يقر بلباعه لان كونه للعبد لا يفسد ولا للمسري لان ادائه لا يجبره ولو شهد احدهما بالتدبير والاخر القايه او انه لعان جاز البيع لان احدهما يدعي العتق فكان القول وحكم كل فرد ما سار

من الاقرار بالعبث ادعى العيب واهام ان البائع كان قد قال لها ما زانه او هذه الزانيه فعلت كذا لم يرد لان الاستحضار ليس دون محقق المعنى ولهذا القول ما ياتي او كما ذكره لا يعتق ولا يمس لا يلزم لاحكام ولا ياتي لا يعتق اعتبرنا الحقيقة فيما يمكن موته من جهة والعرق فيما سدد ولا حد لان الحقيقة تنافيه فعلق اللفظ ولذلك الرد ولو قال هذه الزانيه او تون لان جمل جبريه فنفذ الجبر

باب اقرار الوارث

ما اعتق اذ قال اعتق اي في مرضه هذا وهذا او هم امثال لا مال غيرهم عن عليهم لانه سعي رايه الى السعيه فيوقف عليه ويدخله لقوله اعتقهم لا يلزم طالق وطالق لعدم التعبير ولا اني واسك لفساد الاخر فان مات واحد سعي النافيات في ليله اربعها وان بقي واحد سعي سته اسباعه لان كل واحد يصير بجمعه الوارث بسته وكل حي ستم والميت استوفى مثله لو لا بعد القسه لا يعتدل الطر بطريقها او متى هم ليلته فاسهل احدهم عنده وغاب وان انكر خلف على العلم بشرط الطلب عند تقرقا على شرط الدعوى فان نكل في كل دعوى كل واحد وقضى به متعاقبا عتق الاول بخانا والآخر ان السعيه لان الاول استحق ستم الوصيه على الكل وان غابوا الاتحاد المبلغ منه ومالا في غيره مردود معنى كما في المشغول بالدين غير مضمون على الباكر اذ نزل لا قبله بدليل الخلف عكس الاقرار لا يلزم تمام البينه حيث سعيه في البين لا يثبت الخطا اصالة لا ضرور عكس النكول ولا حكم الحكم اذ لم يسعوا اصلا لانه ضد المقلد لا يبعد والى اظهار المرام

وان قال لكل واحد لم يعتق اي مرقا اعتق او عكس عتقوا بحال السلامة الصفة حر ما قبل الادارة الثاني حكمه بقاء اذ ائخذ السابق لعينه في حق العزم دون النقص كما قال اعتق الاول اذ وان قال اعتقكم مرقا لم يعتقكم او عكس عتق بثلثهم استحضار اذ لغى ائخذ لعرضه مدلوله ضد الاول على ان لفظ الكل لا يغير من الجبر والافاعي المساوان قال الاول على لفظ الكل لا يغير من الجبر والافاعي ائخذ لعرضه مدلول اعتقكم مرقا لم يعتقوا او عكس عتق بثلث ائخذ ونصف الاخر وان زاد ولاد اعتق الثالث لانه حضر بعير المجهود ما علمهم وان اقر بعتقهم مضمولا عتق كل الاول ونصف الثاني وثالث الثالث لانه اقرب الموصي له بمنى وثالث رعه مختبر في حق العزم دون النقص خلاف المرفوض اذ الموت اظهر معتبرا لثباته ولا يغير موت الاول لعدم النوي ولا يموت الاخر لانه مجهود فان مات الاوسط سعي الاخر في سته اسباعه مضمونا اليه سدس الاوسط وثالث الاول اذ الثلث كالعالم والساقط سبعة لما سار وان لم يكن موت لكن جرح عتقهم مضمولا ففي البدايه من الساقط او من الثاني اذ الثالث سدس ان كان ماسا ولم يكن ان كان بالاد الحاد برعه مخصوصا بالوصيه في الاخرى شريكا في الاول وقبل ان ياتي الثاني عتق اذ جرح الاول ازال لكاهه المصنف وبلغوا البدايه لتقص او تعارض وكل جرح ازال الموصي له غير لم يجر قبل ما خرد فيما عليه لاله

باب الاقرار بالنسب

المهم قال لعبد ولايته وحاقديه احكم اني ومات عتق ربع الحد وثالث الاب وله ان الحاضر لان النسب وان لم يثبت لكن اعتبار احواله للعتق والاول بعتق اذ اعناه الثاني اذ اعناه او اياه لكن لا يحدد في الاصابه واحد الحاضر حر لا بحاله وكذا الاخر الا اذ اعناه الاح لا خلاف البطن فهو عتق ونصف ولا يلزم على اصله اول دالامه لان الاخر المتنافيه فانه عتق في الحال ان اريد هو بعد موت السيد ان اريد غيره فاعتق وثالث عتق بهم وان كان القول في المرض ضرب الحد في الثلث ثلثه وثالثه باربعه وكل جرح مبعده لان تخرج الثلث والربع من ابي عشر فبلغ سهام الوصيه خمسة وعشرين والسابعه صغرها وان كان الحدان عتق خمس الحدود ربع الاثني وثلاثا الحادين وان كان مريضاً ضرب الحد في الثلث مائتي عشر وكل اب خمسة عشر

وكل جاهد من اربعين لانا يخرج ستون فان كان لكل جاهد من عتق سبع الاب الجدد وكل اب وخمس كل جاهد لانه عتق ادعاء او اصوله ومرف اذا عتق الباقي وخمس امان الاخرين لان احدهما حر سعين والاخر عتق ادعاء او اصوله يرد ادعاء الاخر او العلم او اب العلم عتق عتق وربع بينهما ومع ضرب المحتاج بعضها في بعض يرد العلم الى النصف وهو لا يبلغ الثلث فالعقبة والمرضى سواء الا ان يحيط

باب اقرار بالاشتراك

المهم اقربا سنادا احدهما وليس عنها ولد وفات احدهما سبل الى كابل الموت دون الوارث لا سماع الخلافه فيها سفل او عتق ضد البيع المهم ويجوز نصفها ان عتق نفسه للملك الوارث اقربا في المرض كادبا فيسعي في التلدين بعد غم النصف لانه لا يملكه الا عتقا بلا حاجة كماله الخاق ما اسري في المرض وان كان معها ولد غرم نصف العمر ايضا ان عتق نفسه للملك عند العلوق ضد الاول في قول للسك فيه ولا سعي بحال ان عتق لغيره بطور العتق والحاجة ما ولد العام ضد الاول واعتبر بدعوى اشتراك ملك الاب فيثبت النسب ان صدقه الوارث محققا للخلافه في التفسير من سراج وقل بشرط العتق دون اللفظ كما قبل في المرحم والمرفي لانه من قبل وقيل لشوطان عند النزاع ومحمدان عند الوفاق

من الاقرار سعي بورد او لابع فاسد او جاسد فاقام المستري على البيع او الهبة سفل او اوريداعه لم يقبل للعيبه وعدم الوضع واللزوم لا يفسد ليس بسبب والنفاس لا ان يقيم على اقرار واحد ولا فامه لدفع الرد بالعيب فياخذ البائع ان كذب بم الغائب اذ اصدق لان الاقرار يعرضه الارتداد فلا يعير به البائع نحو الواجب في الرجوع واذا زالت بالصدوق طهرنا الملك من حين اقراره وبطلت تقرقات البائع نظيره اقرار الغائب ثم لحاضر بخلاف ما لو قال بعته واعتوجيت لا باخذ البائع لانا سفل بالمطل اذ العتق ضد الحاقه لا سفل بالمكديب وخلاف ما لو قال بعته ولم يردحت لا يوجد من البائع خلا اذ الاقرار للمقول فاسد ومعه اقرار مستند او انما كانت العامه على اقرار السري به دما للرد بالعيب لانه فان جعل فعد في الملك عن نفسه ودال من المدعي بطل الدعوى وهو المدعى عليه لا لاحاله وكذا امينه الوكيل والمسري على الموكل والسفيع والمولي العتق

غير ان الغائب لا ياجد المشفوع والماسور لانه لا يفيد والفرق عدم التسليم ولذا الواو اعلى عبد دنا واقام المولي على البيع لم يقبل ويحرقان بيع لاجل الغائب لا يفسخ بيعة وان سفل احده لانه لا منافاه والكسب مع الرقبه بشرط الفراغ وكذا ادعى خبايه واقام المولي على البيع لم يقبل ويحرقان بيع لاجل الغائب لا يفسخ الموجب على البائع وان اقام انه ووديعه فلان اذ فعت لانه بين انه ليس بخم وفي الاول اقربا كونه حضا فاما يخرج من الملك لترب حقه عليك فاشبهه اقامه انه الغائب لنفرض البعته وان لم يقسم يحرقان وكذا الغائب بخا لاعدم الضرر وان دفع احده بالعدا لان داليد والوكيل بالخضومه يسمع البينه ولا يعتبر دفعه

باب اقرار المعتوق بالرق

مجهول النسب اقربا لوق وعتيقه محمد في حقه لسبل الطاهر به كماله الخددون عتيقه الا تري انه لا يطل يد يره وكما به فاشبهه المعروف والمخلود ما به خلاف ما لو صدق اذ المنع لحقه او الولا يقبل البطلان بدليل العتيقه سفل فسي وتركه لورثته وسهم الولا للمقر له حصوه المعروف لعيبه المقر مونه عتق المقر او لا لان زعمه معتبر في حقه مردود في حق غيره ورأه اقربا في يد الغير ثم ورثه دفع وان ورثه الابن لا مان في المعن لم يعقل لان الطاهر لا ينفى للالزام وخجهه الابعه لصدقه في الحويه لولاه لو ففكتا حق معقود وعه لا ولا ان المقر في والمقر له لالبه فاشبهه المكاتب الا انه يسفي في الدمه لزعمه الحويه بخلاف ما لو حكي عليه لانه على الغير

باب اقرار بالشرع الوارث

والعبر من رفض لقراءه اشترى دال من اخني واحد منه ولم يعد لم يفسخ لانه لا سماع واحد السفيع يقبب الابن المقر له لزعمه دول الباين للضرر بخلاف كذب المستري ونصاريا بالتمن فها مرف لتقدم الدين وقال محمد ان اكر الاخني حق الابن صح في النصف واخذ السفيع ايضا لان الاماع بالمساركة وقد اكرها ولها ان عرضه للالزام فلفي الا ان يصيد المقر خلا لاقرار لاحد رطلين لانه فسد لعني المقر له فسدول بيعتها وهما المعنى في المقر ولا ولايه الغير عليه وان صدق الابن للاخني فليسفيع النصف وعند هاهنا الابن للسفيع

باب اقرار المرأة بالار

تزوجت ثم اقرت بالرق فالولد حر والكاح لازم وان عفت لما لم يلزم العكس للرضا
ولا المسسه لعدم التمه ولا اقرار التومه مانع زوج الاخت لعدم النفاصل ولهذا دعوا
بنقص بيع الاخت دون الامر وتعييد بسبب المبت دون اقراره وقال ابو يوسف المولود
لسته اشهر رقيق لانه قد دفع بالعزل فبول راضيا والاصل سريه الصفه اذ الاضافه الى
الاقرار فلفي احتمال السبق ولو كل سهمان او قران او طفلان ثم اقرت ملكه التي والرخيه
لمعذرا لتدارك وفي عكسه لا لامكانه ومحمد ترك هذا في الولد لتوطئه من العزل
والفوت هذا اذا علم بالاقرار الجمل محل بالرضا احلا له بالتعدي في ارضاع الجاهله بالفساد
وكذا انطلق الوكيل ان امكنه العزل لانه منسوب اليه حتى صار قارضا بخلاف سعيه للعبد
الحاقى لانه اصل حتى لا يثبت فلم يصير مختارا او كذا الوكيل لفعله وعلم ولو علق بوفيق
المراء او الاخني او منسبه احد هاشم بن الامير لا يحرم لا عسار فاحرة فيما لا مدفع له ثم منها
الاقرار ومنه الطلاق فصرح بالشرط ولا يلزم امره الفارح

باب اقرار المضر

للمطلقة ابان في المضر يسو المصام اقرتها ومات بعد الانقضاء فتح لان الحاجر لما اقر
بالموت فشرط قيام السبب عند الاستند وصار كدوث الحاجب وموتها قبله ولا يتم
بالخبر لانها مسقطه وان مات في العدة احدث الاقل من الارث والاقرار لان سبب
الارث قائم ولا يزول بالخرس وال فيه قومه بخلاف التي لم تستوف المهر لانه يجب الكاح
لولا الاقرار ولاتمه ولو اقرت اخني ايضا واوصى له يدي مدسه ثم نوصيه ثم اقرت
مفقوضا بالنوي غير معلق بالعين والحرف من له على الاصول حكمي الدين والارث

باب احلاف المضر

والمأمور الوكيل بشري العين ادعي احلاف والبايع والامر الوقف والعين للامر لا كذا
البايع بملك غيره كما في مدعي الشراء والعقل عليه اقامه للمنفعة مقام المباشرة كما في الرسول
والمجرد ولان المضاد كالا نشا ولا يحلف البايع لعدم المباشرة ضام او ملكا كالمك
حل المحمين وحلف الامر على العمل لانه لو اقر لمزومه وانكف حلف الوكيل لا فكان العطاء
كما لو انكر الشراء وان كل سلم للوكيل بعهده لزوال المانع كالعتق والاقامة وما اخذ الامر
بما عدا في حلاف الكره لانه محذور كما في دين المورث دون حلاف المحسن لانه لم يود ما

عليه وتبقى على الامر الا ان تصدقه البايع لانه لا يبريد فالتقي العقد ولان المهر كالمسني
اخ الامر لا يحلف الا ان يطالب القبه فالواعتق المدعي فان نكل غيره للاملاف ويدفع
عنه ما نقد الا في حلاف المحسن كما مر وان كان البايع وض الرق لم يلف الى تصديقه كما
في الشفعة لانه على العبد اد لم يبق له حق والعين للوكيل بظاهر الاصله وتولم كل التمن
مقدرا على لان الخلاف في المردون الملك والامر كالمسني من الوكيل الا في الاخ عند
الهلاك ولو صدق البايع الوكيل قبل الاستيفاء اخله بذلك ويحلف الوكيل والامر وفي الجمع
الصغير هذا عن الماير يدي رحمه الله خلاف ما لو قد ردد دفع لانه دعوي الضمان فلم
يتم حلافه في التمن لسيله الضرر ولهذا القول ما بيع السمن رضى اخف من هذا المبالغا

باب اقرار

حلف فده المطلق ادعي الملك فشهد واحداته اقراره استري او ايت او عص من المدعي
واخرنا فو ملك المدعي او زهته او ايداعه او امان او اسور العقود لم يلف لانها انفا
على الاقرار بالملك له لزوم النفاذ والاصالة طاهر اذ لم يرد اكان دعوي الابراء والطلاق او ارا
بالدين والكاح واختلاف فيما لا يقضي به لو انفا اذ لا مدعي به له وبه خرج الالف والالفان
غير مقصود من الصفه كالطلاق البائن والذرايم البهر لان المردون بدل الزان فاحلف المشهور
والصفه لا كالعطف لا يلزم الدفع لانه دليل اليد حسب والمعائن اوى ولهذا ما ناله لا يشتر
لجواز انه الملك لما انصب ما عابه الحايه دليل الملك ولا امكن احد الاقرارين ككلا الشاهد
كما لو تركا او واحد ذكر الاقرار ولا انه لو استحق وعاد لا باخره للبايع ضد الفرض لانه معنى
لكن المطلق العضا لا علمه وان قال دوا اليد كان له ولكن وصل به فشهد واجد على اقرار
المدعي له به واخر اقراره بالصدق لا يقبل لان السبب مقصود بالفضا لتوقف العمل عليه
وقد تعدد للنفذ فدعوي المطلق او المعين مكذب بحيله وبسريه خلاف العمل العمري والحي
للاختار معنى كالوكيل والحري وكذا القول استريه واختلاف في المحسن المقبوض او قد نفع
العقد بخلاف الاجل والحيار فاعتبر بالخالف وخلاف السكوت عن البيان لان اجتماع النوع
والكذب لا يوترجما له المقبوض لا يضر

باب من اقرار المكاتب

كوت بالف واقر للولي بالف ولا خفي بالف مضر ونفي المولي كتابه او مات فغلبنا العتق لانه

التمس

ملك ما في دمه وان استحق بدله كالمسرى المستحق للاخفى الثالث لان الخارج افسد الانار
 حسب مقتضى ما لو لم يتأكد ولو قضاه الاقصاء فالكل للاخفى لزوال المراجم بالعراج للمنافي
 عقد العود له وانما خلاف ما لو قضاه عما اقرضه في الموضع لانه اذا ما اعاد ما اعاد فليس له
 والمباقة في استيعاب الدين دون استرداد العين ولهذا الوباغ منه وسلم بطل التمن
 الدين العين ولو استرى سرور ما يعيب في الثاني دون الاول والابغى العين لانه ابطال ايضا
 كما في الاكراو السيف المحلى وفيما يضره الخلاص الملقى بعين الحجاب لاصل المقابلة اد هما
 كالواحد فاشبه السيد ولولم يود ومات عن العين او عن سعي يدي الاخفى وان اقر للولي
 في العينة او يود فيه فأيما لانه اقوى لقران المنافي لآخر وعرضه السقوط والتزج بالذات
 اولى منه بالحال ولانه مستلطفه في القاب لانه في البداهة بالدين ابطاله بالمعجز والعرض اعان
 لكن من وجد والسك هنا في النبوت ومنه في البعض اذ الاداء ولو كان كالمكان
 الاخفى ابنه فيما للولي لان في البداهة يدين لابن ابطاله لانه هو تخرج افسد لانه ابر للوارث
 ولو ترك اقل من العين يدي بالان لانه لا ينفى بعده ما نفى القاب والوارث المولى ولهذا لا ينج
 اقراو بالاستيفاء منه **كتاب الشهادات**
 قال هذا العنان ثم اقام على الشرا ولم يوقوا بعيل احاله الى الاخرى لم يلبس الو
 لا مكان الوفاء بخلاف الملك المطلق لا مناع تذكره فان وقوا وقتا قبل الاقرار لا قبل الساقط
 الا ان فصل الدعوى بالاقرار محورا عن الماضي لكنه معبر بشرط الوصل كالشروط ولو
 قال كان لقان يقبل في العقل لان فامه الحال ليس باللفظ ولا مانع واعتبر منه
 القضا الا ان يريد لاحق في فيه فلا يقبل ما لم يوقوا وما بعد الاقرار لان عدم الحق
 ساقط تبوته وملك البايع بؤكد الشرا منه بالشك هنا في زوال المناقصة وتبني
 تبونها وكذا لو قال لاحق في قبل فلان ثم ادعى دينا او غصبا ولو قال جميع ما في يدي
 لقان ثم ادعى حدوث الملك في عين قال قول له لانه مبكر والحال لاحق للاستحوا
 وفي الابراء القول لصن كالحديث لان البدو والمباقة لا يزال بالشك ولا حرج
 ولو شهد اما العتق فحدث فوكل احدها وبيع للاخر جاز وعق لما مر ونوصف الو
 لا ركاها وبيري المشري حلا فالابي يوسف اصله الا برآل لكن البعض هما للاسبر لزم
 الوكل عدم الوجوب لانه للوكل احدث السقوط وكذا الوباغ الثالث وصدق هل البعد

دونه

وهذا

وهذا في الدين لان المطالبة حقه وهي الركن دون العين والمنفود للملافة ملك الا من قصد او ضمن
 الوكيل لا ينافي الساقط على الامر والمنفود على المسرى خلاف التكليف لا يند اد الا برآل ذلك
 الفرع المرذود والاصل الحاكم مع الشهاده الشريك بالعتق وسبق حسب ما عرف به خلاف ما لو ملك
 احدهما او الفرع ثم الاصل لعقد الرعم حاكيا وحكما بخلاف العكس لزم عتق البايع لهذا لا ينبغي

باب بطلان الشهادة

احد الدين ثم ما الشهود يقتله حيا ضمن الولي القبض طيلا ولا يرجع لسلامة يده له اول شاهد للاعنا
 لمكره المكره ويخرج ما احده الولي ملكه ذلك وكذا الواقف لكن لا يرجع عند ادليس للدم ماله
 ملك بخلاف المذنب ولهذا في عتقه يضمن الشاهد والمكره وفي العتق لا ولو شهد على الاقرار او
 الشهادة ضمن الولي لما مر دون الشاهد لانه لم يظهر كذبه اد لانا في محرف الاول ولهذا الو
 ثبت الا ميراث ضمن شاهد الدين دون الاقرار ولو كان له على خت في الاول
 دون الثاني وصار كما لو وجد المشهود سكا حيا اما او الشاهد عتقا او مخلوذا في يد
 وكذا لو كذب الاصل الفرع لانه ككس على الغير او كذب نفسه حلا فلهذا لان القضا منه
 الفرع اد في الصادق في مجلسه ولا الحاحا لغيره في الطوفين ولو حيا ضمن الفرع وعين محبر
 ولا خصام لانه مسبب لبقا بخلاف المكره ولهذا احره هو دون الشاهد المحبور لا يلزم شهود
 الرحم لان القضا شبهه فيما سمعه وهو القتل دون القذف والله اعلم

باب من الدين والشهادة

عليه ضمن لشركه نصيبه لم يجز وسيورد ان ادي لانه مع الشركه لسنه خلاف صمان الاخفى
 وبدونها قسمه والدين لا يقبلها فقد التميز واعتبر بيمين جانب الصبره لا يقصر لهذا
 وقف الامام باصل احدهما واقاله السلم ولو لم يضمن ادي جازاد امام البيع بالبيع
 خلاف الكاله وهو مبيركا لا برآل والاحصا ولا يشارك حال جازاد السع في بعض ارج
 ومن هذا الكتب في خارج احد الوتة انه صاح من العين ويجعل نصيبه من الدين فان ادا
 العدم شاركه الاخر ما لم يصير ثالث لانه غير الدين حشا وعينه حكما وان كان اجود واز
 بدليل الصرف والسلم فملكه العائض مشغولا نحو الاخر مستغلا ونحو الغير اذ هو محبور
 بالميل واساع العدم وما للغير لا واعتبر مع الجاني وشركه مهادن ومقتضى قران لادن
 خلاف الشفعة لانه لا نقد والعين ومن المادون اذ المليف مدينه والسفاهه لا تعدو ملكه

الادب ولا يحاير ولا تسلط الا ان يسلم للاعتياد بما على الغرض من صفة النبي كالحاله وبيع
مثل المقبوض اذ العقود لا تسير في الفساد العارض كما في موت البائع قبل القبض ولو باع عبدا
مكره من ورد نقضا او جارا رد مثل المقبوض كان الجود وادى اذ سقوط المقابل بالفسخ لا ينقص
عن فقد التسمية وهو الغرض لا يلزم غير الموصوف لوجوب نقص القبض لفساد ولا
المسار لانه متبع ولو اقال رد مثل المشروط لانها بيع بالتمل الاول في حق العير مطلقا وفي حقها
فيما لم يستحق العقد ولقد الوابع بما عليه وهو موجد وبه قيل عاد الاجل والكمالي في الرد
دون الاماله ولو اسلم فيه رد المقبوض في الجميع لانه متبع حذار الاستبدال وممن
لهذا بعد الموت هنا قال ومنه لا يلزم مقابل العقد اذ العقد نادى او القصد للرجوع
الى والراي يولي عن هذا اجازة في رد المردود ونكسه ولم يجز بيع الدرام كركه لانه
مع المعذوم لا يسلم كذا الوابع متوب وجب الوصف والاجل اذ دونه لا يسلم المال الا
سما كما في الضلع والاجرة لا قبض العبد لانه متبع لمسه التوب بحرق النار في السلم في التو
والبيع في العبد ترجحا للاصل عند التعارض وهي الظلم اما المتلى بصيرديا لا يسلم فافترقا
بوصفه انها في الطلاق تبرد نصف المقبوض في التوب ونصف مثله في الكو ولو شهد انه
اقر به وكذا لم يقبل لانها لنفسه او قسمه الدين كما مر كذا ان مراد لم يكن شي وصدة المدي
حلا فالجمل هو القبول والاقترار لو اقرت وغيره حدها لله الا شاء ولا ينبغي عند هذا العقد
شركه لانه على العير فان قيل الوارث تساو ما تحت لا وارث سواء ومحمد قدم كاحد

باب الشهادة على الشاهد

لو قال في غير جحد وقيل اشهد بك افا شهد على شهادتي وعاب او مات او مرض فقلت
من الغرض ضرورة كالتاب وقول الاتي وان قال فاشهد على يدك واني اشهد او شهد
او بما شهدت او على ما شهدت او اشهدتك او اشهدتك لم يقبل كحوار انه امر ان شهد
على العير ثم او عليه المال او الشهادة او وعدا لا على شهادته وهو شرط لانه وكل في سبيلها
حتى بطله الحجد والنهي والعمى والخوس ولم يسع لسامع لشاهد كذا الغير بخلاف سامع
اشهاد القاصي في الاظفر ون الاخطو لبيان الملزم كالبيع والعصب واعتبر لعارض

الحقون والرحم فيها **باب**
الشهادة في الحمايه اقام كل من على الاخر فصل الاب عندهما مكره لفسد الكو والتمرح

وعند



وعند بعضي عليها مدينه ونفاضا في العبد معتبرا بالمتبع عن كذا حدار اللغو كالفامين كاج مدينه
او صاح تلك من هذه وهي لربعه دعواه امرامين ولذا والصغير كبر او الحق لليت فوارن اقامه كل واحد
على الشرا من واحد لامن الاخر خلاف ما لو اقام الابن على الاخ وهو عليه خفت بعضي على الاخ اذ
المحجوب كالمحجور وليس يحكم وان اقام الثاني على غيب فعندهما يقضي على الابن ون الغريب
فوق اذ ما لا ترجحا للزيادة وهي الحمايه كارج يقدم على مثله بالعصب وعند بعضي عليها المدينه
لما مر انه مجاز عن الحكم كما في العرسين لكن يكذب الاخ كفوق سيقط النصف والحمايه كارج
يقم على مثله بالعصب والعقد بالمباشرة والعاميه على العير بغيرها لا امتناع الكو وعلا في العصب
وعيان الجرح والارضاع في وقت مطلقا اضافة الفصل والساج الى ابنه الى كذا واللوقه
على ان في النوادر يقبل فيها ايضا اذ العقد المقبول وان اقام الثاني على الت وهو على الاول
طكل واحد على حقه نصف الذي عندهما اذ لا بها توجب لا يارض عن ان مدعي العير اسرا
العير وملك الذي عنده كما في العير اذ لا يولد على يده مع الحاد المتلف لا يلزم للعدو ولا قوله
بل الولي ذ الثاني يملك الذي لا النضر ولا اقامه الثالث على غيب لا شيء له عندهما او سبت
الحمايه اقوي والمرجع عدم لكن كذب الاخ كفوق منع العقود وان اقام الاول ان كل المال
وهو عليها سها ر عندهما للتعارض وعند بعض القفه والارت له والنصف لها لانه من
محجور وغيره واعتبر الدعوي كذا اريد عنها فرد ونسب خلاف ما مر لعقد الحمايه او العاوت وان
اقام الثاني على الثالث والثالث على الثاني طكل واحد ربح الذي لانه لا يدعي النصف و
في حال والنصف ان صدق فردا لانه يملك الكل ونصف حجه المصدق خلاف تصديق الاخ
احد الاسباب لانه كالدعوي لغو من المحجوب كذا الارث ونعاسيه المصدق لزم التساوي
ولا شيء له ان كذا بها للرد والارت املات كذا ان صدقتهما اذ الكو بالنفد يستحق لانه
نصف الميراث لتصادق فيه وعندهما يقضي في الاول على المكذب فوذا او ما لا ترجحا
لمثبت الحمايه وساسر في الاخير للتعارض والله اعلم

باب شهادة النضر

كافرمات عن مائه فاقام مسلم كافرا بمائه واقام مسلم وكافرا لكذا فلما كان للمنفرد والثلث
للمشركين عكس ما لو كان المنفرد كافرا او مشركا فافرا او مشركا فافرا او مشركا فافرا
حجه للمسلم لا عليه وضرب كل مسلم فيها بقدر حقه او لا وكل كافرا في الثاني كافي دين الصحة

والمريض وقاسم الشريك شركه لكن بحجة الزعم دون الشهادة فادفع الاقرار للوارث والعهد
لاحد لحد والعامة بعد اسلام احد الابن بحيث لا يشارك المأخوذ منه ايا العقد اذ في
ولو كان شهود الكافر المنفرد مشكوكا بالنصف له والنصف لها للنسائي الحالك

باب يجوز في الشهادة والعهود

شهد المودع بالوديعة للعرج جارت لانه خرج عن الاعمال والقبول دون الاقرار
بشيء ملكه دون الغير وفيه الوضع ولا تعارض ما في باب اختلاف المنطوق وشهد بها
المودع على المدعي لم يجز كمن دفع العذر او حط اليد بعد اجازت شهادته الوصي على الميت
لا له كذا المرتن عيل اذ العين فانه ولا لزوم في حقه لئسهم بالسعي في البصر خلاف
الراهن الا بعد التلف لئنه يحول العذر ولو شهد العاصب المصوب للمعز لم يكره
بيد لقول العذر اذ نفسه غصب وجب كذا المساري فاسد او ما حد المدعي العين والمال
القيمة عكس ما هو المذموم في الملك كذا المستقرض وان رد للسعي في البصر فلا ياتي بوجه
بعد رد العين اذ الملك حط عنه التلف كذا المشتري صححاه بعد اذ قاله لا بأس به
النقص لئنه اذا كيد بالبيع والعنودون الرد بقضا او خيار لزوالها بالبيع الا في المحرك
بالعوض الاخذ والمردود بخيار البائع لئنه العول ما دام اليد حيث يملك القيمة اما العون
بالعوض الاخذ والاخرى بالنقد وقيمة العرض لو ملك غاد البيع فقبله لا يحول كالمزور ولو
شهد العدم بالبنوع جازت كالوشهد الدائن والوارث ما لو صا به لان للمعاشي
اذا عرف الموت ولائنه الا ان يسبقه فضا توريت الاح لئنه او القصر اذ لا بأس به
الا بعد اسرا الاخ لان عود الدين بغيرها وما حرق جازت شهادته من وفب له الاح
دون من ماعه لكن اخذ الابن العين او غرمه لزعمه ولو وره العم فاعقده فشهدت لئنه
جازت عندهما لان معنى البعض حصر عندهما كذا لو شهد باخرى والعمر موبد عزم
سقطها عليه دون الشاهد ولائنه وان كان معيشه المرحوم ان جحد بها الاولى اذ
العزم عليه فيتهم بالهول او النقص وعزم لها بغيره التليين اذ نوي سدن الاولى
لان العضاضا باخبر على الدفع ولو شهد ان البانيه احته لم يجز اذ البت بعصها فحجب
العم لري عنده في الجميع اذ لا منزل متباين الرق باعتاق البعض ففي قولها انطائها

باب اختلاف الشهادة

ادعي

ادعي الانفاق شهد اما لا بأس او التحليل جازت حمل الحمل على الحكم بقرينة القصد لكن
في حق الدعي دون البعض للشك حتى يرجع الطالب دون التحليل بخلاف ما بين الساعين
اذ المعنى تحلفه لا قصد بينهما لوقف فعات العذر واعتبر بالفعل والاقرار به ولا ان الزم
تمت والشهادة لا قبل جم الاخر كذا في ما في صحتها ولو شهد اما لجهه او الصنفه او العلية
او التحليل لم يجز لانها لا بأس بل لا بدل والخاص لا يحمل على العاص ولا يضمنه كذا الاطلاق
اذ المعنى جعله في حمل اما التحليل للتكبير والعقل منه حلت العقد فاحتمل الاساق
كالابراوي العكس يسأل لانه زائد فشرط الوفاق في الالف والالفين وجاز
لو شهد اما لجهه او اخوانها او نقاسمها لا يحاد المعنى كالحج والسدوح الا لجهه
والصدق اذ التملك من العبد فلا يوافق خلاف الابراوي فاحدها ما دفع طعن
م ولو ادعي لجهه فشهد اما اخوانها او العكس او نقاسمها جازت الا الصدق قد لما سر

باب تكون اكد بالشهر

اولا ادعي شرا الدار من ابهم اقام انه ورثها منه او انه مات وهي في يده فعيل بان
عكس بغيرها على ان كنه الوفاق يتبع الناقص وعدمها عكس اذ المستدعي لو رد
بمقتل فسخ او شرا ولا يعكس وان اقام الخصم على مدعي الشرا من الاب انه كان ادعي
الارت منه قبل ذلك اعبر بذلك دفعا ولا يعكس لما مر كذا الواقم على اقرار المدعي
او الاب لان كان الذار ليست له كان دفعا ليعذر الوفاق كما لو اقام على اقرار
الوكيل او الموكل الا ان يريد انه وطها او باعها مني لما مر من كنه الوفاق ولو ادعي
ان الذار كات ودعيه عند ابيه لشعره اقام ان اياه مات وهي في يده لم يعمل
حد اذ نقص اليد بالسك بخوار انه المودع او لاهم شهدوا بالمراد الموت فصل العمل
يد التحميل ملكا الا ان يبريد والحد اليد احدها او يدعي الارت بعد جحد الاب
لان الاخذ المطلق موجب للرد الا مري انه لو اقام دوا اليد على ان الاب قضى بها
للاين والاقرار ما دأع المجهول لا يوجب حقا لانه ضد المعلوم لا يصلح بمحا اذ
انه لو قال مالي لري او على اخذ حريم ادعي بالحقا فصل وان قال مالي على بلان
م ادعي عليه حقا لم يعمل ما لم يذكر سببا بعد الاقرار وان ادعي اياه اذ ارزيد
او دعها اياه بقبل بشرط الشهادة على ملكه لا ينافي الا بداع وحله شهادة بيد

سقط فيه سرحا العاين كما في كات في يد اسر على المذهب وان ادعى انهما اذ ان واهام
ان نزي او هبه او باعه فصل بشرط الشهادة على القصر اذ يد تصرف المملك على
دليل الملك حتى اطلق الشهادة به صد العقد المحرر فصار كالنصر على ملك الملك

باب من الشك بالقتل

رجع اخذ شهود القتل بعد قطع اليد والثاني بعد جرا الرقبة فقد رعا الظلم في النصف
اذ نفي نصف النصف الثالث فاحذر اذ ون المولى للنصف الاول رفع اليد اذ سر كذا في اليد
حسب السلطنة بالرجوع والسرايه ما خرا اصله الاما دكيم والاصبع وكفى سمن
كاليد اذ لا تورع في الاحال لماء في الاولى اذ الاخرى في حكم النصف كجيشه الامه ملك
ضرون والثاني نصف النفس كسر كره فيها دون اليد للتداخل ما لم يتخلل نروا وحلف
جاني في ثلث سنتين كذا الثالث ان رجع والاو ل يكال التلت ايضا فان طهر عند ا
احد اليد اذ لا يشهد له للعبد وعاقله المولى بالنفس اذ الامضا بالعتود خطا صدر القاضي
للموجب دونه فشهد ما باع في حيز او نفقة وان رجع الثاني بعد قطع الرجل سقط القتل
في الاصح اذ الامضا من القضاء فانه زاجر لا يثبت بالابدال عم في البر منها احدا بنصف
اليد والثاني نصف الرجل وان رجع الثالث احدا باليد والاخير ان الرجل كاسين
من تركا اليد فلا او قطعا وان ظهر عيدا احدا باليد والعاقلة للرجل وفي الوقت اخرا
نصف النفس بل رجوع الثالث وسلمها بعد رايه لعدد الحما دون الحمايات والعاقلة
في ظهور عيدا اما النصف وهما النصف اذ لا يسبب ما لم يصبها فاندفع ملك اي حازم لا ماضا
فواحد في حق الغير دونها حتى ان في موت المجلود من حرج السياط والعار عدم الغير
نصفها وما من يعرف البر من احدهما

باب شهادة الملاك

شهادته ولد الملاءنة للثاني واسيه وبالعكس باطله لشبهه الولاد حكم الفرائض حكم
بيعهما ان ملك ولغت دعوى الغير دونه ولو في واحد فاعتبرت في الرجوع والشهادة
والكاح والعقود والارث والنفقة احدا بالاحوط واعتبر بالكرم والرق وولد
الزنا كذا لو انكر الدخول وما نفع الشطير الشبهه لا الحكم بالسبب على انه ضمن الكاح
ولا يمنع النفي لهذا استبعد الفقهاء دون الفعل ومولود حولين ان كان حردلا

ان كان ميانا كذا اولاد الفرائض وان صنعت عن العتوق اللعان ولو باع احدواي النصف فشهد
لن بعد العتوق جازت لعقد السببه ولو ادعى اخاه ثبت نسبها ولغى البيع والعتوق العقص
ورد المشهود او غريمه اذ العلوق في الملك شاهد لاسمهم وراش النفي في اليه موجب لان
المطاع عرف بالدعوى فانه في حق العاقلة والحاجي دون الباقي لعدم الفاضل ولو عتبت بها
دات ولد ومات احدهما فالارث المات ومن ورد او قد ادين لقطاع النفس فرفع
الارث جيت لم يكن الباقي عقبه كما في ولد الزنا

باب الشهادة في

الحردود شهد واعلى الاب والزنا جازت لان في الاستحمال وهما وسوب عار وبدو
الرحم ابد اما الكتاب وحادروا القتل حذر الحق او قطعه محرم مسلم اذ الثاني لغو
الصلة وجوب القتل كما في لا يجوز كذا لا يقتل الاب لشرك وقيل الابن والاخ به دون
البيع بخلاف اليد اذ للتعين كالشهادة وحد الرافع شهادة قبله كالعليق من قبل الشرط
طلاق بعده خلاف الغير اذ الحكم شبهه نراعي الفساد لا الفسخ بدعوى دي ولاد الميت للغير
السام قصد ابعاده المعصية من الشاهد وفسخ الرافع للضاد وغرم حصه غير الشهود
من ربع اليد لرغم الحمايه ونفاص يارب الا ان يصيب معيلا اذ الحمايه بالمباشرة ولا السند
كالكان وشارك اذ الشهود وان اصاب معيلا ملا غير للمرح ضمن الساب الا ان يقولوا
لن ولم ير للوقوف لا شهادته لمن لم يرد عنهم بقصر العذر ليس بقرار لغرم اذ المحدث
بالزنا والمكته بالحكم وانه ما في ولا ما كذا لا وف اي اذ لا شهادته قبل الكال بسقط بالوب
لانه لا يوزن ولو شهد واعلى الاخ بالزنا يزوج الاب لم يحرم من الام لانها لا تلام كلور
الفرائض او لا باب الخلاص عن المهر او نفقة العبد الا ان يدعي الاب في المرفه اذ الحواص
بقوله ولا خلاص تحت اربعه وجازت بعد موتها لعقد النكاح الا ان ادعى في المطاوعة
لان فوت الملك شاب الخلاص فانهم بالمخلص مطلقا والمسوب ادعى حتى لم يحرم رد تهاجيم
الام اصلا بعد موتها ان ادعى الاب وبطلان الضم اصلا وبطلان الام ان ادعت
وقالا لو شهدوا بالاحضان وسقط الحلد رحم وان رجوعا عنه وسط الرحم حلد ماشا
وعنده بسقط الكل لشبهه الرادة والامضا من القضاء في الدر الا الاجاب

باب شهادة المتهم

شهادة الأبناء كحق اقبل الخليل او خالعه او اعتق بالمو او مسير به لم يجز ان ادعي الاب لان
 الملك راعى الرعم وكانت الاب بالمال او البراء بما عند ابي يوسف جيت شرح جبر الصديق في ان
 كل ابوك وقزوح البنات وجات حيث ان حماد الزوان ساب المال والمجود المشوب عليه لا
 له كايه البيع بالضعف وتسترط في الام حمة ايضا وعنده في عتق العبد دعواه لم يعرف
 الشرا الانه سببا حتى كايه الشفيع والمال لمرد القاضى الرعم كالوشهد انه ما ع من ذلك من دار
 ان ادعي الاب والعين للحكم ما قدر ان جازت ان حذوت بيت السعان لما امر وحسن قول العين
 استقصانا الحاقا للمسلم بالنايع ضرور خلافه لوقت قبض الثاني او احلفا حسنا لعقد الحق
 والقباض لكذا المقدم شرا الغير قبله لا يقصر بحسن قول العين انكاسا لعلا حتى النايح الذي
 لا المقترضاها ولو شهد اعلمها ببيع او نكاح بضعف القيمة مع قبض او باجل منها القيمة الرجوع
 اذ القضا لا في الزوال دون البديل لقران المسقط كالوشهد اعلى للمقضي عليه بالاسراء
 العام انه باع الغير قبل الاسراء ولذا لم يشرط علم قدر المقبوض لكن في الناجيل بعا المشترك
 المستحق في اجله للملك منها للضمان وان لم يجز مع الدين قصدا كالمعصوب ابو او حر او كار
 مديرا فصيل وتصدقا بالفضل للخت ولو قضى بالعقد ثم نكحها منها المسمى انه هو المطلق أصلا
 او بدادون العين اذ اخل بالمضا ولو زعمت فساد الرضاع او فقد شهوده قال لقول له لاسد
 الظاهر لا يلزم الاستناد الى اذ العقد بضعه الاهل ولا رعم رب الارض والمال شرط السطر
 الا كذا لان فاسدها احاز وبيان النوع الى المالك اذ الظاهر لا يظهر الصفه دون اصل
 ولا يخل المكين والارت عند محرم وعندها ان كانت عداوت القضاء على لانه استا حتى
 لم ينفذ لا شهود في الاطراف مع العين القاضى اصل المسائل شهود الزور خلاف ما لو عمت
 اما لانه انقا والافلا الا ان يجمع قبل الموت لعمه الحو بعد كذا لم يجز رجوع الملائع
 بعد موت الولد وقبل الحيض شرط الامام اصله تصد بقره في عوي الكالج بعد موها
 خلا في صدقها بعد موته اذ الحو من الميراث

باب الاشهاد في الكايط

المال في امره دون يدك بعمد ما مال حتى فلم يعمد عن كنهه صرح الملق احافا
 لتسول المقصود بالشفل عدوا ما كلفاه الرج كذا المال نحو الطوق وكفى مطلقا امر
 للحسبه وبلغوا باخذ القاضى الغير لان القاد بعلة المظردون الحو اذ لا يظهر في الشك

العام كايه المعتم ومنه المال ولذا لم يمنع الشهادة خلاف المالك

باب الشهادة في الوكالة

والوصية في اقام ان يريد او كله المضمونه في كل حو لم يقبل للقبه الا بعد دعوى خرسوت
 عند في الانكاح حكما لا حاد السبب بشرط كمن عند كفوا الشهود ذكرها للمسلم دون بقوله
 لعقد العقد كذا اجازت شهادته كافر على كافر بول او موكل مسلم بلا عسر واطلاقه يشمل
 المسحر وان اى يوم تم لا يعاد على الوكالة فان حلت حق لبيوتها عانته طباق الشهادة كذا الوكاه
 على كل وهما انه وكل بغير دين عليها لم يعيد على الثاني كذا الوكاه اذ هما انه وكلها لم يعيد اليها
 لا حاد السبب اذ لم ينفرد بقبول ولا بغير طرد الم يشهد له بعد الغزل كذا الوصاية
 والسبب ولا يشترط كفوا المدعي ضرور كالعالم اذ المسلم لا يحضر موتهم وبكاحهم خلاف
 حالات السحر والملاعب والحام لان قطع اسبابه فكن ولا جرح ولا يتحصن عنه الا في نصب
 القاضى كالولاية والادون وعلم القاضى بغيره عن الاثبات لانه حجه فيما لا يدرا الا ان يحل
 المسنوب لعقد الحكم في السبب الميراثى بعريفة ما قامه الناسد ونه ولو على غير
 لعقد الحكم في السبب والحاجة في غيره وفي الكل كيت القاضى الى ولو ما سفل في المحار لانه
 نقل الشهادة دون الحكم حتى كيت الشطر وشرطه للمجاهة العامة وقد راسعا من المالك في
 العدة وفي الرسول

باب الرجوع عن الشهادت

باب الرجوع عن الشهادت

بالسبب شهد بدعوى ابيه فزهر بدعوى من اخري فزهر ورجعوا اعزم كل فزهر للولى شهود
 ونقص امه ورجع به في ارتما ان تصدق قايه ارت شهوده ان كاحد الرعم الشاهد
 السبب والشهود المعتم عدوانا والا فراد من السبب والرجوع من كذب وجمل ولا يرد
 ولشهود الاخر نصف ام الشهود باقضا ان مات وكاحد اذ العتوق حكم الدعوى والدعوى
 اسير او ان جعل رجعوا بعد الموت وتصادقا ولا عزم وان كاحد اعزم كل فزهر للشهود
 الاخر نصف مسهودة وانه ما للشف على الموت والبراءه ماله عوي دون ما وردت وان
 كانت الشهادة بعد الموت عزم كل فزهر للشهود الاخر مشهودة وانه اذ لولاها بقرينة
 كذا ما وردت لانه بالسبب لا بالموت عكس الماضي رجحا لاحد وصي العبد وهي الحلايه كايه
 ملك القرب والمن الاخير فالقدح المسكر او الواقع على الحاي حتى لم يعيد الولد والامر

والكسب ولو شهد بها فريقتان فالعزم هنا للاقرب بعدهما كون لولا خلاف الفريقتين
للقوت بالآخر شبه القربة يستقر منه والباقي كما مراد المكذب فيما عليه لا يمنع دليل
الشاهد بالدين الناحيل وله وعليه

باب الرجوع عن عشرين الموارث

قضى للوفالاح فالابن الارث غرم بالرجوع سواه الابن كونه لولا م دول الباقر
للقوت بشهود الابن لولا العزم كذا الوقي ثم معاد لا مانع في النسب ودعوى المورثان ولو
قضى لزيد غرم وبكر بوصيه الثلث غرم كل فريقتين شرك سهون ملت الثلث لشركته كونهما
لولا م دول الوارث للقوت على الوصي له وما لآخر من فاندفع الملك المطرود لاقوت عليه لولا م
لقد القضا على دي اليد كذا الوطهر فريقتان كان للباقر هنا وللمشهد وعليه منه ولو زاد
الفريقتان الثاني والثالث الرجوع عن الاول والوسطى غرم شهود الثالث الثلث الثاني كون
بلا مراح لولا م وشهود الثاني الاول نصفه لانه ناسم الثالث لولا م ادحت لا بعدد
الثاني ولو لم يقض شي حتى قام الثالث للوارث اذ التعلق عليه لا على الثاني الا ان عيذ الحجة
لفساد الاول بشهود الرجوع لهذا الوقي الارادون الدين ورجعوا لم يقض لذل لا بعد
كذا لا يقدر شهود الثاني الا ان يعيد الاول فمبطل الحال كما مر ويرد الوارث العزم لانه
ظفر ان التعلق عليها وانه كما يبرد المقله بعد غرم المقر فامه الغير وان شهدا بالرجوع
فالوصيه للغير ورجعا عنها معا غرما في تعاقب القضا الاول وللوارث لذكر القوت
تخلل العود وفي قرابه الاول حسب ادخا الغير منع العود الي الوارث واعتبر سادته
وان رجعا عن الوصيه ثم عن الرجوع بعد تقدم الوارث غرما الاول ايضا اخذ الرعم في
التعزم دون خلاف ما قبله اذ لا حكم للرجوع قبل الحكم به حتى لغت دعواه فلم يعد للوارث
وفي عكسه غرم النصف للاول اولاد الباقي باثنا وان قضى بوصيه عبد غرم كل
فريقتين نصف مشهوده للآخر دون الوارث ان عدل كل عبد ثلثا كما في الثلث والفرد
عكس الحجة للثاني واعتبر بالمزوج وكله عكسا ان عدله حسب القوت والنصف للوارث
والربع للآخر ان قاما رجعا لم يفتد اماما بعدد ما حطد اك وان مراد الفريقتان
الرجوع غرما الاول الاول في الكل وللوارث الثاني في الوسطى للقوت بالآخر لا الاول
للعود ضمن الحكم بالرجوع ونصفه في الاخرى الحافا مرد وما يقف القوت على عوق كذا الو

لما والثاني ضعف الاول بخلاف العكس لعود الضعف ويشهد الابن من عدله موسى بعينه
لنقه التمه لا الادنى لخر الفضل بعبه اذ لا جامع العتوق كاندفع الموصي به معتق بلمته وسقي
للعزم من بلمته قدرية ما مرون فاف

باب الرجوع عن عشرين الموارث

ادصال ما في الاول سطر احسب الحجة وما في الاخر ربع الباقي اذ العود على المبني وعكسه لخر
وامر ابن لخر لاما اذ الاول ضعف كالزوج الكل قبل غرم الكل اربع اذ فاق شطر
بالعد ثلث الاول وشطر الكل وان ربع شطر الاول غرم ربعا اذ صان ما به شطر او الفريقتين
الثاني ربعا لاسبوع شطر اسبه في اقل وفات بالعد ثلث الاول ولو رجع شطر الفريقتين والاصل
بني غرما لليس ونصفا في الاخر اذ سقي بفرد وبالسرايد من لو كان فريقتان على فرد وربع
لو كان بني على فرد كما مر والعكس دون ذلك النسب حجة بضم اصل فوق الاول حجة بضم مثله
فشطر منها وتوسطها وزد القول بغرم النصف الحافا بالزاد فردا ك ربع ولم يذكر رجوع
الفرد اذ لا تغير الحجة وفي العكس ولو شهد فرع فريقتين وفتح احد فريقتهم وفتح احد لم
تقصر الا بضم اصل او فرع في الوسطى رعاية للعددي في الثاني كذا الاول

باب الرجوع عن عشرين الموارث

المات اربعة شهدوا اربعة ورجع فرد عن درهم والثاني عن اربعين والثالث عن ثلثة غرموا
نصف درهم لان الحجة تسطرت في درهم اذ ثبت الاول على الثلث والرابع على الكل وان ربع
هو ايضا غرموا درهمان ونصفا سدسه على الاول اذ ثبت على الاول والثاني على درهمين
ولو شهدوا بالافراد هكذا لم يقصر عبد لما عرون وعند ما يقضي بثلثة اعلما بالاربع الثالث
والوسطى هما والثاني والادنى بالكل وقيل بحسنه ان اختلف عكس الارباب المشهود لعدد
المات ثلثة بالاربع والثالث ودرهم الثاني والاول ودرهم الثاني والرابع كلاهما سادة
او يزداد غرم الرجوع بحسب الاجام

باب الرجوع عن عشرين الموارث

قضى بالقتل م بالعتق ورجعوا غرم شهود القتل فيه وشهود العتق رديه او فاق
من يدك النفس قد را العبد بالاول والثاني مع العبد الثاني ومثله القضا بهما معا فريقتان
للاسبق وجود او عكسه العكس اذ فاق العبد بالقضا الاول والديه بالثاني فانه احدوي

العقد تبوتنا ولو فني بالعقد بضعف القيمة بالقبول أو الطلاق عن وطى وزوج أو الكل على شهود
الطلاق والعقد على الأصح إذا قرب لولا هو للمفسر معنى لكن له أخذ النصف من شهود العقد
للتعويض عن فيه بشرط الرد مما يغرم شهود الطلاق لما عرفت قبل معونهم به الملك من
الضمان إلا أن يكون المرأه مريده والمبيع هالكاً عند انقضاء العقد لغوات المسقط
كذلك الوصي لهما معارفاً للتريب الشرعي كما في الدين والوكل وفي العكس غرم شهود القبر
والوطى العمد وشهود العقد ما زاد لا يسميه وقت انقضاء العقد والمهلك بعد لا يسقط
والعبارة للقضاة حتى اعتبر فيه توبه دون الاداء والتركه في

كتاب الطلاق

باب ما لا يبدن تهل

في البيع والطلاق أمرها بيد الله ويدل اوقع ما شاء الله وشئت سفرد الخطاب لان ذكر الله
للمتبرك والتيسير عرفاً والباللغوض والساقية دون الاصل مثل كيف شئت عند خلاف الله
او ما شاء الله وشئت اذ اطل الاصل او علو من حول حسب البايير في ان ما الله استأثر على العطف
وهنا اجبر عن واقع وان كان بيدي ويذكر او ما شئت لم يفرح لعل العبد قد ر
الملك في باب الطلاق في الوقت

طالق كل بطلية ثلاث خلاف المعروف اذ عم اجراءه وافراد الملك وشبهه كل دار وكل الذاب
كذا طالق بطلية مع كل بطلية وعكساً لمران القول الكل الا ان ينوي الفرد من الخصم
كلا بعد كل بطلية ومثلها كل بطلية يستوي الكل الفرد اذ هما مالها وصف للاخوة وانه وصف
السابق لهذا كان فرد اصل الدخول في عكسها للعكس وتعلق طالق بعدم الاصح ويجوز
قبل ومثلها او معها اذ اضافة الوقت قلت الشرح المفرد وقلعت ونفي الذات تلاهيد
كطالوت لا لا يقع الا بعد اوا الدخول بخلاف الا ما نيا اذ غير محم لمجر الوصف ولو افر
بما ل هذا الزم فرد في الاولي سني في الثاني بحمل الزايد واعتبر ما حرف كل شهر الا في كل العقد
الفرد وعشرون في غلج دم من الدرام عنده وستة عندها اصله تعريف الجاهد
عشر في ضم المشار عنده واربعة عندها الامتناع العقد في المشار حتى لم تعد عليها

باب ايقاع الطلاق قبل النكاح

وهي

لا ي بوسف و ب ام لا لانه وصف الواقع اذ لا معبر بعده فطالوت قبل ان استزوج او على
اذ استزوجت بعين لانه وصف الانقاع كما لو افضى الصدة واشبه طالق الساعة اذ استزوج
طالوت الشرط منقح الوقت قبله للساني كطالوت اذا ان دخلت كذا الوسيط الشرط في الظاهر
حذار العبد والمحال والحرف صرف الوصف الى ما يليه للقرب

باب الطلاق يكون في حد

في الاوقات او لئلا طالق وكطراي كل يوم او اذ افر د لانه كايه للوصف الا ان سريد
مصدراً او حرف شرط او طرف فمعدد ادد وام الفعل يحدد المتل علف الوصف والمزل
غير المعان والافراد ما الطرف للتعديل حتى خرج به الليل عن المبرق منار الفعل في كل
يوم يسرطاً ولان الوقت يكون للواقع والواقع صبت الاذي بالادي في احد اليقين
والاعلى الاعلى حذار الالفا ونسقي طهار كل يوم بالغروب للتوقيت ليله كطهر ابي الى
القدوم خلاف كل حاج يوم اذ الوقت للاسبادون الالها والكان تقدر الايام شيه
المرسل لكل يوم كذا طالق اليوم وراس الشهر في الاصح لما مر خلاف العهد لان الاول
انتهى بالغروب كالطهار اذ الوقت كالمجلس فقد ر المصدر معاذ احداً او اللغو كذا او ما
ويوماً لان لا لغو الا ان يريد اذ استرحيا للتعديل على النفي بالمر في عكس الاول فيقع ملك
احد من في الخامس وفي نسخة السادس من يد من الثاني اذ اضاف الى احد الوقتين الاظهر الله
من الاول كما لو لم يرد له اليه الا ان هم يسرد قضا والله اعلم

باب الطلاق والخباء

لوي احاري احادي احادي بالف او عطف فقلت احترت ظلمت
مثلها بالف وما طلاق الجواب كمثل فور انواع تملك والعقد خالف الطلاق فاعني
عزح كرا النفس اليه كذا احترت لواجرة او واجره حذار العبد والشكاد سعب
ها الدفعه والاحسان وفي احترت بطلية لا تنفع في العطف لانها للفرد وهو
الالف ضرر بخلاف حاسبها وبكلا احباب لاجواب وكان الوكل اذ عليه الوفاق لا
الجواب وبغيره يقع فرد ولا مال مالم يعر الثالثه مخصوصه بها كذا احترت لاوي
عندها اذ اصرا المطلقة حفظ للعت وعنده يقع التلث اذا اصرا لاختيان خطا
للاصل مطس الجواب والمصدر ولو قال انت طالق لينا السنة بالف والقول

المجلس كالمصاف وقع الاولي المثلث قبل الدخول للمال وبعده في طهر حتى عن وطى وطلاق
 كحال الى الحاح دون العود والى الثاني في الملك الاولي لما مر وفي العدة حجار لفسخ
 المباح كالقوت الخلو من المباح كذا الثالث وفي المأثور لا يقع الثاني بالمهر
 يلفظه في قوله لان له الارشال دون الاضافه كطلوعه اوضح الاول عنه ايضا
 للوافق لفظا كطلوع الفاء وبعد العقد اذ قرينه المال بمحادث ان لم يحصد ولو
 سالت درج المالف فالي لما بالف ثل العقد عندها وقبل ثلثة حملات على الخط وكون
 فقد الرضى بخلاف البيع لمكنه الرجوع والى الثاني بشرط القول وان كالمصون
 التعليق كالمهر والمباينة والصغيرة ويوقف الثلث عنده اذ عادي اجواب مسدي
 اصله طلعت فردا اطلقت لثان **باب**

طلاق اللين برمان او لامر بغير طلع الفسك كقالت كل فرد طلعت نفسي صري
 في التعاقب ترت الاخرى دون الاولي عكس الرد وان شئتما لان الفرقه هاهنا الاو
 وبعده الاخرى اذ وضحا زالا لفراد في المطلق كالاو والعطلة دون الغير كالباع والغير
 وفي القرآن لم ترت واحده اذ العاقل في كل فرد جعلها كالموقوف مام على الاصل ولا
 يلزم ما لو عكست اذ العاقل فعل الاخرى كما بعد القيام لانهما وكل في الضم فمقدمها
 اعراض ولا ان شئتما اذ لا طلاق مالم ساكل فرد طلاقها في المجلس بعين المالك كوزو
 الحرمان بفعل ماله الفرقه لا بما قبلها لهذا الوطقت فاجاز او طلق فليكن لانه وشر
 وامر كما سد كما كان شئتما لكن لما طلاق العود رعايه لا طلاق التملك فماعد
 ضم الراي كسعا هذين وطلعا مالف كما مر كما سيد كما رجا الرياده بصم الراي كذا ارت
 اذ الفرقه بفعلها فيولا او بتا حاجت بطل برجوعها وفامها دون الزوج لان
 المال ومنها منه الطلاق فاعتبر سغا وفي حقه مينا في حقه يدل الاضافه والعلق

باب الطلاق تحت الوعد
 لو قال ان طلعت ربيب فمهر طالق وان طلعت عمر فمجاهه طالق وان طلعت نجاة
 فزبيب طالق وطلق لاولي لم يطلو الاخرى اذ الوسطى طلعت بلفظ سبق من الاخرى
 والشرط ان لا ماض كذا الوطلى الوسطى لم يطلو الاولي اذ الاخرى طلعت بلفظ
 سبق من الاولي كالمخلاف ان وقع طلاق اذ الشدط الوقوع وقد ما هو

بالعدو

وزانه ان وقعت او لفظت وان طلق الاخرى بطلق الوسطى لباخر طلاق الاولي عن من
 الوسطى ولو كان قال ان طلعت مجاده ففسره وان طلعت بشيرة فمهر وطلو مجاده
 بطلو بشيرة وان طلق بشيرة بطلو المجاده والحرف مام لهذا الوجه من غير العزم
 لم عكس بطلق زبيب متى ان طلقها وفردا ان طلق عمره ولو طلق احد من ومات قبل الدخول
 والبيان في الثلث لعزم نصف مهر بلا ارب للطلاق قطعا ولهما مهر وربع اذ طلق
 فرد في حال وفرد حرما وفي الاربع لعزم خمسة امان مهر لا يطلو في احوال دون طلق
 والباقيات مهزنان وربع اعتبارا للمال وفي فرد بعد اذ فرد في الطلاق واخرى للملك
 لا في كل فرد كتر عكسي وان راد به وها اذ لا حاجة مع الحرمان ولعزم من ارت اذ طلعت
 في احوال وزاجت في حال وكاده ثلثه امان اعتبارا للمال في نصف لم سارعا الاولي
 وفي نصف تارعت ولا ان لها الكل في حال دون احوال والنصف في حال دون احوال
 فاخذت ربعها والباقي للاخرين والله اعلم

كتاب المناسك

من الجناية على الصيد

خرج صيد الحرم غرم فيه الفحيح يوم الموت ان زاد عينيا او سغدا والجرح ان
 نقص ترخما لا حوط وحكي القصر والاسناد الاخرات ما بعد لفقد الفعل واليد
 دلت ان ضرب العبد ليس احد فلا يصح بالاملاف بخلاف الاستخدام كذا الودي
 الحرم صيد الحلال الخطر للهتك وهو العاقل كالحمل لكن لا يغيرم الزهر بعد الكفر
 صند الاول للملك بالغرمة اعتبارا للموضع الصيد لهذا الواعيا في الحرم صيد الحلال
 جار بلا عكس ولا بها ببيع الاصل بخلاف العصب احتياطا للفعل وقد عاه الكفر وابره
 وهو في المحل صند الفرض والاسناد بخلاف الاول وبالحرف بعزم المحرم المرفوع
 الكفر الا ان حدث في الجمل بعد الجمل كذا الواخرجه الى الجمل ومات قبل العود
 الحاقا للمرسل العاصم بمنزل يد الحفظ وله البيع والاكل للملك بالاحرار اذ الحرق والحس
 سقيه كالركاه والفساد وكمره سدا الدريعة ويعيد مام اذ قبل الكفر لا بعد
 لما مر قبل البيع وبعده للتسليم لهذا جازع المهدي وعدم ما ولدت بل بقي المملوك
 بعه وان احد المحرم وفدي ولم يرسل حيوات او قتل فداي ايضا الحاقا للدوام لا يند

خلاف الجرح اذ لا بد حقيقته ولا غرم دونه كالأذى في البيت ويغدى العائل ايضا اذا انقالت
 به غير ما لا يأخذ لعن المقتطوع بشرط العقل والاشهاد لانه عبادة حتى لم يمدد بالملك فخر
 دله على العبد او طريقه او اله الذي لم يفرط كودج ذل السارق او ترك الذي لهوى
 القضاة خلاف الحلال وقيل ان دل جيبا بعد جدار الحد ويخرج الآخر على العائل الاول
 للتوريط وان كان صيالا لانه حق للعبد كذا المالك واعتبر بالدية والكان لهذا الواحد
 القاصب لعدم له معلما لا زائد ان ارسل للمفقير عكسه ان جرحه والله اعلم

باب جاية الرجلين

حلالا جرحا صيدا الحرم سعافا ولم يغتوا طرفا غرم كل واحد نصف جرحه للمال ونصف قيمته
 الثاني ان مات جرحا او الحنف فيما يغرم او شارك خلاف الحرام اليه لا تقصر بغتة الجرح
 وفاءه مكره وان قويا في جنس غير مكره كل فرد وقيمة حال الجرح مات او لا لان هو
 المنفعة قبل معنى حتى غرم ما حدي قوام الذاب كلها وهي البصر غيرها ما لا داخل والرس بعد
 التلف وفي جنس غير مكره الاول قيمته للمال والثاني بقصر الجرح للمال ونصف قيمته الثاني اذا
 مات كما مراد لا يمنع عند الثاني سلك الجفنة والاول اذ ازاله دون الجفنة احتياطا كالنقص
 والفرج كذا الوتة الاول دون الثاني وفي العكس لعدم الثاني للمال قيمة الجرح والاول
 بقصر الجرح ونصف قيمته ويهجر كان اذا مات ثمانية وكذا الجرح كان لكل المستور رجا
 الجرح على البذل عكس الاول كالقود والكان حتى جاز الصوم ثم ضعف في العار ان تقدر
 الحاضر كالجد والكعب في زنا الصيام ومبوب الخالف لا يلزم دم المحا ونه والرياء والا كما
 لاحاد الحاضر ولا الحرم والاحرام اذ المكان بيع وسه كالمال ولو جرحا بضره غرم للمال
 قيمة والمقدان نصفها والعار مان ضعف ضعف والمقدان نصفها ونصفها ان لا
 وضع في ضربين معا عن كل فرد جرح الآخر للفرح ما لا فدية في معية حتى فاحرم محل للفرح
 حتى عن كل قيمة بقصر الجرح الآخر وان لم يحل فخر الآخر بقصر الجرح الاول اذ العلة الاولى
 ما عند الثاني لا عكس انما لم يرد بالقران لاحاد العقد والصدوق الثاني كما مر

باب القضاء

ما ينبغي منه الا في
 المذون او ابغ او زوجها ان دا ابر الدابر او وصيه فعقبي ج لانه للعاراد الثاني

ثم البهامة لا تسبها بخلاف ما لو قضى انه وكل القاصب خيت لا يبرأ ما لم يرض الثاني لان له
 نصيب الوصي دون الوكيل اذ الحاجة بالموت لا العيبه فهذا اجازت شهادة الغرم بالاشهاد
 دون التوكيل لانه محتمد وللثاني برأي التفتيد والرد ولو علس لزوم سيده كمال لانه ليعتد
 للعكس بعد الوضي لغريمه او شهده فاستوفى جاز بلا علس والاطمئني الزوجه والان
 وفقه على اي الثاني لان في الشهادة خلافا والحكم سيده بها لكن المعارض في اللون الى
 عنما الثاني وعنما الاول والحرف بقف حكم الزوج والاعني والمجود في العقد دون
 الحكم بشهادتهم وحكم المراه في الحد والعقل دون غيرها وشهادتها فيها ادخس شرح
 حديث الزهري بالخلص وبلغوا فليد العبد وشهادته كالصبي في اعلى الساجع الملك
 كذا الذي الاحكام بينهم كذا احكامهم ولو حكا غيرهم رد العاض ما لا يبرأ لانه لا بعدوها
 حتى في كانه وحكم الحد والعقل ولم يعيد العتق من التعديل الا المولي ولا الحكم من اوث
 الى الباقي والميت خلاف لشرك اذ الضم مع الجار وان حكمه فاض لم يردن بالاستحلاف
 لم ينعقد الا ان يجرك في وكل الوكيل بل التقييد اولى اذ لا عمل الاية العبد والقي
 لانه لم يقع حقا ولا لمحقه الاحيان

باب ما يوضع في يد العبد

شهد عدل او مسوّر ان بالطلاق التلخال بينهما العاض بعد له ملك السؤال
 صونا للفرج وان كان عدلا للاستباحة خلاف المقر ردها في بيت المال للحيثية
 ولا نفقة لما قبل الدخول للمنع او الطلاق كذا بعد الا في قدر العبد للشك او المسقط
 ويرد ان لم يزل لغوت الخنس لا من قبله لهذا الوغصب او جئت او حجت مع الزوج
 في العقد او العبد او نشت لم يجب غير السكني بالم كذا الواردت ولا يعود بالعود
 الاية رجم العبد كفي بالقاصير في حق العود دون اليد كالسوبة لا يلزم المهر اذ لا يخلو
 عنه كالحيف في شهري الكان على ان النفع باق فيما عدا الوطي كاي القرآن و
 البقر والحب والعتق لانه لمعني منه كالحبس او ما نعت لقتل المهر واعتبر بضره
 وصغر ولو شهد واعتقها وصفت في يد العبد له ملكه الاخراج واليد خلاف الاول
 والنفقة كما كانت للملك ويردان مع الخطايا كالومان الزوج احا الا ما اعطى عن
 رضا لا باجحه كذا الوشهد واملكها وساع عنها عندها ان تمت وتمتد رعتك اذ لو تز

وط

لرجح لانه في صناعه اصله باللاف المعصوب مآل الغائب كذا غيرهما ان الي دواليد
بجمل النفس العين و و خلا و المدعى للزوم و حيف اللاف و فاما النظر كبد خف
العمويه ليشوط الغاف المدعى على الذابه اذ لا خبر طاهر الملكة اللاف او البيع ان
لم يحرف اذ البديل بحرف الفوت بخلاف الزوج ن

كتاب الضمان

باب ما يكون في ضمان وخصما

في الضمان او غيرها الوكال اعطى الفاعل على ابي ضمان او اذفع فالا امر مستقر من
والفانض و كل جذا را خبر او بغير الامانة و في ضمان عنه الفانض مستقر من والامر
كسبل لا ضمان به مضمونا على المضا ف ك فرض كذا الوكال الفانض نعم اذ السؤال معا
حكما و الدفع بعد اقراره و قبله اذ اعطى على الادنى كذا الوكال اعطى على انه ضمان
فهو مستقر من في الكل فاما مور و كل في الضمان اقتضا حد اذ الضمان الموهوب وان
لم يذكر ضمانا ففي الحليط والشرك والعمال كذلك للمواضع لفظا او عرفا وفي غيرهم لا
عنى على الامر لانه شائع ان لم يقل عني مستوف ان قال لحائض الضمان الضمدي او لا
يقوفه لهذا بعد المستاجر ولا يجوز المستجير كذا ركن مالى اطعم عن طهارى اذ الملك
بعد القبض فان الفرق فيه بخلاف اعتق لفوت القبض اذ مآل في الخلاص و اصله على البيع
دون الضمان كما في المشاع عوض عني اذ الجمل فيما لا يملكه نصدا او في المصون كذا داب
خلاف الوكل لا يلزم اقراره بعد عني اعطى ما على لان الحائض في الفرض على انه وكيل الشرا
اذ القضا بالمل والامر خصم عن الفانض في الكل لانه مستجر المامور و ضعا ن

باب ما يكون خصما في الكالة و ضمان ما كاله

اقام الملك كلفت عن ريد مالف يقضى عليه دون ريد اذ كفا مريم الكسل كالواقف على
الاصل وان زاد الامر يقضى عليها لان اكل باعنى اقرار بخلاف المطلق ضمان على العقب
حفظا للطباق في الشرا علفا لزيد او د عني اذ الدفع لا يختلف وان قال بمالى
عليه وهو الف يقضى في الكل لان اللفظ للعلين و اكدى الفنى كآية السرى و لى
الاقرار للجمل علفا الاولي والحكم على الاصل معروف فيعفى عليه المجهول لا للمور
اصله الذي في الذاب حر و سمي او لا و هي حيلة الاساب على الغائب و الحواله حد و كا

كذا

كذا ما يقضى عليه او ذاب او لزوم وقد قضي فلان كذا لانه لامر اذا شبه السبب بالرك
ومال السبب لحد اجاز تعليقها بالاحال كالشهر ونحو دون المصوب والمطر وموت
المديون وقدومه دون الغريم الدوب واللزوم حكم او وجوب حسب البايه فيما سقى
الاصل لكونه الكالة لا قبلها علفا الاولي للعلين كذا اما ما عده او اذ ايت بخلاف ما عده
احدا او لعنى جمل من عليه في الموشل دون المضا و كل القدر دون من له اصله كلف
لا حد كا او عين احد كا ونعم الافراد بالوصف للمور حلاق مقي ولو عرف بقول المطلوب
للتسليط او ملكه الانشا ويرجع المامور للتكديب شرعا كالسري مع السفين كذا اكل
عك لزيد و اذ يده في الكل لانه سبب حق الحاضر فان عده حد اذ الفوت كالواقف على عقر
الومات او سبها في دعوى الحد او على الفانضه المجد الميث في عوى الميراث او ان
الغائب اعتق المديون في دعوى الميراث او ان الغائب اعتق المديون في دعوى الكالة
المعلقة به لانه نسب الضمان ملايا ن

كتاب الوكيل

باب ابداء الغاصب

و المودع عبد عصب و ما اول عبد اصصاع فاحار المعصوب مبدى تضمن الاول
موى الثاني وان لم يكن حكم او رضاي الاصح حد اذ نقص الملك ضد الكالة مو بالمعنى الضم
و يدفع المولى او يغدي لظهور السعل سباده في وجهه ولا يرجع على المانى مالم يعتق وان
استند الملك خلا سباده الثاني للسبب بالاستعمال وبعد العتق ان استعمال الحجر
ورفع المانع عما يحسن الانسان كآية الافراد والكالة ولا يرجع الثاني للحال بل بعد العتق
لان عمله العرور كالكالة كذا ان احار تضمن الثاني ويرجع مولاه على الاول
للسبب ماضع كالو بداهه لقرار العزم عليه واما عكس في الامر ما يقصر اذ الحجر
يعمل في القول دون الفعل لهذا الوما القى لسقول السيف عزم الما و لى
للحال والامر بعد العتق وان كان الاول حرا رجع عليه الثاني ان ضمن السبب
فلمن اوله والتقدم بالامر لا عكس لاسناد الملك عكس ما لو كان الثاني حرا وان
اودع الثاني اصصا ان ضمن الاول ويرجع مولاه على الثاني الامور من خروج اذ الما و لى
مصدق والامر بمحو الاثنية الاصح وان ضمن الثاني رجع مولاه على الثالث المامور

للمحال والمناول بعد العتق كس ما لو ضمن المالك وان اودع ماله عبدا او هو عبدا اذ اصاب له
 نصيبا للمحال جلا لا يني يوسف حذار لعدم المسلط ولا الباني وان عتق عند الامام لا يرد
 المودع ويغيرم الاول ان عتق لان الاستحفاظ المعارض لحوال اليد في حقيقة خلاف
 البني وان كان الاول عند غرم الباني عند محمد لانه يرجع برضا المولي او في القية دول
 المباح ولا نكالا اصل كسب المولي لا كسبه وهو حرف الكل في المعصوب من المولي فان اودع
 هو ايضا فان يوسف حذر والامام عين الاوسط للمعدي ومحمد ضم اليه الثالث فان كان
 رجع مولا على الثالث بعد العتق كما لا يرجع قبله والثالث على الثاني بعد العتق وان ضمن الاخر
 رجع المولي على الاوسط ثم كالو بد انه معروف في رث

باب حمل الوديعة

استودع في حال الصبا او العنه وما قبل الادن والادراك او بعدهما ولم يعلم قام
 المال عندها لم يجب له عقد الالتزام اوسك فيه اذ ضامه فولي بل عنو حال الحجر كالتقاله
 ولعند المرفق من اذله السارق عليها بل لا خلاف على المذهب اذ الايذاء المثل الخط
 لا عن مثل عارض تسلط وصار كونه مجهلا لما استودع مورته او العنه الذي في اذ
 او وضعت فيها بغير اس كذا الواسطودع في حال الرق لكن يضمن بالموت مجهلا بعد العتق
 لزوال مانع الالتزام الصحيح وان استودع وهو ماديون بحبب عورما في تركه
 اذ التمسيل يعون الخط المذموم كمن خرج كدفع السارق الا ان يكون ادعي قبل الموت هلاكها
 او ردها او قبض المودع ولا يجب شي اد قوله كقوله وفا بالتسلط لذا ان اذ عاقر منهم
 بوي عز ديل العدد وبيان الى المالك مع منيه دون الوارت لان السراع في سقوط
 الضمان دون وجوبه كما في رد بعض المعصوب اذ الموت مجهلا سبب كس الاقرار بدين

باب من البيوع

العيب ان كان طاهرا ردا عما لا يجد في الدقه بالدعوى ليعين الموجب المسكر
 وما عداه ما حجه حذار النقص والشك وعين الحاصل او سلم حكم هذا العقد وما به
 هذا العيب انظر وان كان باطنا لم يرد الانكاح الحجه بعد بوجه الدعوى فهو
 اخر بشرط الحاد الحال في الاماق والسرقة حتى يرد بها بعد البايوع بما كانا قبل

لا خلاف السبب كربع وعب خلاف الخون واما نوح الدعوى لا قرار او حرج
 فيما يعده الرجال وامراه فيما يعرفه النساء انه قام بشرط العتق والحرية فلا خلاف
 دونه بان الله ما يعلم انه قام حلالها حذار على الموضوع كاي دعوى رجوع الساهد
 والسجه والقطع والسبه يعاملها بدليل الكسف والاب والوصي وفي الكاح لا يقبل البينه
 للعبية اذ الرد غير مقصود بالكاح والكاح غير موضوع له ولا كذلك الملك مع الشرا
 بل وزاها الا فانه على الشرا الابيات الملك فيما اسفغ به الاعلى او اراد البايع للاضمار
 والقول له انها ما تب قبل البيع لا مكان الموجب اذ الاصل لا يملك للاحداث خلافات
 معن لدعوى الزوال الا ان حضر المقدر له المعزوف وسكو الطلاق فحينئذ يرد لان الكاح
 وان طهر هو لهما لكن المسري مضطر بحش قوت الرحم والمقعد والبايع لا كذا الوكال
 البايع زوجها حال البيع غير هذا والقول له للكاذب في المدعي كالجواب ابصر الست
 فان البايع كان باليمين فزال وحذت بالسيدي عندك فصارت كالاخلاف في المنز
 وكالقرض مع الارش والوديعة مع الدين

باب من القرض في البيع

وعن غصب ثم استري وكيله او هو لنفسه او غيره متار فانيضا للتماس اذ القيد
 امثل خلفه المستحق كطهر الحجة فلا عكس بدليل الفساد والكساد وكذا الوارد من ما تب
 او اقال في العوض ثم اتمت لان اصل العوض كفي الهبة فزال الدر من قبل الملك
 صيد الادا وزهر غيره مكانه وهي مجازا الا فانه لا دليل على حبي لي عني وكلف
 سعيها مع كاجم لكن صير اليه في هبة المبيع من البايع كاي حقيقت العوض المستحق لانه
 الاجنبى لا يصح ما يبادون ببيعة منه اذ القاه الهبة لهذا بري الملك باعنا الوار
 دون ببيعة كذا الوفا لا البيع خال حيار البايع او المفاضه خال فام العينين
 استري اذ الاولي من حيارا حرم مضمون بالقيمة والاخرى سببه يباح لا تقود
 التمن بحد هلاك احدها فادفع المقال بحد هلاك احدها كذا الوارف قبل بحد
 المقبوض في الضرف ثم استري ونقد لما مراد الفساد الطاري كالمعارن ولو استوج
 او استغارم استري لم يصرف ايضا لان يد الامانة يد الضمان فلم يمتد كذا الوار ان
 ثم استري اذ الذي ليس بالرهن والاخذ في الخباية ما اخذ معايره كاليه ولم يجرى

الضرب والسلم والوفاء في غير المقايضة او في الصرف ثم اشترى قبل الدلالة لافاله وان اجاز العقد دون العير لما عرفت في بطلان التلف والتمن الاول عدم في حق العقد الثاني لا يخلو كذا الواعى عليه الغايبة رايه الصغير لعقد الضمان فان بلغ قبل الحضور فالقبض له دون الاب لانه رسول لا وكل عكس مع الاجنبي جدار السنائي كذا الوضعية منه بعد محمد الغايص لعقد اليد اصله عند ما قبله وان كان اسما للقبض بالادعي

باب لو وثق الابن المودع او ابنه او نسبه في حجره صار فاضلا

بما يمنع المالك والى ما عيب الرأفة في التمن لم يخلو العقد مع غيره او صنفه لا اصله حدار اللغو كما في اراضي لو زاد عقد في الضرب او عرض في غيره فسد قسطه بالامتياز والتلف وجازت بعد ما زاد الاصل وكذا او ارشوا وعقرا ولا تمنع من رد المردود بقضاء على ابيه عند ما لو حذر ما كبر او اقل لافاله صمنا كان المشتري الثاني منع من الاول ثم اسري ولو في البعض كذا لفرق في صنفه البايع الاول بشرط تمام البيع في الاظهر لم يمكن استناد العير بخلاف الخط لمكنه الا برأفرا كما في الخط الكل واعتبرهما في من المخرعة لافاله ومثل المخلوع والمعتوق وفروعه منع الزيادة لهوت المخلية كذا الموت والقتل اذ القيمة لا يكتفي لاستناد التغير كما في الاجان وكذا البيع والمقبض والعزل والنسخ والطعن والادب للبدل صون او مغني ضد الرهن والاعمار والدخ والطعن والحياطة والتحليل لهذا كان المشتري احدا ما وجد المشتري مدبورا او مطوعا او محظا او حلا دون ما عذاه والتسوية في ملكه المقتضوب ومنع الرد لعيب التبديل او حذر المخرعة اذ الصنفه لا يبرر بالضمان فانما البيع وانما استنفق به السارق لم يرد العصه كما صيد مع وحاط والمشتري والشرع بالصون وان اراد بعد موت البعض حاز قسط البايع من فيه يوم العقد لان الاستئثار بدفع ضم الميت والبيع والحكمة استداحت لا يفتيد الرأفة بالسلم

باب العايد

البيع الغصب في ضمان القيمة غصب عتدا واخر من اخر حاربه تبايعا جازيا نقد ويكون كل واحد لعاصب الاخر لان كل واحد مسير والشر لا يوقف احا وجب نقاد اعلى العقد ولقد الوضوح قبل الاجان ملكه الا انه صار فاضلا التبديل من مال غيره

موقوف

موقوف الغضا فاد الجار وكان قال اشترى عبد الحارثي بمصر ملكا ما غضب بعمه صمنا كما في امهار الجارية والضلع على الوديعة اذ المكن سافيا لمقتضى الوقوف لا يطله كما لو رثت لانه من لا يخل له فاذا كان مقررا او لم يخل ما اذا احد المالك لانه فانما تمنع الانعقاد هو مبادله ملكه ملكه فلهما الا حاربه والاخر ارضها بخلاف العقد لان العقد لعاق المثل في دمه العايد في فتح في الاجان لم يخل التدقيق لو كانت قبل العقد لغت وله الاسترداد ويبطل الصرف لان نظمه بالامتياز لا عن قرض ولو غضب من رجل حاربه واخر منه دما يبر فاسر بها وقدم احار بعد هلال القمر حاز وضار مقرضا للذناير فيرجع بمثلها وان اجازتم نقد يضمن انها سالان الاجازات افتقرت على البيع فان ضمن البايع رجوعه على المشتري ويسلم طعن عيسى وقال يكون لمولى الجارية لان التمن هو البايع كما لو استرد العين فلما اراد الضمان على المشتري فملكه من ضمن الغصب فظهر ان الاول ممن قد هلك في يد وكل والله اعلم

باب الاختلاف في المراجعة

اسري يوما قيمته عشرة بعشره ودفع اليه اخذ عتدا ما اشترى بعشره وقيمة عشرة وعشرين ليعم له منع توبه فقال لرجل هما قاتما بعشرين فاستقل بربع عشرة فاسر بها وكذا توب الامر عسا فعال سر بها صنفه وانقسم الربع على المئين فرد بنصفه فالقول للمشتري مع المئين لم يجد مريد جازت خلاف ما لم يدع عينا لعقد الحدوي كدعوى الكالة بالدرك والدوب دونها ولا يخالف اذ الخلاف في عقد الغيار بخلاف سري المتساوية لانها ما رعا فيما يوجب عقدهما ازا الادنى فما القافية دون الاعلى حذر ضرر الغيب على المشتري والتفرق على البايع فيقصر الرد ويرجع المأمور على الامر بخمسة عشر لزمه والغضابا على الظاهر لا يتعدي ولانه لزمه سقيره في البيان وان اقاما بالبينه للسري لاسانه مراده مقصودة وظاهره قد بطلت منه البايع خلاف اليد لقيامه حشا والبايع وان استبراده صنفه لكن اسمها للنفي ولو وجد توبت المأمور عتدا ردت ثلث التمن وتوقف خمسة مئدي اذ لقيامه السبب وهو الرد ولا يتصدق به لان المشتري موقوف عند القطع ولو ادعى المشتري بصفته البايع صنفه رد توب المأمور بعشره وتوحيث بينه المشتري المأمور ويرد توب الامر بخمسة عشر لانه اقر له ما ادعى

انما المراجعة في المراجعة
انما المراجعة في المراجعة
انما المراجعة في المراجعة

وزيادته ولا حاجة الى البينة **باب الاستحقاق في البيع والغصب**
اسري او غصب لو بالحطاط او حنطة فطحن او شاة او كجاشوي ثم استحق
باسمه الحادث لم يرجع بالتمتع ولم يسد الغاصب لانه استحق بسبب خادش
او العوارض عند القطع والذبح منع الاخذ ملك قبلها بخلاف ما لو اقام ان ملك
الاشياء كانت له وضمن لان الاصل للملك من الامتلاك وعلم الحادث كذا الواقف
تخصر ان الراس والكم له واخران الذبيحة والجلد له للحرمة بسبب الذبح والقطع
بخلاف ما لو اقام واحد يدلك كله لا مكان ملك الاصل لهذا الواقف واليدان سببه يعني

لهم وللخارج هناك **باب فضل البيع**
من الوصي والمريض مات عن عبيد وعليه منه ودين الغير ودين
الوصي بعينه **باب** ما الرضا جاز كالبيع وحضه الغير على النايغ رعايه للعقد دون
الوصي لعقد العدي اذ الاصل في المضامير كايديع الجنس خلاف الاداء وان خام
ان علم القاضي دين الغير لم يقض شي اذ الرد اسار يعود هدم الملك وقوته طعني في
غير البيع منع الارش كالزمن وان لم يعلم رد وسرد النايغ ان طفر من او غدرم للحد
وسعين العزم بالسلف والعنق للبدليس اوروال المزايم كذا الموضع لكن بفساد اصل
العين كالبيع من الوارث والمولي لانه وصيه المديون حتى عدي في الملك فساد الاصل
بالذبح بخلاف البيع اذ الزيادة لا يلحق الصنع وبسوء القاضي مع العلم اذ الحجر بالموت
وعنه بغير كاشد **باب**

الاستحقاق في الصرف وغيره اسري اسري فارق عن قبضه ونقد الصرف
او عند الصنفه الى العظام اسع الفساد لانه طار في الاولى كالسلف عبرا
في الاخرى اذ زال بالتحويل بخلاف السلف المحل لان ما لا يحصل لا يفسد بالنقاء
كالابنة اقلوا قيمت عليه ملك الصنف فعلى ليد الملك في الكل وشاع المستحق
في الصنف للاطلاق فيرد ربع الا يرد للفساد وسرد ربع لمن الاستحقاق
كذا الواسري الصنف فالنض والمستحق هو الثاني بعد للسع حذارا للفساد
خلاف الاقرار والوديعه للدعوى الا ان يكون المودع غير النايغ فعلى للمع

ادشاع حقا لتقدير الترخيم كذا الواسطه بطلية او دم لعقد الملك بخلاف ما لو استمر
بحر لحد اصارا للمدادون مجوزا ما القبط في الثانية دون الاولى **باب منع الاستمرار**

اقام كل فرد بالبيع منه او زاد الملك والساح يعني كل فرد بالتمتع ان
كان العين في يد الخصم لان الدعوى في التمر اذ اليد اعني عن الملك وبعده
الترادف والرمم خلاف الكابه لانها ممنوعه او قياس او لا يترادف والخصم سرد
بالعيب على من شأ للصنادق لا عليها حذارا للفساد وياخذ من كل فرد اذ شأ
ان حدث عيب للزعم الا ان يقبله فرد فسد الاخر للجنس بالملك كذا الوحدت
ارش او عقد او زاد اذ لا منع في منع الشرع لهذا المطلب بالبيع عن علم وبضعه
لو كان العين في يديهما ان لم يكن التسليم للفتح في النصف بقوته وحر كاي
دعوى في لشرا من دي ليد اذ الملك مقصود ضمن النقل كذا الوارثا لحر حكم
العيب علم الاخذ لسراة الاول بالزوال وانما الغت في الاولى لحمل المفسد

باب مثل الظرف بما فيه

والطعام والعنق اسري ريت بما فيه على ايها ما به رطل فاد الرق
انقل من المعتاد بحر للعدو ولو كان عشرة رطل من ما حضر الرق ان كان
سبعين بعد قسمة الثمن على قيمه الذوق وقيمة مئين رطل ريت وحيروا عشر
ان كان ما به صرفا للفقير والفضل الى الرق اذ القدر اصل فيه دون الرق
كانه في الرق ما وجد والريت بكلمه المايه ولو كان مكان الرق من
خط بطلته اثناس ما حضه ورد سبعي الرق بعد قسمة الثمن على قيمه مئين من كل
فرد لان القدر اصل فيهما فاشاه كاي في البيع بالثمن متقال ذهب وقضه
ولو كان الرق ما به والريت حسيين فسد بحمل الثمن وشروط المعذور ما
لا يسهل في الرق ولا عقد في عار ما به ولو اسري الاعنام العشر والعقر
الحسره على ان كل شاة وفقر درهم فادي الفيران تسعه رد الكل اذ لم يتم
الصنفه او حط عشر سلكط الطعام بعد قسمة كل درهم على شاة وحيروا في
لزوال الحمل بغير المساوي ولو كانت الاعنام تسعه فسد في فقير عند هما

والطلع عنده بشرط الرواد لم يعال فتشط مافات مالا اصله ضم الحز والخر وسرول
 التسمية والحر والجاوي والبص المدر واسلام المخل والموزون لكن يعي لفظا
 فلم يعمل فيما مر في الاطع جرد ونقص نبات العدل ضد الفضل ولا في ضمهم من
 المقنوض والمساوي ما قل مما سمع والمكاتب واحسه للمالية او ضعف المفسد بالافكار
 واعتبر بضم مسجد غامر وخراب ولو كان مكان الفقراء سبب فسد البيع لان خصه
 الافراد تختلف بالقيم فعات العلم حله ونقصا بخلاف الاولى لهذا اجاز كل شئ
 من العشرة كذا الاكل شابين وبخلاف ما لو كان كل فغير من نوع لان المصنوع قد
 كل فقر لا الخالص اتيار اللعنه لما التوب لا سقص والاسم للكايل دون الحز
 وبالحرف يعرف توب من عدلي قوهي ودادي وقهر من صبري ملح وقهر
 وبالحرف يعرف توب من عدلي قوهي ودادي وقهر من صبري ملح وقهر

باب ضمان الغاصب

لصير غاصبها القيمه يوم عصب كاحه الخلاص والحفظ كالقطع والمولى اخذ
 العين ان غادوت كاحه لا يعيد والى المملك قصد او يبرد ان الماحود او مشله
 ان فان لغوت الفرض والمودع يصير جمع على المولى للوقوف ضمن الامثال الا ان كلفه
 في الضمين للتمه كالوكيل والغائب لا اذ الحظ له كالمستعير او ما جرد الماحود
 سعيد الموقوف وان مات ادا القيمه كالعين بعد الموت والتمن قبله حتى صار
 مختارا للعدا في الاخرى دون الاولى او بغير الغاصب الاول خبر الماحود
 دون الثاني للبراه نسخ الفعل كودع العبد يرد على المولى الا ان كلفه
 الضمين للتمه كالوكيل والغاصب لا اذ الحظ له كالمستعير او ما جرد الماحود
 سعيد الموقوف وان مات ادا القيمه كالعين بعد الموت والتمن قبله حتى صار
 مختارا للعدا في الاخرى دون الاولى او بغير الغاصب الاول خبر الماحود
 دون الثاني للبراه نسخ الفعل كودع العبد يرد على المولى الا ان كلفه
 المولى وباب الغاصب اذ الم بعد ما ازال كودع العبد يرد على المولى الا
 ان يكديه في الضمين للتمه بخلاف المودع للسلطه معنى القوميه حين غصب
 لفقد الملكيه في الحادث والعزم دون بعونها والماحود الاول اذ كل فرد
 مسند اليه عصبه فهو كبيع ما اشترى لا العكس وتصرف بما بين الغرمين خلافا

القيمة للمودع

ادبو

الذي يفر

حتى يوسف لشبهه الاقتصار لكنها بقصره البذل فلا يحرم لو المثل كما في كسب الغنوب وما لم يفسد
 والعين الثاني لكن بعد الاحبار فبلغوا الاستدراك قبله لسبقه الحل كما في الغنوب والولد عبد لعقد
 الملك والعنود راد حتى التحويم لا يعيد والدون النسب كما في المادون والمكاتب لنا العنود راد حتى

باب بيع فيه شرط ان استري على انه خبار او فلاح او صايد جازا حاقا بوصف بالاميل في

الملايه كما في الرهن في الكفيل كذا طوب لبون عند البعض خلاف خايل للتمن عن العزم
 والمضامين وميل في الامه يجوز ايضا حلا على التبري سيما البائع كالفنا والنوح او فقيت
 في المراه لا الشاه والقول لميل في عقد الوتر في الحدوث فان حلف رذ الامان فخذ
 ما ساوي ادنى الوضعية المذهب الحاقا بالمسئلي العقد وفي شرط العكس حلف البائع
 ان قال زالت عندك لدعواه قرب الحدوث ويبري النساء ان قال ما زالت طليهم
 ان قل من كثر للتايد بالاميل ويبرد ان ملن من لا بشرط يكون البائع على المذهب الحاقا
 للتعسف في قطع الخصومة دون التوجه وقد مر في جيل

باب المين في السعين

استري الضيف فالضيف قواي الغيب حلف البائع مينا ان حاصم في الكل اجتماع
 الدعاوي كما في القسامه وفي كل نصف مينا ان افردته بالدعوى قصر الحلف والكفر
 على الدعوى والحكم خلاف الاقرار لانه حجة بنفسه بظهر غيب الاول في الثاني حرون
 بلا علس لجواز الحدوث في الوخاض احد العين وردت الاخر عند عهد الخلافه وقال ابو يوسف
 ان الحدوث للصفه حلف في نصيبه حسب لانه اخذ الحال والوقت والباب اقوى بميل
 الكل خلاف الباعين والصفقين لبقاوت في التورع والحدوث وحده احد المتناقضين
 خلافا ووقا وحلفه لا يعني حلف الاخر كما في الكفيل والاصل خلاف عليه خفا والسياسه
 خري في الاستخلاف دون الحلف ويكون له يعني لان ما سمع الحاق بلزم الاخر كالاقرار وحرون

باب بيع العروص

للمستقرض جاز شرا ما عليه لا ما استقرض عكس المقرض وان لم يبي الجاوي وعلم بكونه
 في غير النفود اذ الملك كالمسلطه اذ منع القبض وحرف الاحل لشبهه القايده الامتنع
 بالقبض لا يزول بالقول كما في الرهن مكان الرهن فاذن فخر ببيع شرط القدر في الحلق

حد اذا الكافي بالكافي خلافاً لخصا بقاص الدين للشاوي سقوطاً ولو وجد معينا او لم
يرد اذ الفرض منوع والمبيع هلك وزد المثل كرم أبي يوسف لا يفسد القبض ولا يحري ولا ارض
في المجلس حد اذ الربوا ولا في جنس التقدين اذ لا البيع مثل الدين مبيعاً وضاملاً بنفسه و
الارض منها روى الخلاف الغير للعكس ويقوم الجوده والخوف لما في الدين المشار اليه في العين
وعنده وان وجدته ستوقاد لعناد الفرض اذ التسليم على الخلاف من امتناع البيع قبله
وذلك في المتلى حتى اعتبر عارته اقراضاً ون غيره وقصر المسمى دون التفوق لعدم البيع
لا بعد لطلان الصرف الآية الفلوس اذ الشرط بقصر احد هما حد اذا الكافي الكافي
كلها لا يحكم الصرف لا التمثيل لحد الوباغ ما ادعى فصدق انه زور بطل في غير النقود وجاز
فيها في المجلس لا بعد هذه الآية الفلوس مثله باع ما في الوعاء وليس فيه شيء

باب بيع الغنايم

للانعام وامنيه بيع الغنايم رعايه للاصلح كما في المن والعسل ولا خاصه بالغيب فلا يصير الحكم
حتمياً لان بينها حكم حتى لا يحز لها الشر انما حيز في الاظهر كلقاضي من وجه لبيامه مقام
الميت الا ان يثبت لها كما في الرسول فيرد ما بينه دون الاقرار لسناد لاله النظر كالي
فيما باع الميت لكن يغزل به كما لو كل خلاف الوصي لعدم التصبر والعزل والخوف لما في الغني
ما يقصد حتى كان الاحد بالشفعه بما قبله الخيار اسقاط الخيار الشرط لا الرويه
وباع في التمن بعد القسمة لعسر الرجعة والنفق كالفصل في بيت مال الخراج ان باب
الحند ومال بيت الزكوة ان باب الفقيه مثله بان حيزاً او مستحقاً اذ العنوم مبالغه خفيف
لهذا عند ديوت المال كان الجري في الاول والعشر والمخسر في الثاني والتركاهم في
ثالث واللقطه في رابع فصرف ماله الاول الى العزاه والقضاء والنقود والمساجد
وما في الثاني الى الفقراء وما في الثالث الى يققه المؤذي وكفى المؤذي وعقل اللص
وما في الرابع الى الفقير بشرط الضمان

باب بيع المنبه

لو استري احد عبيد او نوسين فسد لجل يورث بوا عاصد المتبني ولو فضاها ملك
احدهما والاخر امانه وفا بالعهد والادب بعد زوال الشكر والضعف وتعين
بالموت او لا يريد ايرد احي خلافاً للعنق المنه على انه كالرد في الحي ولو ما مامعاً غرم بمقتضاها

للشروع

للسبوع عند فوت المير ويقول المشتري وقبله المقتضى ملكاً لانه الضامن دون الباع
كما في المعنوب والمودع وانما اعتقها غنى بهم وان اعتق منها لم ينفذ للجمع وبين الملك
وغیره وان اعتق معينا فصدق المشتري لما مر وتيقضت الباع على بيع الاحرمين اذ
ملكه في العين واجز محتمل الكمال شبه المشتري من الغنايم خلافاً لعتاق الموهبي له بالمهر
قبل بيع الوارث اذ الشك في بيع الملك في العين وهناك في الردال وان اعتبرها كل واحد
عتقاً والخيار للمشتري لما مر ولو ارته صدق خيار الشرط للخلاف في كل المجهول دون الراي لذا
لو شرط الاختيار لكن لم يسمي للجواز اذ الملك ما لاختياره فلا محمل ولا يراعى كذا في شرط احد كذا
او جليلين او جليلين بخلاف الاول لكن فيما دون الادب اذ الاحكام لا بعد والاعلى والادنى والوسط

باب من العيوب

اوام على الباع يكون على العيب عند يابعه وهو يقول خذت عندك زد عندك للكله و
المطلق وهو على يابعه خلافاً لحد رجم الله لمرعياً على النقاد باطلاً او حد اذ فوت الطاق
بتقيد الكديب كما في السقعة والاستحقاق بشرط الاغاده في الامحاد الاولى قبل الحث
والخامه كالمالك في حاله اليد والمشتري شرط السيراه من كل عيب لا يرد ما حدث قبل البيع
حالا فانه تجبها للزوم الذي به الملامه بتقديراً فائماً من عيوبه لا يبرأ اذ كان القول عند
اما في الحدود كما في الدين لا يلو من كل عيب به او يحدث والدين اذ الاول بتقيد القيام
من الاضافه والوسطى ممنوعه او فسدت لعلته اصلاً كما في الجبل والعضو والاخرى قبل
السبب ولو اقام على ان يابعه قال في الجبل والعضو والاخرى هذا ابق فاستر لم يرد لانه
ابتد الرضا لا الاقرار لذ ابعث على ان يبري من الامان للشك في قيد المطلق القائم به
ويعت على المحرم يبري من اباقة او على انه ابق يبرد للاقرار القول جواب الاحبات يعني
عود مافيه لا السوم لهذا يعكس الحكم في شرا الشامد ولو قال ان لم اجد هو ويا كان
القول للبائع صدقاً لانه وان اقر بالوصف فقد انكر العقب ولو اقام على المشتري انه
قال للسايم لا عيب به ولم يمنع الرد جلا على التزوج حد اذ الحمل والحال كذا في العين
ما لا يثبت ضد الدين وما يحدث لهذا القول كل الناس اعتقوا عبيد هم فاشترى عبد المعتق

باب الحنايه في بيع الحمار

لو حيز من فيه خيار الشرط دفع او قدي من سيقوله الملك لانه قديم او مستند اذ الموهب

صند الاستيوانيت الملك القاصر دليل ملك المكاتب فاعبر القصر فسخا والامضا المصادقا
في حقه كما في الكتب والولذ لهذا الواضي بعد السهم بيع الحراج وبعد المفرض مع العيين جاز
من كل المال هل يوزن بدو الحجر والاجل لانه دفع العذر وروا الطلب وذلك بالدرهم في الشرط
دون الروية فاعتبر اسيا في حقه كما في الفري من دوي رجم وامر بتت المعنى فلم الامضا
اختارا خلافا فله الشرط ولا يرجع ان كان هو المستري لانه عدم بالرضا او كدوت
الغيث في يده وان كان هو البايع يرجع على المشتري ان حفي في يده كالتغايص مع ملك
لكن ما مل الامر ادا لا كراحيان كذا الوحي المشبوت قبل القبض لما مر الا ان الرد بقدر
الرضا احتيازا لانه بيع احد خبا بالغيث صند الشرط لا يمنع تمام الصفقة لما ورد بالحكم
بيع الوحي فلا ينفك عن الفقرة الزكاة فلو قد انا تم علم بالآخر خبرا بزيادة العيب بالارض
كما لو لم يعد وكما يستمر له الملك بعد ما اوبى دفع النصف لان الزايل بالعدا راجع في العاق
والعدا اجاز كما لو اوى منها وراى اخر وان دفع بها تم علم بالآخرى استرد النصف فدفع
بالآخرى او قد بها لطلان الرد والارض المشتري ولو حفي عدم تم علم ما ولى فان فدى الامر
قد بالاولى لزوال الحادث كذا ذات روح مات والا لزمناه وان دعى البايع بالباقي فلا يصح

باب في العيوب

محتار خلافا في العيوب **باب البيع**
مكمل عدت منه مثله لو اقرت محل الارض المشتراة كذا قبل القبض لم يعد اخلار بوالا
شرط ونقد بوالقبض عقد او الظاري مقارنا شبهه الشبهة لهذا الوصل المبيع او حن
الفاقد لم يفسد فربعتا ما جبت ستراة منه او امهوت بقدر التمن ويسقط قسط الحاد
لو انقض البايع حدادا لاهد اذ او نولي الجاني وهي ملت المسمى في مقرر عام ان كانت فيه
كل فرد في يوم العقد كنهه اما دت يوم القبض والنصف في عامين لا بد ساهم الارض
لا لا لخل كالسط ساهم الجوه لا الام وعلس ابو يوسف فاسقط الربح في الاولى والثالث
في الثاني ولا خيار على المذهب لانه وفي بالشرط ولو في سيرا ووب في به التمن بعد القبض
لا قبله اذ لا لنا المبيع مبيع والبايع لا يصح ما يالا ان الفرد لا يلى طر في المبيع صند المبيع
ومصدق بفصل الحادث على المقابل لانه ربح ما لم يضمن ولو بشرط التمن العام في شرا
الارض فخرها البايع عبر بخد خط الارض ان نقص الثبوت والافقد في مونه ولو وجد
هو فواي عينا احدا رشده في الاولى ان لم يقرض البايع كدوت البيع ورد الكل لا المخر

في الاخرى صند الاول جدار تعريف المتحد اعتبارا بحال القبض كما في جوال صنف خلاف
فربع الفصل والتركيب عارض لهذا الشاه تطلب او قد عند البايع ولو كانا عند المستري لم يرد
اصلا للزيادة اذ الما ليه بالحدوث ولا يسط عند الما حفي ولو قطعت يد العبد قبل القبض منع
المستري الفاطح بالارض حاله ان امضه اذ عضوه مال كما في والنوي عليه لانه فانض مد
الحافي فصفى الاباع حداد وتوالي التمانين خلاف الحواله لعقد اليد اصلا ولو استري
فصنه او استري بعد القبض او الحكم بالنصفه كذا بعينه بصدق بما زاد عليه نصف التمن النصف
لربح ما يقين اذ العبد لم يصير في حن الله احتياطا دون الذهب للعدم لا يلزم عموم الزم
بيع المستري فاسد العوم الحنت ولا عموم الطيب في ربح الارض قبل القبض لعقد عود
الصفقة كذا حال البايع بعد الصفقة او عدم الملك فوق عدم الضمان ولو لم يضمن للعلم بحر
وان سلم في المجلس لسع المعدوم كذا الوباغ الحافي بما عليه كذا وسطا قبل الحكم ولو صاع
عليه ذلك جاز شرط التسليم في المجلس لانه قابل اليد او النقل مشروط ما كاحي حوالا
رضي الله عنه الصرح عليه اصفا في القفه والحرف المشي مارا البقد مبيع ما زال العبد يحمل
والمير عرف العوض قد حرو عند محمد رحمه الله النوي على البايع اصله اتباع عرف قلب
الصرف او راس مال السلم فيسقط نصف التمن لاصاله المبان وقيل لا كما لو اوفت

باب في البيع لعقد القبض

اختلاف البان امام على شرا الدار من ذي اليد وهو علس فخر عده
الله بعض بها خداد الامه في حال كما في الدين والابرا والسبق لري اليد والدار الخارج
ان لم يشهد واما لعقد كالايراد لا حاجة او باع قبله وعلسه ان يشهد وابه حدار بعض
اليده وان قاوتا التمن الدار لري اليد ان راد في الاخرى لما مر في الاولى لمساكم
التي نفوت البعد او القبض للخارج ان زاد للعكس اذ القبض المعاوض في الاولى للاد
وفي الاخرى للاخر اذ او قبل الاول هذا اذ العوض اولى من بصر اليد وعندهما معا في
الكل اذ العتران حال يدل ليل القبض الطهر لا يلقي للابد والسبق بخود والدار عشرين
فاشبه دعوي الاقرار والحكم لو اقام زيد على الشرا من عمرو وهو من عند ذي عكست
مالدار لزيد عندهما في الكل لعقد المعاوض او حوالا البيع قبل القبض ودعوي شرا
البايع وعندك ان لم يشهد واما القبض يقضي بشرا زيد ان كانت في يده رجحا للتلقي بعد

سبق عمرو وادامسداها اليه وبين زيد وهندان كانت في يد عمرو ولا بها خارجان
 ادرد الرعم بالتعارض عند الاول ولعمرو ان كانت في يد هندا العقب المغاير للاول
 وشرا زيد قبل القبض وان شهدوا به فالدار لعند ان كانت في يد هندا ترجحا للسلبي
 عند سبق عمرو واد القبض المغاير للاخر وجعله للاول فحقها نصرا وان قبل ولو زيد في
 البايع ليعبر العقود ولو كان المدي عسدا او التعارض دعوي البيع فعدهما في الاول
 بلعوا الكل ان كان في يد هندا وما عدا عقد دي اليد في البايع للتعارض وقد
 البعض في الاخرى بلعوا عقد عمرو وان كان في يد هندا وما عدا عقد زيد في البايع لما
 مضى وعندك في الاول بلعوا شرا زيد ان كان في يد هندا العقد البعض عقد هندا البايع
 اد يد عمرو ويومعهما دليل سبق شرايه وسعيه حق الغيرة الا ان قبل القبض فرج زيدا بآراء
 حقه كما لو اقام انه ابنه او زوجته وهما اقاما بذلك للغير ولا لغوي في الاخرى اد لا يملك
 سعيه او وضعه ضمن البعض وان اقام زيد على البيع بقضي به عندهما لما مر وعندك
 ان لم يشهدوا البعض كان في يد زيد او هندا فذلك ترجحا للعقد دون كارج في الاول
 وان عكس عكس في الاخرى لان كارج اولى بشروط المحرود وال في الاخرى دون الاول
 اد اقر لها زيد بالبيع ولا عكس وان كان في يد عمرو بعض سعيه منها بعد شرا منها من
 لا يمين كما قبل عكس كارجي للتساوي في التدرعما لا صور وان شهدوا به بقضي العقود
 لان عمر احدان كان في يد زيد او هندا في البايع ادا العقد اولى لصون من اليد
 ولو اقامت على البيع من زيد والبيد له لغا الكل عندها للدكا وبكاد البيع والشرا معا
 ان لم يشهدوا البعض لعمرو ويوفت القبض ان شهدوا به لم يملك في لان زيد الاول
 مشترو منه واول بايع واخر سترهنا لما مر ولو اقام كارج على شرا او بيع من خارج
 وهو عكس فحقها عندك كعقد والرجح يجمع الاول ويمنع في الاخرى لما مر ولعالمها
 اد الشاهد لاء او غافل وعندها المالك دون البيع لشك في الزوال خلاف

باب في الشك في المالك

ما يكون احاد في البيع او لا اثار العبد من البايع واجرم بحر للملك العين بل
 اولى للعدم واعتبر ما رضى غير مقبوض ولا مطروف ولم يصرف ايضا لان المنفعة كانت
 باليد وليامعها اصل لا ياب عكس الا حني كلا سوطي طر في التملك يد ا ولا يجب الاخر لبقا

الفان

الفان او قوت التسليم حتى يارق الطبة في فتح البيع لا يلزم قوله من يعمل في لان لم كان
 اد لا في ملكه والاستعمال فبعض دليل الغصب ودا اولى من طنه او خرفه ما مره ولا استيجار
 البايع لتعليقه حرفة لعقد العذر وانما سقط الاخر للموت لانه فان التسليم بالبيع خارج
 استيجار للحفاظ ادا الواجب قبل العقد لا يجب بدكا في الاذان وارضاها الولد وحده الله
 خلاف المودع والمستعير لعقد اللزوم ولو اجر المصنوع من الغاصب جاز لسد له كما لو
 امرا او اجار نصبا خلاف البايع وبطل الفان بالعقد كذا بطل الاخر باستناد المالك خلاف
 اجاره الرهن من المرمون لان مضمونه لا يثبت عنها كاليك بطل التحريم كما لو اعاره وبطل الفان
 بالاستعمال اذنه المالك المنافي خلاف اغان الرهن من المرمون لانها تمسوا الغصب ما دونه
 في اللزوم فمات حال الاستعمال بحانا لما مره في غيره بالدين لقيام اليد عند التعارض
 الغير لغوت اليد وان في الحق حتى تقدم العروما كذا الوكيله بالبيع وبطل الفان التسليم
 لان الوكالة لا تصح اليد والشراء اذ تحت لا تسليم وغرم ثلث الضامين استيفاء وثلث
 انه لا يبرأ بالاستيداع لعقد البيع في الثاني

باب بيع الذي

لو اسلم او احرم بايع المحرور والصيد او سترهنا او محر العصور قبل القبض فسد حذر المالك
 يدا وسقط جازا باليد قبل الفسخ في الاظهر لزوال التعارض كذا في الشرطه للمالبية فابيه
 فاعتبرت للبقاء ون اليد كما في الاباق وان اسلم الامر او احرم لم يفسد باليد اولا
 في المأمود كذا في الجلد ولا غرم في المقبوض جذا جمل والميت في يد الوكيل ادا الاخر امشي
 اليد حشا لا الملك بدليلها في البيت واولا يفسد اصله الاستدلال الوكالة انتهت فمكنا

باب

الافرن بعضا الدين لو كان افرد في مالك او بيع به عبدك او ارض او صاع او اثر
 بالامتنان لم يرجع عليه المأمود وان حلف الدان انه لم يقبض لان مني الرعم قومن قد
 الدين او شرا حذا ذلك الغرم قد انقضا بالحكم بالدين شبهه بقدر الوكيل في شرا حكر
 البايع من اعتقت قبل شراي لا تمنع الفسخ الا ان يقيم بينة مفقضي على الدان ليعتق في
 الاموال زوجة فاشتباه احد هما لظهور السبب في وجه الخصم بالعاقبة العبد في الضل
 قدرا الدين في البايع حسب المستقرض من الادا لهذا الواقر ان لا دين فسد الصلادون

البائنة ولو قال اقض بئك ما لوديعه او صلح عنده علميا بجمع على المودع ان اقربا لا يستل
لانه صدق الاول من فرضه تبسيع وان قال بئها به او ادهن لم يرجع ان المودع ان العوض
لانه في العقد وكل وقد البر له واليد في البذل يقع التبسيع والقرض الا ان يعم منه
مقبول في حقه دون الدان اذ لا حاجة فيما فوق التبسيع كالمالك في حاله اليد كلاف
الاولي وقوله اذ فح العاقبة لانه على ان يضمن كالاولي في العمل لانه قيد بالقضاء كان
عند ما دونه ونقصها صناديقه كالخري لان فعل الغير لا يضمن مقيد بنظره على وجه
يسكنها **باب** **الحب** **يوح**
ان شأنا اولاد اعني اعتاق البايع الحاكم او تدبيره او حرمه الاصل قراي عينا اخذ الا ان
للاعتاق في فدية او الاطلاق ما نشأ العتق مجانا اذ هو كالموت اياها لا يحسن عكس القتل
والعقل قبل الزيادة باعتبار الخلاف بينا او عرضا خلاف الطبع اذ اطلب الاصل كذا كان
لزيد اعتق فمضى فليت زيد في الملك لما مراد زعمه سفي لا يعتاد والعقل للموكل فارتد
طغى من مبرونه لكن مضمونا بالعود الى المصدق للحوقة اقرار الابرير والعقل مقتضاه
كما لو لم يكتب ولا شيء له في يعتق فاعتق لترتيب النقل على الاعتقاد وتأكيده كجهك
فاعتقت كذا وبرزوا استولوا فبعتي لانه لا معنى للاعتقاد كذا العتق على الكون لزيدان
صدقة اجاز اولم يحجر لانه كالتاقل معني الاقرار وان لم يكن بنفسه بل كاعتق في حرمه الشاه
صل الملك وان كذب به رد العبد للعود المطلق قبل اللزوم كما في الشرط والرويه وان
كان بعد العلم اذ الاقرار ضد العرض لا يحسن الملك فلم يحسن ايضا كالاستخدام

باب **طوعا** **مشار** **شبين** **هما** **اكو** **احد** **مستوي** **الحق** **والمصراع** **بغير** **فان** **لها**
بتعصب فرد لشبايع البعض بالحد البايع ما سول قبل العقل شبه البذر والالتقا
خلاف التوكل للضاد فصد للفرع كالبائنة بعد المنع بعينه هنا ونمته في الاول
اذا هو بعد سقوط الحس عصب وويله استرد كذا ان يقض فرد بعد الادخار ولا يبيد
المستحق المحوري خلاف الفاربي في الاظهر لعقد الاستحقاق وقيل ليس لبعض البائنة
لعقد البائنة اصلا كما في العصب والاسترداد والرويه والتملك
باب **تفريق** **الصفقة**

للمر

استري سبين لف وادي الشطر لم يقض شيئا قبل بقا البائنة كما في التاجيل والانباء
اد الصفقة واجتهد حد او البيع بالحصه والعوض كالقبول ففريقه نفوت الزواج خلاف
الرد بالعيب بعد العوض لتمامها صد ما قبله والرضا ضمن اليد ليس كذا عندك لو فصل التمن
ترجحا للاحاد بالعقد اذ هو الركن دون الغير بخلاف الرهن في قول لان البائنة مضمون
واعتبر بالقبول لنا الوعد العاقد وقال كل فرد استر ساد التاخذ اذ هو كذا
وعباد من داود اس في انا لم يعقب بعنا واسترنا عتق واسترنا لما مراد الاول
الحا لا تعد يد بيد بل بالي واجل ونصف كذا الوعاب احدها لم يعقب الحاضر شيئا لما
مرا لا ان ينفذ الكل فمقبض النصف عند اي يوسف كالمو لم يعقب والكل عندهما وحسن
بالنصف لا ينفذ كل او كل اذ شرط قبوله او معطرك كما يجب العلو اذ لا حرج في حقه كان
التلف والكلف على البايع بوفير الخط الغائب بخلاف حال الحضور والاتفاق على الشريك
والامانات لان ما في الحزم ضا فذونه تبسيع فتعذر الصفقة مفصل البيع عند التمن
عند ما اصله شيوع الفساد فيما باع خلا وخمرا او بالف نصفه بالنصف والباقي بالباقي
والحرم ولا يفوق في قبول ولا قبض لا استسقاء ما لم تعد دله اذ المستاجر على القبض
بعد فوت احب السهرين دون احد العبدان اذ العتق بمقد نفعه والمنافع لان

باب **البيع** **يقع** **مع** **بيع** **او** **غيره**
فصولي باع من شخص مثله من اخر واحضر معا فقد كل عقد في النصف وما بالعدل
كما في الولي بخلاف التكاثر لا سماع الشريك وحبر الفرق الصفقة والمردود للولي
دون الشريك عكس ما قبل الاجاز لانها كالحكم للتاجر حين يفتح المزاجم في النصف كذا يبيع
واحد من كل واحد في الصحيح اذ الصفقة بالعنوان كما في البض او ضمن النقاد كالأوجب
الولي او قبل وقد قد كذا امينان فيما لا يقسم للصحة مشاعا عند ما يقسم كخلا البعض
العصبه خلاف القرض والصفقة لعقد البض لا في الخيار والله الموفق وصفا ورفعا كذا
يبع وهبه اذ الملك الاجاز وفي مقبوضه عند ما فني كاتبات هبه المقبوض لا الهبة
والعقب في بعود هبة للمقضي المنا في العقب كذا الاجاز ان عند نفوت التسليم اذ
للمهاية في غير المعقود زمانا او مكانا وسند الهبة فيما لا يقسم دون الرهن والاجاز رجحا
بالصفقة والحرف من الاجاز والرهن والبيع دون التكاثر ترجحا بملك العوي او الورود كذا في

خره وانه ويروي بقادها كما في شرا المراه لعقد الناي كما في الدعوي والعقود
البيع ترجيحاً بالنفوذ والمورود كما في حال الشطر والدعوي

باب البيع الفاسد بملكك عند البعض
كلا يزول بحا نا ادحى القيمة بعدة لكن العقد لا اليد والاشط القيل فليكن القلمه الظاهر
اد الحزمه لانما في الحاجه الا من خيار البايع ولو شهد اراعيه لتقام الرضا كشرط الادان
بالفرض وشخص بحواله الفساد الا ان يطرح الحق بالث ترجيحاً بالعيه والفساد على الا ان
اد الفساد كالعيب عدرا الا ان سطل قبل الحكم بالعيه لرواي المانع كالعيب العجوز
المفقود منه وابه من منه للمقابل كما في المقابله دون ما كان عليهما ساه لعقد ما
اد لا يقيده قبل التلف ولا قصاص دون الوجوب كذا التفصيل في الرهن الفاسد والاحاق
الفاسده لكن في الاحاق الفاسده بملك حان ادون ضد البايع اعتباراً ما كان يزوي
بحسن في الكل سدوايه من الممن للمقابله بالنقد او ضمن القصاص

باب الاختلاف في

الموت وقت الحمار اختلاف بعد التث في الاما في الموت في
الثلاث في المعلوم عن حمار النايق فالقول لمذعي الاما في الجواز اد الموت والفتح
والضمان خلاف الاما في البيه منه لحوطها الملك والعزم خادها او غير غير مفقود
وشهود الخصم منه الحاريج غير الظاهر واراد طعن عيسى ولو انفق على الموت واحكاما في
كونه في الثلاث فالقول لمذعيه شهاده الموت وحكم المال ونسقط الاخاله الى الاقرار
اد قابل الاتفا مسنيا والسبه للاخر لا سلبا حادث القيل والزرور ولو انفق على الموت
بعد الثلاث واختلفا في المقتض الا جاز فيه فالقول لمذعيه شهاده الحياه بلها والسبه
لمذعي المقتض لانه كاد ان يطلق ضد الظاهر وعلمه لو انفق على الموت في الثلاث و
اختلفا في وقته ايضا اد الموت بسبب للنقض والقيل والزرور وخادق والبايع سلك
ولو لم يمت واختلفا بعد الثلاث فالقول لرب الحيا ملكه الانشا والبيه الاحول للعدم
ولو كانا الحيا فالقول لمذعي المقتض لانه النفود والورود والبيه لانهم للعدم
وان اختلفا في وقت القيل والبيه للبايع لانها السابق ان اوجت دون الثلاث كما في
البيع والكاح بل اذلي الامتناع المكرر والمسل ان اوجت بعدة اد غير التحول فصول وليس

بالقتل عقل هنا للتكاذب ولا بالقبض غير في الاولى لان دعوي القتل ابرأ والاعراض
اهد اذ للبيه نقلها مبيعاً وان اختلفا في وقت موت المقتوب كما للبيه التحول اد الغيب
في الثلاث لم يوجب مما مالوكن بل ضامنا والمحل وسيله لا يرجح بسببه كالموت والمستري بعين
منها م عليه اذ الغيب ضد القتل لا سفي البيع ويوم الموت ضد يوم القتل لا بلغي الحكم في
تافقه دعوي السبق واعتبر بالاقامه على عقد بعدة

باب الكل بعد او يقصر

استري على ان في ما قبل القيل وحف وامضى الفضل والقبض له وعليه ان كانا قبله
اد الكل كما لا نشأ لا يام قبله والمحل كالحراف وقاما الاثنان والشروط ولو استري فمرا
منه ما بعد الكل كما قبله لانه منهم مالم يبيع حتى لم ينفقه التلق ما انفي من الزور
التبدل مالم يحاوزه ولا يعلم الحدوث في الملك فان قابله الحسن فسد منه في الطاري
حال الا يام اد النفس كالا نشأ ولا يري سبها ما لغير والمثل ملحقا بالتمرو والوطيه ما ساقا
في الماين حتى المنفع دافعا للوط بالوط بان التفاوت في غير البيع اد فوات الاسم مانعا
لحقا في العزود قبل الجعل لانها لا نشأ فادالما بعد تصور الشبه بعد احد شرطي
الحله ولجازاه اد قطع يعقوب لطاق الحسن المطلق بالقاصر وحسن الامام رضي الله عنه
شرط التمايل بحال العقد كغيره اد ثوت الحرا لا يروى ثوت الكل فحديث سعد بن المسالك
داود او حديث ابي سعيد حذاء في المشهور بالاختار اد التمر بالحسن والوطي للوصف حتى
اختلف بين التمر بالوط بلا عكس مجازا لاختلاف السبل وصار كالحديث بالعقود والرخو
ما عكس خلاف الدقيق والمثلي بالفتح اد نفا ونا يحولم لكن ضد الرطب اد يبيع فيها دون
اما النداء غا حطصا واسنع الاختار اد لا سباع الفتح النفا من اد الحل والقيل والحاو الجبل
بالجواف ان ابايح المراجعه والتولية في اللزوم الفصل العشا كما قال افعيا من الولد والبن
والصوف والتمر ضد الكسب والعله ما يامها حاصل الامام رضي الله عنه يسما في الرج
المستغرق وان لم ياب العيب الفاحش السماوي على المذهب كالا عوار والاصهار
ولو لم يسل حتى ولي اوزار فزاده البيل الثاني وانقص ما لا يحري بين الجبلين للبايع الاول
وعليه لمعبر العلط وما يحري للمستري الاول وعليه دون الثاني اد تناقض الاختار
في الكل واعتبر للتقادون الالتزام وحكم التولية والمراجعه فيه بامر لا يلزم ان ما وكن

كأنه ما جاز ولو لم يفاوت في الليل الثاني ولأن بيع قد جرى بين العكس قبل اللوط
فقط في التولية خلافا لمحمد رحمه الله فلا يملك موصوعا إذا باصل البيع بالاعتباط كما
في النسخ ولو حيط في المراجعة خلافا للعقوب ادعى قدر الربع لا قلب فلي التغير

باب المبيع فريد بالولد قبض قبل العقد
والرضا فولدت ثم كان أحدهما باطلا حتى الحسب الرد ما العيب لأن القبض بعد من المثل
كما في الرهن والولد منع فيه البيع عند المجهه حداد الرهن باصلا عما كان لا شرح الصعق
الحياطه وتكون ادش عيب الام في الكل اذا لا قبض للولد وان لم يكن شي منها استرد بها الباع
لأن تعلق الحسب بالام اليد حيث يوزن وتيسري الى القيمة فيسري الى الولد باعتبار الحره
كالرهن والرق والدين والتدبير خلاف الوكالة والحنايه والركه بعد الخول والاحاقه
الوصيه بالحكمه والضمان لعقد التعلق او التوكد فان ماتت عنده أحد المولدين
شأنه فسطه وقسطه فاما الجرحه من غير منسوم على قيمتها يوم العقد وقيمتها الا ان كانت
فيه نصف عشرو فتمتة ونقص الولاده عشرا احدى عشر من احد وعشرين او ترك محمد
قسطه فاما الجرحه دون ما جرح التام فمقتضى الفسخ فبعد أحد الموت شبهة ولدا الرهن فكل
وان مات الولد احدى فابطل التمن اذا لا قسط له قبل القبض الثاني او ترك لغوث كاسر
لكن بقسط المقتضى ان يقض اليد عند الملك لا يبري كما في استرداد المبيع فاسد او المثل
وقبل القبض الثاني لا يرد الولد بعينه الا لعقد التمن حداد يفرق الصفقة وبعد رد
الولد بها والام بعد الحادث عنها اذ قال كالكل مضمون فيها دونة حتى رده العاصه
الولد دون الام والمودع كليهما والاسترداد كالرضا بطل المنع لا الضمان وقسط
الولد جزم من احد وعشرين وقسطها تسعة عشر اذ الحرف ان يراجع الولد فتمت يوم العقد
بقيته يوم القبض الثاني رغبة لوقت السبب وحجر القبض بقيته يوم الاسترداد
كالارش والسم لا يمارا بعدة بغيره على المختار في العصبه بغيره اختلاف
السبب واليد كخرج الغصن والعقل والصوف اذ غصب المخطوع لا الارض وفيه
الام منع وقلب اصل ولو تساوى الولد لهما بعد الاسترداد رده ما تلتك الام الملتب
الا نصف عشر فان استرد الام دون الولد فله حق الرد فيها دونة لان القبض بقض
فيها واعتبر حادثا قبل القبض في حقها بعد القبض في حق نفسه بقسطه من المنسوم على

متم

فتمتة يوم العقد وقيته يوم الاسترداد لغرض المنع كما قيل فان كانا سوا فردا بعيب
بالنصف تم زاي بها عينا بنصفه النصف وخرج بسدس لخر اخطاء التورع خلاف ما لو
استردتها والمنع لم يوجب العصبه لا العقد عكس القبض يعتبر فيه الحقيقة لا ظاهر المسألة
عكس العقد حتى لو قورم محكما ثم بان عيب خط قسطه في العصبه دون البيع اذ المقصود
به عرفا كالمشروط فان دفع العالم بالعيب وان عكس لردده بالعيب لا سقام فضه لم
ويعد الاستناد في العدم دونها لعيب الولاده لا بعد رده للاتحاد او رضا الباع
للاستقاط فيرد بها بقسطها غير منسوم بالولاده لحدودها في قبض بعد ولم يفسد
عكس ما لو استردتها هذا الوباغ بها عيب او مات في يده بعد قبضها غير منسوم الحادث
بعد موته لا قبله بل بخير بين غنمها او قيمتها حين قبض ولو لم يلد لكن اعوتت ردت العيب
القديم بالنصف جبر ان كان البايع استرد قبل العقد والكل شرط الرضا ان لم يكن
لأن العين وصف بمن يقبض باصل القبض كما في العصبه ون الذي بيع العقد العاصه
والاسترداد رضا ما حادث حتى لو وطيت ثم استردت ردت العدم

باب الاختلاف في القبض
ادعى المستري ان البايع قبل المبيع قبل القبض او ماتت في يده وادعى البايع ان المستري
قبل او ماتت في يده فالقول للمستري لا يدارى حادث القبض والقول للبائع وسيلها
والبينه للبايع لانها مضمونه كما في العصب والمالك والدين والابقا او قبض القبض
اصلا والمستري يفسخ من يمينه كسبه الرد والموت في العصب لا ان يسبق تاريخ المستر
لسبق الفسخ والاستق اينا نا اوطي من الاقوي بدليل مع غارضة من اوجهه وبهتان
فامر في باب الخيار اذ عا طعن على ادم الموت هنا تمت ومنه ميف وان اختلفا
في قبل المقبوض فالبينه للمستري ايضا لانها بقت القيمة في المقبوض فامر الفسخ في عيبه
وبينه الباع لا تمت شيئا ولو قبل المولد قبل القبض امه او عكست او بعض الصفقة
بعضا وامضى احد القابل لكل في الادبي لا لكل اصلا وخطا اذ لا يهد وقطع اتحاد
الملك ما افرق الضمان بدليل مقبوض ومغضوب محي على غيرهما سيما والا هدا
بعينه خطا ما اوراق الملك من الفسخ وبالقسط في عيبه اذ العاصه بغيره اشري
عبد او عينا او بخلا وشعيرا فاكلاهما

الموت قبل

باب الاختلاف في البيع

اوام عليه انه استرى طليسانه فبيعه بحميمه واقام هو انه استرى خفيه ذلك
وفلسوة بقميصه والقيم سوا عقد ادعى شرا الطليسان نصف الخفين
منكر فبقي به في نصف الخفين بنصف المبيعين ليقاد قضا الطليسان بنصف
الخفين لمبيعين ويرجع في العيب والاستحقاق بما يقابلان

باب في الاجنبي

لو ان كان السوم بيع بالف على ان يضمن له حيا من ثمنه سواء فعل ولا شيء على
الضامن لانه اليوم شرطا في البيع او رشوة لامنا او قيد بما سوى الالف حتى
ولو لم يقيد كان كفيلا بالنصف والخوف يدفع ان لم ادا فكل بدعنا فعلى الالف والبيع
ولا يقيد بالمشروط فيه على العاقد كما قيل في شرط اقراض في يد ومطعم الشرط
فان قال من الممنون بوي الالف فعليه ثمنه به لان المأمور وكل بشر الثمن
وفي حق الثمن وغيره كمثل اخذ ابن عمه المقابلة منها حتى وجب ردها عند الفسخ للمعاين
وعلى الاظهر وان قال بعد العقد زدك في الثمن لما مور ورسول لا وكل اد
سمى الما لا مور ومطهر الامر في حق المراجعة والرجوع والمفسد دون السقف حد او الاطال
والمعنا رب عكسه في حق البايع للاضال في الحقوق لكن الرد بعد الشرا بكل المال
لا يظهر في حق رد الما لا حد او الاستدانه ولا في حق المراجعة لانها عدم في حق المبيع اذ لم
ماخذ فسطا منه حد او الاستحلال من صيد الصنع والضرر للوجود جسا صفا حذر
والغير كمثل ان ضمن واضاف له ماله فضولي ان اطلق بغير ثمن على الخلع والصلح
اد الزيادة لا تقابل للثبوت الاستبهة كمن المستري كدنه الكعبة

باب الفضا في السلم

افضى عن كرم السلم كرايا وفي من راس مال السلم موحلا وسلم له كرايا لشرائها
باغ ما قبل قبل النقد اذ القبض كالتحديد والعين ما اذا راس المال والا لما اخذ
الموطي القديم كالممن في كان مستبد لا وشبهه كاف بدليل الولاء وانما منع الام
اخذ الاجود بزيادة لان تقابل للثمن يوجب الربوا وما في الوجهه بعضه
المفسد حتى لم يجر السلم في طعام قربه بعينها ولا بشرط الخيار الا ان يسقط في المجلس

تريق

تقربا على حد في الاجل المجهول فليس شرط قيام راس المال حد او الكلي الكلي لان كون عرضا و
الخيار للسلم اليه للزوم فليس التلف كما في خيار المشتري ويورد في الفساد الا ان معين
فخير المستري بين المعين او ممتها سليا اذ الارش بوا كما في العيب وجار المقام ان اخيار
العين لمصور والشهيد بعد فقايل ما فات ولا كفي وضارب السلم في الاظهر لانه يقرر البراء
منه ما بعد الرد كذا ان لم يحضر شيئا للمعين اريد الشرط انضوا ولم يحضر ان اخيار الضمان
الا بعد قبضه لانه كما قبله وجوب ما حتى لم يطل فالافراق وغيره استتبا فيما له الاستدال

باب ما يكون قاله

اولا تضاد قال ان البيع كان بحية او فاسدا او بشرط خيار واحد هالم بوجب القبض فم
ورد البايع بالعيب على بايعة لعود القديم او فقد الزوال اذ المبيد خياره الما لا العيب
وهما اورضا لا سبق لحوق البيان بدليل حب الاخ بدعوى مولود بعد بيع الام وحب العم
من الحق لا باب حبة الاخ لا موته كذا الوعوم المشتري الاول على ترك دعوى الشرا
بعين من الثاني للفسخ قضا اذ المحل فمخجا راعلا في الحق القديم والترك ضعا لفعل عيب
بالعزم كما في الاسلام والسفر والحان وعكسه العزم قبل العين والمحاخذ بعد علم
المقام في الحاق المحل بعد السحلا على الاقاله حيث لا الحان

باب السلم في الربو

انما التمر عن سلم الربو والعكس مفرغ على البيع لما مور ان القبض كالعقد بخار عنده للمال الحاق
لا عتدها ميلا الى العدل لاعتدال الا ان يقول العاكس من على او على ان يرى شرط
ان لا يفوق قيمة الربو في ز المستيقن بعدا كخفاف الحلم عند ستر الجوده الى محض الاستفاضة
لهذا جاز الضلع عن غير ادرهم جيد او حال على نصف زدي او مؤجل لا عكس الكيل كدوم
ايضا وصحا للنيابة الا ان يخص نفسه بشرط البراء او كل قد رما منه الخفاف ففسد الصلح
حد او الربوا ما حد الربو والذاهب كخفاف او بعد دجهته بروجع الطالبة العقل كافي مع
الربو ولعل الرمون والسمين جارا لا خلاف الصلح والسوق في المقي والمطبوخ عن سلم البراء
والسرو والعكس لا يجوز لاستبدال يستغنى عنه الا اذا فاق الخش حتى ملك الغائب
منه التمر لا يجوز لاستبدال يستغنى عنه الا اذا فاق الخش حتى ملك الغائب منه التمر

باب الاختلاف في المبيع

والتمتع لو قال البائع لمدي العيب لم ابع هذا قال القول له لانه المنكر للملك
 خلاف خيار الشرط والرويه اذ الفسخ يقر بالفرد والقول في المعنوي للقابض كذا الو
 زاد بل وبعت ومات المبيع والمشتري عكس الحاقا للمعه بالاصل وبأخذ الحاق فيه الميت
 ويرد التمن بعد حلف كل واحد منهما على عوي الاخر عودا الى القدم بعد نفي التملك لكذا
 لو قال المردود هو الموصل في المعضل او الادني فيه في غيره قال القول له لانه المردود هو الموصل
 او يزيد الميراث لا يلزم السلم لان منكر الاصل ما تقر به عوي الفساد ولا قيمه لما كان قبل
 القرض لان المشتري انكر الاستيفاء اعتبر بالتمتع في قدر الاصل والمضي قدر المصوب
 المردود وبالبينه في الاجل للمشتري لاثبات العارض وفي القبه للبائع لاثباتها الفضل
 نفي وتعيينها على الضامن اذ المردود غير ممنون عليه والميت ممنون على المشتري وان زعم
 ان تمتد ثانيا ومن الاخر دأبهم والمشتري عكس كذا الفسخ والدمع والادكار فهاه العقد
 الغارض عكس القبه والاحل وشرط الخيار والوهن واعتبرا بخلاف الشاهدان لكن شرط قلم
 السلعة من جانب خلافا لمحمد رحمه الله وقابض عوي النص والتراد او مكنه الفسخ كما في الاقاله والرد
 ما عيب وزعم الفساد بقي التمن مردود على الوطي والوفاق كذا النزاع ان التمن يصر صراح
 او سود مكسره خلاف النزاع في شرط كون المبيع كائنا اذ الوصف اصلا في الدين دون الغبن
 وان شاعرا المغاضيه بل قال احد هما يدل الهالك ذالك الكراو الفسخه وقال الاخر بل خرب
 او الفان تحالفا ان ادعي المشتري لما مر والقول له ان انكرها اذ لا يطلب من البائع ما لم
 يزعم قيام مبيع ويراد بقدر قسطه من قيمه الهالك اذا الفسخ لا يبيده والحالف في الكراو جدار
 فوت النظر ما اول افراد البعض

باب الاختلاف فيما يجب للبائع على المشتري

والعكس قال البائع للمشتري بعت انت او انا او زيد قبل العقد
 وقال المشتري بل بعت قبل القرض والقول للبائع فيما روى عن محمد رحمه الله لا كان
 ملكا العن او اسناد الفعل الى الملك فعرضا على فطحت وانت عتدي احدى والمشتري
 عند هاتين هاتين الطاهر اذ العن مع الدان حسنا وشرا والمالك لا يبيد العنوم بدليل المديون
 والمرهون فالمسند فاجع لا منكر عكس اعتقت وانا مبي او يام احدث وانا فام او وكل قطعت

وامالك وطبقتوا شيئا للمنافاه المطلقة وان قال فقلت قبل العقد قال المشتري
 بل انت بعت تحالفا او الطاهر اخي عن محمد الجاني والبائع المالك العين والمشتري ارشها
 ولاحظ المشتري بالتمن ان شأنا المودع وان انا والطاهر ترجع البائع ان فعا المشتري
 لقومي معارضه والمشتري في الباي للمفرد ما بات حكم العقد والخيار والراه قضا
 اذ زالت دلالة التبعيه ضد اليدسه الحضم وان قال فقلت انت دام شترت حاوي
 المشتري بل شترتها بالف فمقتله فعليه قيمه المعنوي في ماله موحلا لا قرار وفقد
 التبعيه ضد العين وكالفا في المني للاختلاف في منه وسيله المشتري كاثبات العقد
 في المعنوي راجع القول طاهر الاصل هو البعبيته منه والبينه معارضة

باب القبض والعيب

عيب المشتري قبض للاستيفاء خلاف الترويح للعدم كالاقرار عليه وبعبت البائع
 ليس باسترداد فيما لم يموت او قبل الضمان كونه ما يوجب الملكة حلف في التسليم
 لا تعيبت وسعادون الاسترداد ملكة العقد لهذا لا يوجب القبض وتبري عنه
 بعد الرد والمبيع استرداد اذ صلح موحا للضمان كذا ادا منه الركوب والبر دون
 اليد والكون في الحجر او على الغائب للعدم واعتبرها منتهى وقت الاجان والغايه
 والعدم قبض السكنى ليس باسترداد خلافا لمحمد رحمه الله اصله عيب العقار فعلى هذا
 لو قطع المشتري قبل القبض والقبض بتمام البائع رجلا ان برآرل نصف القن وامضى
 سلمته او باعه لم يقرر النصف وسقوط الرجع منه ما بعد المقداد ليس للبائع يد ولا حق
 الاسترداد مخدوم الربيع كاجني في العكس لزوم بالنصف لمقبضه عالمنا فسخ الباقي وان
 مات لزوم حسمه الايمان في الاولى وطلته الايمان في الاخرى وسري في الباي على حكم

باب القبض والعيب

امروء عم البائع قبض المشتري الاول قبل المقدي براء اذ ان استرد العين من الباقي
 ان اقام في وجهها كسيفع شيا الا حد الاول ولقي ما يعرف لا بعد كالمشاده
 انه واجب بلا عا او اذ لفظ كذا لا كما وعدم الهالك اكا قاقا للقيه واليد وبالعيب
 الحنن والمقوت كاي الوهن والفسخ باللفظ ولفظوا العقد الباقي لا ساقص القبض المستوط
 كالصرف فلا سواي عليه ضمانان على انه لا يمنع الاسر في شتر المصوب ولا يلزم الاول

لان عقده يبقى ولو عزم تواليا عليه فلهذا عزم الموكل القبض بالفاء وعنى عند دون الموكل
 ولا حضوره ان غاب خلافا لابي يوسف كما في دعوى الرهن والاحبار وعينه الثاني لا
 وضع ولا لزوم اصله باع المديون او وهب المسفوع وعاب الي ان يصيد لانه لا يحدد
باب التمسار له
 وكان لها باع ارضه وحلها التي للغير منه فان سلم الحبل باليد منها لانه اصل في الله
 كالصنع في نوب الغرة ان يملك قبل القبض حبل الشترى للغير فيسقط فسطا في المعصل
 والكل لرب الارض في غير هذا لانها بيع في العقد بعد الذكر كما قبله والافسد بعد
 كالاصل فام بعد ما تمت لم يحدد فسطا كما في باع الوعاء حاملا لغير قول
 ما تمت لها ان غاش الولد ولدت الام ان مات قبل القبض في هذا النصف لرب الحبل الربع
 لا الثلث كما روي اعتبار البعض بالكل في يوم العقد لا القبض عكس الولد وان افرق فلهما
 البذل في بيع الارض في العقد وان بيع الحبل في الملك وعنى في يوسف له النصف كل في المعصل
 والنمر كولد وله السبعة عندنا وولد اخري السبعة عندنا وقد تقدم

باب التمسار
 الى حليها صفه ووالضران علوا فصار على صفها اعتبر الكل فمينه في الاحكام اجمع
 بياع حشها ولا تحاطه الاسوا ادرحانها قد راوونا وصدا الي حقة الرداء احتياط وان علسوا
 اعتبر كل فرد بذاته ادعيا الصف قد راو الفضة لو ما وضرا على النار كما قيل يواي جنس خلا في
 شرا المثل بغير ثمن على الاكوار والعصه الفضة في شرا الحاله وفاضل الماله اذ العود للبحر لنداء
 حذر البضا ولا ياعا الا ترى انه لو باع شاة ودها شوب ودهم كان الدرهم بالدرهم لا بوسط
 منها طس شوب ودينار بحسب الناصر حال فوت القبض لو افرق قبل العلم يكون الحاله اكثر
 من فضا المحاطة او القبض فسد حذر الربوا او بعد حجه بغير ثمن شرا الرمال هو الوزن
 احتياط وفي حق غير ما عار فواحي العرض وطلعتي العارض والاعانة والعقد بطلت بعد المكار
 لا عنيها راعا عكس كاسد كما في الفلوس وان كل من يد او حدث والدين اذ الاول معيذ العالم
 ضمن الاجنحة والموطن ممنوعه او لعسدت لعنه املا كما في الحمل والعضو والاخرى في السبب لو
 اقام على ان يبيعه فاق هذا ابو طستر لم يرد لانه انب الرضا لا الاقرار كما اصب على ان يري الا
 للشك في قيد المطلق بالقام به وفي بيت على ان يري او على انه ابن سو واسبها كانت في الوزن

كلا اول

كلا اول وفي حق الباقي كالوسط لما مر **باب بيع الرهن**

هو موقوف في الاصح حذر الابطال كبيع المستاجر والمديون فقد يقض الرهن واذا
 الدين لظهور القدر كما في نزاع الخدم واعتاق المبيع كذا ما جاز الرهن لزوال المانع
 والتمن رهن وان لم يشترط ولم يقض في الاصح لانها تحصيل لا اسقاط اذ البيع وسيله
 حقه كما في المدون فلهذا الواحاز البيع الثاني بعد الثاني لا الاول عكس ما لو كان الثاني
 رهنا او احياء او هبة للعكس حتى لا يحصل الرهن لاحق في هذه العقود وورده لغوي في الرهن
 اذ لا بعد والحاجه اليه في المشتري وان علم بالرهن في الاصح الحاقا بالمستحق او ربا الفسوخ
 في الرهن المستعمل بشرط اذن المعير وان مات الراهن اذ الاعانة لا بعد والحاجه الرهن
 لا خلف الدمه بلامك ودره لا سطر للقاضي واذن المورث ان لم يكن الرهن وفاحا عليه الحكم
 والقبض والتما وان مات المعير فاذن وارثه صونا للحق الطليم واذن عرايه ان لم يقض المعصل
 يدورهم فضلا صونا لفايده الحلوين ببرا او قضا متبرع ويرجع المعير بالمودي لانه مظهر
 كالمستري وقيل بالمعقول للاستبره معنى

باب الجناية على الرهن

اعورث المدفوعه بالرهن وولده وحى كالف الرهن على عمل الدين منصف الولد ولت اربعة
 سباع الدين لا باحلقها المالا بحسب القوت للراعيين لقيمة الرهن يوم العقد وكان الف
 وقيمة الولد يوم المكال وصارت سدس الف فعود الحلف فصار الدين سبعة واذ تيب العور
 نصف ثلثي الرهن ون الولد وان بقي الولد وقيمة الف ودعت بالرهن من ساوي قيم
 ما به وولدت كما اولى تيب بالعور سدس الدين في قول توبعا على الولد والدين والرهن المالا
 وذهب اب العور نصف ما في الرهن وخبر اربع عوارعين في الظاهر اذ الدين من الرهن
 وولدها فكان ووسط الرهن من الحلف وولدها على احدى عشر واذ تيب العور نصف ما فيها
 وذلك نصف سهم فصعفا وان لم يعور لم يلزم اخري سناوي الفاء اعورث بعد الدفع
 فقد حلفت العور وما به فقس الدين على ستة وعشرين فسد فسط المدفوع ما ذا الرهن
 اذ كل الف لله عند العقد ونقسم على سبعة وعشرين فسد فسط المدفوع ما ذا العال
 وسثمان وعشرين فسط المدفوع ما ذاها اذ كل ما به سمان وعشرين فسط نصفه وهو ستم

ونصف عشرهم يهودي وان لم يهودي ولدت ولدا يساوي الفا ومات قسم الدر على
 احد ولبين في اصاب عشره فهو قسط الولد الاول من الولد الحي وما اصاب احد وعشرين
 تقسم على اثني عشر وعشر فاصاب عشره فهو قسط الولد الاول من الولد الحي وما اصاب احد
 سمين وعشرين فهو قسط المدفوعه وقد طال موت القابله نصفه سهم ونصف عشره سهم
 ويودي الباقي وان دفعت سيد الرهن من تساوي نصفه وولدت كل واحد لك ودفع
 لهم عبد يساوي الفا وعور فيك سبع وعشرين جراس خمر واربعة جراس اذن لا يملك الارض
 ارباعا والعور اذهب النصف فصار تسع الدين في ولد الرهن والباقي فيها يوم القدر الف
 وفيه يوم العشر من الف ويحول نصف ما فيها الى القاطعه وولد الخامس اذ فيه يوم العشر
 نصف الف وفيه يوم العشر من الف ولا يقيم بعد ضرب حنسه في تسعة وتسعون نصف
 ما في الاصل دون الفروع ولو رهن سعا احدا وما اصبحت الاخرى ذهب من الرهن قدر
 النقص النصف على العجز واما العدل اذ الغنى فوق العورد ون الموت لهذا وجب تقطع
 سوا المقطوع قدر النقص النصف على الخلاف فيعصر على المستري قدر النقص في الاولى
 والربع في الاخرى فان اختلفت الاولى لم يحد وان غاد الباقي ضرب قسم جميع الدين على
 قيمه الرهن يوم العقد وقد رال ارض يوم الفك اذ الرأه للمفصله من المصطله مقصوده باللك
 كالو لئولي بعد العي والقطع كي قبلها للاستساده لا يلزم الرأه الضديه ولا ما بعد قطع
 البايع حيث يقسم ما بقي للاقتصار والانتصاح لهذا عاد ما سقط ما الا باق واليخر بعد العود
 والصل في الرهن دون البيع

باب رهن الشركاء

على محض الف درهم وعلى محض ما يبر مساوي الفا وحسب ما به فريها بهما عبد الهما مساوي
 الفين مد هب الموت ما ربحه اخص الدين قدر قيمه الرهن وعزم كل واحد حصة يه للشركه
 قدر المعنى باله لانه رهن الكل والافسده تفصيل الجمله وحسن العجز يحسن النقص قبل التعديل
 حتى حسن الكل والجو لا بد من العاصر لاختلاف الحسن لو كان على اثنتي حسيه وما على الثاني
 دواهم ذهب الموت سلفي الدين لما عزم للاول الثالث تسع الف والباقي للاول
 متليه لكل المقاصد والحويلنا الف قدر النقص اذ الايعا لانها الملات

باب الرهن

الدر

الذي بطل او لامات المرفول بالقرن قربان المبيع مستحقا او خرا او جزا او دفع للمجور غرم
 المرتن الاقل لمن قيمه الرهن والمستحق الحاق حقه الا بقا حقيقته كليه صوم الغرض الى اولى الوجوب
 طاهرا بديل الخبر قبل السنين كذا الوثام المرفون بديل عن حمد الدين والوديعه والاولا
 مرفضا دقا على البراة والرد الجواز الصريح طاهرا ولو مات المرفون بديل الصريح عن جبر رد
 الوديعه او هلاكها مرفضا دقا على الرد والملف لم يفسد شيئا خلافا لمحمد رحمه الله لفساد الصريح
 ادري بالقبول عن تسليمه كالمصدق والممن للمرفوع لا خلافا عن المذعي حتى سقطت الموت
 فلا تعدي كتمس المعتد لكن النكول للمميل او كادب كذا الوثمن لحر الوجوه ومن ما يعلو خمر الجود
 الادن عن قيدا لا يعا اذ لا دين اصلا كالمرفون المذكور والدوب قبله والامانات وما لا يفهم
 نفسه والعقوبات حتى قيل لو مان المخر لا يفهم لسوت الذي اطلق

باب الرهن

يفهم بالعينه او الذين ان اعتنى الراهن الرهن بقدا ادلا في الرق لا المالىه بقدا اعلى
 البيع واعتبر المستاجر والمومي خدمته والمديون وغرم العينه ان كان مؤسرا للادلا
 والاسعى الرهن في الاقل من باقى العينه والدين امانه للاحتباس في البيع منها والفعل كليه
 المنصنع نالها الرهن والاكل ملكها وتكرار القياس لا تار او خصوص الصيله بالنسيان خلاف
 مبيع لم يقبض للتسليم وضعف الحق اولى ملكا بالاستيفاء وبطل ما عاده على الرهن
 ويرجع المرفون ما في الدين وان ساواه الرهن ولا لم يخص ما لا يغير العجز لا يذهب الدين
 كما لا يحبر المشتري لهذا لو كان الدين دراهم وغرم المقاتل بعد تراجع السعور نائير
 لم يسقط شي خلافا لما لو عزم دواهم اذ يعثر وحكم الفيض بالتوى الى ما لا خلاف الكل
 واسقط بالعتق كالو بيع ما مروا ن ديسر سعى عن سنا ريلاد وجوع وبعد في الاقل
 لما موحد والضعف العبد المقر عليه بدين اذ نفذ في الملك مطلقا وتعدي
 على الدمه بقدر المحبس وان اعتنى الولد ايضا سعيه فيما سبي للام لولاه نصر بعلا
 للمصنف على المقصود بالعقد والعتق الذي ذكر معني والمدفوع بالجنه كالاصل فيها
 من الخلاف

باب الشراء

استر كاذما الف درهم ودان ما يساوي الفا وحسب ما به على ان يشترى او يبيع

الاخر فيما قبض ان احد العبد احدا يحوي التعيين كما في شراء المبيع لا ان تعدد لتعدد
السبب لا يلزم المذنب للترامح في فيه تعيب عن يأس وضافت كسرات عن الف
وعليه الوف صد المكاتب واعتبر بالطاري بعد الحكم ولا يصح احدهما في العبد
اد تعدد السبب الى نقل وصوره فيما لم ينفقا ضحا لم يستركا ولا يشارك احده
الما موريات الدين فيما يرجع الاخر على الامر اختلاف السبب الا ان يود ما بالمسك
لانه فرض تم يقبل العتوم وقد عرف ان مثله كعنه ولا احد الكفيل فيما يرجع الاخر
على الاصل وان ادنا ما المشتري في الاصح لان السبب الالتزام الا اذا عكس الاول
حتى جاز الايمان والتجديد والابراصل الاداء دون الاول فيما لم يكن كل واحد
كفيل عن الاخر لا بعد ولا احد الباعين والاخر من ماضي الاخر من بدل الا ان يحل
الصفقة وقد عرفت ولا احد وحلي الشراء فيما يرجع الاخر على الموكل لان البيع العقد
ضمنه كاله اخلت اذ لم يقف على قبول الاخر من القصد ولو شهد انه كانت او
باع بصيف القيمة الى احد ورخصا بعد الحكم عرفا القيمة كالا للميلولة كشهود
التاجيل وتبع المكاتب والمشتري يسمى الى اجل لان للوحي ذلك قبل اختيار
التعيين فيما بعد في البذل وان تعدد في الاصل كما في عصبه بمرغصوب
وعتو المكاتب لا اذا الهما والولا للموحي كالموروث وتصدق ما بالعقل لما عرف
ولا يشتركان في المعنوس ان ادنا ما المشتري لتعدد السبب وهو زعم الخلاف
لا الادا حتى جعلا قبله كالموكل والمجرو والفتحة غاد العبد والكسب الى الموحي والعزم
الهيا والتمس الى المشتري حد ارجع من البذل والمبدل ولو عضا عتدا وعصب
منها بعد الزيادة وابق منها الاصل اذ لم تعصا الزيادة وسعيا ما للكل ادنا ما الموحي
في الملك وتصدق ما بالعقل في الاطرحة السبب حد المبرر حد ارغزم المنصرف
المعود صد المكاتب والفتن لا امتناع العود بعد العتق والملك واشتركا
في المعنوس الاتحاد صفقة النقل وهو اختيار المضمين ولو لم يعصب منها ولكن
ماغا وضمنا بعد الاستناد الملك وشارك احدهما الاخر فما قبض من التمس بعد
بصيهما الاتحاد الصفقة لا فيما قبض من تضمينها اذ المبرعنا حال التوقف كالمهر
بسميه الا ان يوجد المعنوس رضانا او سمحا ورده لانه صد الرف والسهر

ليس ينبغي ان يبقى المير واعتبر بالمعنوس بعد سقوط خيارها والمعنوس بعينه او اصله بعد
الصفقة بعد الغاقد والتمس على خلاف فوكد غاصب النصف منع مال النصف خلاف
ما لو كان مال النصف هو الغاصب حيث اشتركا في الكل اذ لا يردون تعدد

باب

من المفاوضة وكل احد المفاوضين اشري بعد الاقتران
ومفاوضه الغير والمشتري للامر ان لم يكن فح البذل لان الشريكة وان اوفت
وكاله عامه يمكن من التوكيل كما عمل ما بدا لك لكن الشراء بعد بطلانها في حق الاول
والا موقبل سوتها في حق الثاني وسببه وبين المفاوض وان كان دفعه والوكل بحمل العتق
في الاصح حد او التخصر في بعد الصفقة بناء على انه لم يزل قصد اكد الدين لاحكام الموت
الممكنة كالموت عكس الاتفاق ومثل المدفوع كعنه احسنا بالامامون عن الفيل صله
الما موذ ما لانفاق والاتقان الموديقه يعطى من له وان هلك المدفوع قبل النفاذ
فجع على الامر او شريكة النافي ون الاول كما في عين المدفوع اذ البيع المصهي من
الموكل والموكل ون موكله كذا لم يبرجع وكحل المضارب على رب المال والمفاوض كحل
حتى طوالت ثم غام استري لشريكه لا له او للغير ورجع الامر بصف ما عده

باب الوصايا

في الوصية وغيرها اقام على الوصي ما بالثالث بعد القبض انه موصى له ببعض على
الكل اقامه لدى اليد مقام المتلقي منه بسبب موضوع كالشراء او باخذ منه
ما قبضت تحت الرجوع ووصفه ان لم يثبت وقابا بسبب وبعد الوصي باخذ من الوارث
ثلث ما قبضت في الاولى وخمسه في الاخرى كالمقامت عليه اسدا ورعها على
الاول لذلك لانه شريك الوارث في غير الشريكة زادت امادات للكل كالحلقة
لشترى بما ما ع الميت ما قل ولا يرد ما الغيب عكس الوارث قالبا في بعد الوصي على
فذر الحق اذ لغت القسمة حال غيبته بخلاف ما لو كان احدهما انا او موصي
له بما لم يرسل الحق قصد الى الدمة لا العين عكس الاولى حتى لم يسل نصوتها
وجاز التحليف شهادة المشهود له للشاهد بالمثل صد الاولى وما لم يكن الحاضر

اصلا في الدعوى او خلفا مطلقا لم يكن خصما اصلا دعوى تكاخ الغائب للرد والدفع كذا
 قبل القبض لكن بشرط الخصومة الى القاضي الاول لانه يعرفه مستحقا لا اذ التصديق
 افراد على الغير لهذا الواقوانه وكل الغائب فما يدعي عليه لم يسمع فان كان الموصي به عين
 فلهذا الا ان الوارث ليس بحصم بعد التسليم اصلا وقبله عند القاضي الاول لانه
 تبوت الميت لا الموصي له لم يكن خصما في الرجوع وبعد التسليم لا بد منه الماتى للشيخ
 وقبله امين عند الاول دون الغرض ان اقام على المدعى والمودع والغائب ان المالك
 مات واوصى اليه خازن وان صدق قولان الاقرار اذ لم يقدم يمنع العبد بل
 الوكا له ان جاء المالك بعد القبض والتلف من الدافع في الدين لعقد البراءة او
 المدفوع من الدين لا عينه والايان للوقوف العضا والقابض في الوديعه لان
 الدافع محبور وانما شأنا في الغيب بعد التعدي دون الشهود لفقده لا لانه
 كما لو رجعوا عن التوكيل وان جاء وارثه فلا ضمان لان الامر عن لاه الا ان يوجد
 الشهود عبيد امين القابض دون الغرض خطا الجهة اذ القاضي لا يقبل بل امضى
 فاعتبر الامر في حق الدافع للعدو وللجهة في حق القابض للتعدي كذا ان اقام
 عليهم انما اخذ وارث مع مريد خيا وبعض الشهود ان جاء المالك اذ استواما ملكا
 لا يحفظا عكس الاولي الا في الدين لما مر ويحتمل ان الغائب يضمنه الشاهد والايان
 وصحان الشاهد يضمنه القابض لا عكس لما عرفت وحده وضار يضمن الدافع ان جاء
 الا ان بعد ومضى يضمن الشهود لو جاء اخ تان اذ التمس لسر الرور والسداد بل
 لا سقوط التلوم يقضي بدونه بعد وان اقام انه اوصى له بالذي لم يسمع لم يقبل كذا
 تملك غائب منفوق عند الوارث لخلافه الا ان محذوا المال لناصمهم في الدعوى
 يقضي لنته لانه المحل الا ان يقم ان الولد يقبض الضعف فيقضي كله على الكل كالمالوم
 يقم على الامر بالقضاء وان ادعى ما لم يسمع لما مر انه على الغائب فعند الا ان
 يقم على الموت لا عن وارث يسمع على المقم بعد التلوم ضرور نقل التدبير الى المعنى
 كذا لو اقام انه اوصى له بجميع المال الا ان يقم على الموت بعد التلوم لا عن وارث
 لان حنيفة كالوارث ماخذ من محل الادب كالمقر له فيسجل بت حتى كان خصما
 في الوديعه واردا بالحب ولو لم يقم بل صدق قوم تلوم ويقضي الوصيه لانه على

عمر

الغرض

المقر دون الغايه اذ لا قيمه لعسوط الا فراد حتى لم يمنع الغرض والحكم والسداد
 وان جاء المالك او الوارث غرض كما مر ومحمد رحمه الله مكن المالك من تقديم المودع
 زاعما اقراره بغير طيا كما لو ذل المتلف بخلاف الابن بغير ما لث بعد ان اذ لم يقصد
 ولا حفظا كما لو كان المقر له ملقاه الرج والمقر وارث الغائب والوصي وزده الى
 يوم سفره الله كذا دفع حبره واللام قبله كذا ل منع ولا يقضي الدين لما مر كذا ان لا يثبوت
 به في وجه القيم لسعدى من الدين الى العن ضد الادب والوصيه والاظهر ما لا نام
 لها في التكفل لعقود الحجة ولا يقضي الا لصاحبه اصلا اذ لا في الاقرار حتى لا يحتمل
 عنه ضد الماتى لا يومن للديون بالدفح حذار البراء ان جاء الوارث ضمن لاه الغاي
 من الوكا له بل ثبت المالك يقبض غايه كما لقابض قبل يومرو للمالك يقدم الموصي
 لتعين للذنب ضد الوكيل ولو قبض وارث ما اوده المورث من ماله والغير ما واما
 غصب منه بغير امر رب الدين والوديعه وبان في الورثه وضاع فلم يقضيه او
 الدافع ويرجع عليه ان ضمن لا عكس لما مر بل الحفظ بالغائب وغاصبه كذا
 اخذ الوصيين خلافا لابي يوسف فترجعا على الا بفراد الا ان يامر به القاضي ان له
 اختيارا وتو الايدي حيث لا يضمنه الوصي اصلا ولا الوارث اذ اخطا الدين لمنه
 المستند الا في مصيفه محذوا حار والوفيق ما فيه ان خافا كما في حال الخوف والدين
 والوصي يحمل الميت مطلقا والوارث له ان اخطا الدين لنفسه ان لم يحيط الا ترى
 ان الملتقط المشهد مخيب وغير غاصب

باب الوصية بالنهم

لو اوصى بجد بماله ارضا الموصيه لاحدهما عنده يحمل الحمل المتولدون المشهور كما في
 الاقرار اذ العيز من اصل وبذل او المالك فتم لولا ما جاء به ليل العقب والحمل القائم
 والبيان في الورثة للحلافة وحاحا المارضا العن المهم لقوتهما بالشيوع فان كانا
 اشيا لم ينفرد احدهما عن الآخر حذار الحيف في الموزوت ضد بيان المتولد اول
 في شرا النهم اذ فات الادب لعن الاولي وزد الاخرى وعمو العفر من ان الفرد
 ويقف عن الموصي له على التقين ان اعنتها الا ان اغتروا حذرهم كمن في بيع المنهم
 كذا الواصي بعن احدهما اذ حل حق الله فيعين موصي له او قبل به الحمل فيحمل كافي التوكيل

ولا يفرد به أحد من المأمة إلا بعد تعيينها لانه قد عيّن الموصي حتى لم يملك الرجوع وبطلت
وصية الوصي حيث أحب الوصي في الوارث ولو اعتق عبداً وكل وارث عبداً كان الأخير
في التعاقب ومن عينا في الفزان عنه اذ العيين بعضها اوزوال المزارع والباقى
عن المعتق في المشترك جداً لا للوحد تعين الملكة مات او امضد مانع المهر للمسك
فيما عدا السبب وان اعتق عبداً لم يحرصه العكس لانه يعلق معنا لهذا
لما عتق اليوم من المأمور به عدا وجرار العكس ولو اوصى بمعتق المعين يفرد به الوارث
والموصي لعمدة اللفظ عن الرامي كاحد في كل التطبيق مجازاً والابقا وجرار التطبيق من الوارث
حتى يضمن المذبح والكاتب لاسيما الوصي لان الوصي مأمور والمطلوب الا بعد والليحده حتى لا يظلم
الوكل بالتطبيق والوارث كالمالك اذ حق الوصي ان يمنع الارث بالسبب على ما في الاضادة كما
في المكاتب وما حرق بمقتضى الوارث لا يرث العقر والكسب والولد سوى الرق والكاح لو كان
العبد زواجا او قريباً كما بقي في الوصي به الى الرد والقبول كذا الوصايا السلت او حتى
او اخاطب من الوصي لاستمراد المنع اذ لم يخل من حق العتق وغيره فان رد بعد البيع مقصداً
لعود العتق بمخلاف الرد بعينه وود من العبد في الاطفر وصوالت من رقبته موصى بها
اذ خلا الملك الجديد وما زاد التذخر حق الوصي ودمته عن الدين فزال المانع كما في
موت المكاتب عاجراً اذ الجز استند الى اخير الحيون فبانت الملة الموت كما في موت
الموصي قبل القبول والرد للثنا والملك الى حال تمام السبب وموت الوصي اذ عثره
الرد بمنع الرجوع لا الخروج كما في الشرا بشرط الخيار لهذا الولد من الوصي والملت
واسع عتقت وكان الولد حراً

باب الوصية

منع الوارث او مثله ثمان وعثم فامضى بغير بنت لم يجر اصلاً اذ القصد في
والتوفيق مشروط بعلوم اجازته هبة كما في الاجنبي ودفع المتل نعيمها ياتي وان
اوصى بغير نصيب بنت جاز لان النصيب معيار لاموصى به عكس الاولي اذ المتل نعيم للموصي
له الربع اذ يصيبها سهم من ثلثه ومثل بالثلث ربع الكل وان المال منقوضاً بالنصيب
بعد ثلثه فالكا بل بعد اربعة كذا الوصي يصيب ثلث لو كانت اذ لا ملل للعدو
والموصي له ستمان قدر النصيب لو كان ثلثاً ولان المال منقوضاً بالنصيب بعد ثلثه ونصفاً
اد

اد حط العم مثل نصيب ونصف فالكا بل بعد اربعة ونصف او ربع من سبع وعشر
للكسر الموروث انا ومن محمد رحمه الله الخاف ذاما الوسطى والا زاد النصيب ليس له ان
عم فقد رابعت فيهما وعن ابي يوسف رحمه الله والا حاورت السلتين في الفزان ندرج الموصي
به تحت العتمة في الاخرى دون الوسطى لما عرفت في الزياكة كذا الوصي يصيب ربع للوصي
له الثلث ان لم يخير او النصف ان اجاز واذا المال منقوضاً بالنصيب بعد ثلثه نصيباً
بجانب العم فالكا بل بعد نصيب حتى لو كانت البنت واحدة واجاز احد السلتين وان اوصى بمثل
نصيبين للموصي له الثلث لان المال منقوضاً بالنصيب بعد نصيبين فالكا بل بعد ثلثه
ثلثه اذ قد ناعل السهمين منها حتى لو كانت البنت واحدة واجاز الوصي لثمن ثلث
اذ العذر من ثلثه ويريد الموصي له مثل نصيب المقدور سهمين

باب الوصية للموالي

والله اعلم لو اوصى لمواليه ومات عن الاعلى والاسفل فقد قيل باليتم
ويختلف المعنى كالفرض والاخر والحدوات للشركة في الاضالة والجواز وخبر
الوارث ويرد الشركة في الاضالة اذ المشترك صد المهر يتناول البعض عن هذا الو
ما لم اعرض شيئا لكن اختار اذ لم يرد شيئا كما في معنيته سبي ضد اليهم وشرح
احدهما ويرى معارض القصد في سد حله او شكر نفعه فحق المظان للكل لا يلزم الايمان
ادعموم الحنف حتم الاختلاط لا اللفظ ولا الايمان اذ التقي نعم النكرم ويصح الاضداد
واعتبر بقولك لا لون اوله لون وان مات عن الاسفل دون الاعلى جازت وتسم على
العتقا والعقبات لغير النسب لعتق مراد افهمونه وعلى اولادهم وان لم يكن الوهم
عتيق للغير او غربياً اذ النسبة بسبب اية ذلك العتق وعلى عتقا العتقا ان لم يوجد
احد من هو لا حذار العتق اوتى الحقيقة لا المجاز كما في الوقف خلافاً
الايمان اذ المستوية لا تسفر خط الحقيقة وكما في المجاز في مثله واعتبر بالام على كل
في الارث والتحرير وعلى موالى الموالاة ان لم يوجد احدهم هو لا صوتاً عن اللغو
وزحماً بالرد في كل في الارث وان وجد واحد من الاولين فالنصف والنصف
لوارث الموصي دون الباقي اذ المجاز لا يحل الحقيقة ولا دون المتني لا يفي بالمعنى بل هو
احد الحال ما ابي العم في الوصية للاقارب لانها اجمعاً قرباً وان اختلفا في القوة

وهي جده والوصية لبي زيدا اجتماع بنوه ونوهم او اسد واولادهم والمستولدات
 حال ادا الاحباب بالموت والنسبة بعد عتق بعقبه ضد عتق البعض والمعاينة
 مع عدم الفعل ولا الحقا الاب والابن لا يفقد المباشرة والنسبة ضد الماضي ولا يلزم
 الاثر لانه بالعقب دون نقل الولاء الا ترى انه لو اعتق الاب تمي والابن اسد
 كان الاثر لهما والولا للمعتق والعقل عليه ولم يذكر العكس لا يحتمل طرد الفاس
 في عين الاولاد لانه الوصية لموالي تميم ان احصوا وعتقا العتقا نحو ذاع معق
 المسلمين محبا نولي الموالاة لعموم المنسوب اليه لا جمعا لهما كما في وضع القدم
 وان اوصى لا ياناهم اولادهم اولادهم فان احصوا شملت على الكل ولا تعرف اللأم
 والملك الموصوع والكسوة منها والاطلاق نعم اهل المقتدر مطفرو عتس
 وزناد ادا ادة المشتري بشرط المكان لاقتضا الشرط سلامة الملة اعتبارا
 بالصفات وقبل خمر وفي لم يظهر تغيرها على الروح والام موطن لا زوج لها وقد
 عديم الزوج والاول انت ادا قبله صلى الله عليه وسلم بالكر في حديث الازواج
 لم يحسنوا طلت ادا الكل يجوز والبعض محمول والاسم لا يني عن الحاجة لعل احباب
 بته تعال وان اوصى لا ياناهم اولادهم فان احصوا شملت على الكل وان لم يحصوا
 اعطى الوصي من شأ منهم لان الاسم لا ينعى عذمت زوجها ويرى بلاقيد الاوسه
 والتميم عدم الاب فالمل مبلغ فاعتبر صلة فيما يحصى والتفويض الى الغاصب استه من
 التقدير بما دون ما به او اوصى به كما في الوقف والشفقة صدقة فيما لا يخفى
 كالمشعر بالجملة كالي الزمي والعميان وجار الصرف الى الفرد بشرط الفقر
 الحاقا بالحنس كالبطل للخل والبدرو الركن ادا اعلى محمد رحمه الله شرطه المني
 ويدخل الموالى حتى الموالاة والحليف والعديد يحوز اما النسبة عن الناحية للمهور والمطار

باب الوصية بالخزنة والعقل لو مات عن عديم موصيا
 بخدمته لزيد غاشما او لعمرو غامين خدم زيد او ماما او عمرو او مينا الى
 تلك سنين ان اجاز الوارث والا راجع بالصنف الى التمتع لان ملكه المتفعة محل
 باليد والمكسنة فاعتبر من الثلث كالسجل وفي الهادي معنى الاقرار ادا اجر عليه

الى نفسه موقوف ما زاد من الموت وترك الوقت فقصرت شبه الربو في المقابل
 وان سمي لزيد غامنا عينيه ولعمرو ذاك وما يليه قلت الاول منها وثلث الثاني لعمرو
 والثلثان للوارث الا ان يحرق كون كالثالث توزع العتق بعد حقوق حصتها كما في
 الاثر والعين عند الاول اذ لا يضاف في المكرة والعتق بالي الاحباب يقتضيه ذلك
 المعروف لا يقتضي عكس الاحراز الا ترى انها لو غامنا او ابن العتق في الوقت بطلت في العتق
 لا في غيره كما لو لم يحل الكرم الموصى له في الوصية بالسكنى تسكن لهما المني للدار
 ان لم يجوز زيد سد منها غامنا وعمرو سد منها في ثلثي الثاني لعمرو لا لزيد اذ حجر
 الوارث بالهائي زمانا منع مكنة القسمة عند الاولي سيما وقد عم الحجر قسمة في رأي وسم
 التمر والغلة في الوصية بها لذلك ولا يستغل الموصى له بالسكنى كالمستقر والموقوف عليه
 الا الحجرة الترميم ولا يسكن الموصى له بالغلة في رأي كذا يضر الميت بذاتها بالمنفعة كما

باب الوصية بالشفقة ومي مرسلا وصية ما فضل ياتي عليه طول
 عمرو او فوت بعض قدا او مي لزيد الثلث فامحى ان ينفق على عمر وكل شهر خمسة ما
 غاش او يعطى القسمة عندها عوليه لسيوع الحق وقوله كما في الوصية بالثلث وما
 دونه والمخاياة واحبها والرفع بالعين والنفق لزيد ربع العكل ان اجاز الوارث
 وربع الثلث ان لم يجوز عتقه راعيه بغير بيعا على الدعوى اذ بد السبب المال لا العين
 عكس العول والدين كما في شرا الكل والبعض والحرق انعكس الجواب في قسمة القراويل
 المبرزين في الخطا وشرك عامي العهد وقسمة من الماد من من الدامن او للقول من المار
 عنده ولم يسمع حمله عندها ولو نرسد من تحصيلها للراعي بالثلث وقيل ربع عبد الاحار
 تحبها لبقها باعتبار المنادى في سهم بقصه بربع الثلث وبقصا الغير ضمن الفضل
 لا سقي دونه عند المخاياة واحبها ادا البيع والعتق واق والوصية بالمرسل عند المعين
 لم يلحق الوارث ولو قفا لبا في لشفقة عمرو ومردود اموتة مما بلغت الى مرقا
 بقصه الرحام ادا الحلم لا بطل اسما ما اجتماع كما ابر احد العشر ما ضد الشرا والشفقة
 وباقية الى الوارث وواجب التوقف علق ما لو اوصى لي حج عنه او عتق او نفق
 او سدد كل عام بما به ادا الوقف لا نفيد العهود فتجعل كذا الوارث ان ينفق علي

عمرو ولو كان لم ينفذ الوصية منها ترجيحاً للاتحاد بالحق والاعتدال وان
 اعاد فلو يد عنه لت التثنية وعند ما تبين ما تعدت بحقوق العول والنزاع وتوقفه
 لنفقة كل فرد نصف لهما في مردودهما ما انعت موتها الى زيد والوارث وموت عمرو الى
 زيد ومكر عند ما اربا غا عنه في فضل الاجارة انما شاو قبل اسدا شاو في غيرها
 نصفين كان لم يذكر اصلاً وانما لم ينفذ بموت الفرد فيما لم ينفذ لان الرطام كالنقر
 بعدد العقد والموت لا يلزم ما لو اوصى بالثلث لنفقة لا يوقف اذ العذر
 تلك والرد في سنون لا تغير كمينه نيسكم

باب ما يكون حراماً

اولاً قول الموصي استشهدوا لي ثم اوصى لزيد ليس رجوع اذ السقاء شوط الحجر
 او العسخ ضمة حتى لم يصح حجب اذاع الغائب والعبيد نعم ما يقال في الاعمال
 وان قيل بالنسخ والنفق مطلقاً والفرق بين الميراث والنفقة ان الميراث لا يقع
 وقطعاً لا يشبه العدم وكل وصية او وصية له في اطله رجوعاً فالحققة كاجلت
 او تركت صدق في حرام او روي اذ الوصف محال او غيرهما في بدل المعصوب والحق
 كذا في الميراث او قد اوقف او وصيت بها لغيره لانه لا يقع المعصية بغير عاقد وولاه
 للتقرر روي بعد دليل وصية الغير لكل فرد هذا الوصي المصنف راجع عمرو
 بالثلث في الواو والنفقة في الباقي وصي لعمرو وان مات الموصي قبل وفاء بالنقل ولو
 الوصي ان انعكس لو كان عمرو ومهم ورثوا الطر والمطل كالورث عمرو ولو كان
 عمرو وميتا عند الوصية اذ لغا الاحباب والرجوع منهم وان قال في حق عمرو
 في اوله مؤهل ابنه ان مات قبل الوصي لنبوت الوصف ولو كان انعكس لعدم
 الوصف اذ هو بالموت كالوارث صد المعصوب ولو اوف الوصي ان كان عمرو وميتا
 ومات عقبه قبل الوصي لطر والمطل

باب الوصية تنقح لأقل

ما ينبغي ان لو كانت مالي لعمرو ووصية خمسة ذكوات انما يكون
 الموت قال قلت خمسة ذكوات والوارث اذ الالهام في المخصوص العام دون الصدر
 عكس الوصية للوالي وان كانوا اقل بالثلث لعمرو اذ العير باللعو الا ان يكون ذكراً افياء

الصف

الصف مونا لمعني الجمع كما في الميمنة وان قال لعمرو ووصية خمسة ذكوات
 كما لو اشار او سمي غير ان الوصية فيها الحجاب للحال يعود فقط من مات الى الموصي
 وفي غيرها الحجاب عند الموت فاذا مات بنو زيد قبله كان الكل لعمرو ونفسه
 الضم في قوله لزيد وعقبه او حذا رصداً لوقالت من بني زيد ووصية عمرو لانه
 للتعريف بدليل قوله من يرد وعقبه حذا رداً وان قال لا يني زيد وعمرو وليس
 له عمرو فالكل ليكرضاً لم يسم لاد علم الشخص لاقوى تنسبه علم الجسد كالولم

باب ما يصدق

اولاً ان لو كانت انفق كذا الى ليلوع علفاً او على عبيد ورثت او اشترت
 وماتوا وانفقوا صدق للتسليم شرعاً او حذا ر الصبر كما من القاضي الا ان يريد
 غا نفقة المثل للكدب الظاهر او البعير حتى غرم الفسل وان اقام كذا اذ انت
 الخراج او حبل الابن عبد ابي يوسف حاجه الظلم اذ حبس العبد والغلة بها والمالك
 الماذول والمكانت وانما لا يامس القاضي الدفع ما لم يقر على الرد في راي لانه بين
 العوض والعزم فلا يجب على الوصي الشكر وقال محمد ان كدبه في الرد او اراج النظر
 او مكنه الرد لم يصدق لا بينه اذ اقر على الغير من لا يسيبه كايه دين الا للاف
 وفرض النفقات وقيل ان سارعا في مكنه الرد لم يصدق بحال كذا في الاجارة وان
 قال ادنت في مالي لا اجمع لم يصدق في الكل ما لم يقر حاجه الا لزام لهذا في قوله
 شترت اذ اوفدت وانفق كذا وعصى اذ صدق في حق نفسه دون دي السيد
 كما في المأمور بالدفع وفي قوله الوهل اشترت ومات صدق في التمن المنقود

باب الوصية

بالج ان سفيدها ما لا يحاج من حيث الوطر لا الموت حتى التاجر مكنه مونا الوصف
 الكمال اذ ما صلت النفقة بالياسر كالعديه وتلك الاضاه حتى لم يجر ما شيا
 ولا ما لقان مبرج عند الاصيل ولا يلزم الا في الضرورة اذ النفقة لمعني في غير الذات و
 العود كالج والنقل كالفرض الا في شرط الياسر قد عكس في الميت داهيا مونا
 لما اتى به الاصيل لكن الموت يقطع البناء كما في الاذان والخطبة والطواف واصلي
 الا فيما سبق الا ان لا يبلغه الثلث وسمى مستبداً من حيث بلغ او سمي حذا ر الحيف اذ

النظر لا يطل سقر العذر اذ الحق لله تعالى والوصف في العين لغرض تقدير الموصد
 لشوا الشبهة عنده اذ العتوق العبد والوصف في الغايب اصل وان غاد الحاج نظر
 ففقه فاليسير مرده ودغل الوارث لانه كاهه الغافل لا اجرة اذ لا امر حتى كان
 دم الاحضار عليه المذهب لانها خلاص لا السكركس غيرها والكثير يوجب عزم الوكي
 والاسبق من الاستدلال في المبدأ ضد البشير لعلم الحركية العين وان لم
 للموصي وعقوان التلت لا يلفه وقان فاعبوا به في الحج او الرقاب صرف الى المكاتب
 او قدر الحاج لان اسم الحاج ان لم يشعرا بالحاجة حتى لم يبع الوصية للحاج فلفظ
 الاغايه اسعد لكن بشرط ان لا يلدح الاول فواتير الجواب في

باب وصايا الموت

هي ان كانت في مرض المحركات وصية صفة بالموقوف اسوة
 وصاياه لانها اسقاط كما لا يرأ الا ان يكون فيها عتوق صيد اما لئلا يملك الموت امر قبله
 بالذوق صدم ما بعده الا ان يكون المحار عتقا مثله فيكون التلت بينهما بقدر المحل لساو
 في العتوق حتى لو لم يتركها غيرهما سعى الثاني في تلتته والاو في اربعه اشياء اذ ضم تلت
 الموقوف الى الثاني فبلغ خمسة عشر اذ الراس عشرة يخرج تلت التلتية وقسم تلتها
 قبل الوصايا الحاقا للعتيق والانشا الا ان يكون فيها مجابة فخرج العتوق لحقه ربح
 ان سبق عتقه اذ اصابته في اصل الزوم بلعنا ما زاد دليل الدين فربما البيع
 حاي ا قوته وبالحرف كان نصف التلت للحماة الوسطى والنصف للعتوق في الطرفين
 والنصف للحماة الاولى والنصف بين عتوق تلتها ومجابه تلتها الا ان يقدر من مقدم
 فكا للرهان كالعرض في الوصية محقوق الله تعالى وان قال لدا على الى الف
 ولدا على الف قدم دين المورث اذ لا في العين حسب السلطان والعطف لا تغيرها
 فكما ان يقرر ان كافي الواوات ضد ولدا على ان لا يغيرها بالحكم ضد المصول
 وان عكس خلاصا اذ ونم اخر انه حمل او سلط او لا نظير ذالا الف وفيه وعلى
 الى الف والعكس وان كانت في صحة للموقوف للمجازلة الاول ترجحا ما استواء قد
 بنفسه لا الموت كهيبة المقبوض عكس الاحارة في المرض والوصية وصية المحرر للعدم
 ان اقر بعد بدن على المورث اخر ايعنه في الاذلاف لا الفقر كما لو اقر بعد هبة

او قال لدا على ابني لداود فنع على الاول في بلا حكم وان صدق دعوي الاحارة والدين
 مغاذا ما بالدين اذ سبقت بلعها لا عكس في شبه حتى فارت فيه وقيل كاخضاعه لغيره
 على قصد دعوي الوصية والدين ولو مات عن الف موصيا لزيد مالف ولعمرو مالف
 فاجادها الوارث في الصحة فالتلت لهما بالوصية والبائة لئلا يار له او لا اذ طرأ له
 مكلان على الموقوف الثاني لا يلزم الموت عن العتوق لئلا يراحم ولا الاحارة معا اذ في
 خالي المرض ليعقد رجحان او ثبات وسبقوا البقاء بالموت حتى كان الفين الاول في هبة
 الصحة ولها في هبة المرض تلو مات الا ان عن الف موصيا لزيد والابن محمد عنه ثمن
 مثله موصيا لعمرو واخا زاحا اذ الكل في المرض فليد تلت الف ولعمرو تلت البائة
 و موصية عشرتها اذ كل الموصية كما ترو تلت البائة بعدة وموصية عشرتها في هبة لهما
 عندهما اذ بقي من عمره وعشره اسهم ومن حق زيد اربعه اذ بطل في سهمين استحقها
 عمرو واما ناعده اذ لا يقرب الموصي ما ذكر من تلت ولا الموصي ما كان على عيني الموصي فغيره
 عمرو وتلت وت زيد تسهمين

باب هبة اليرث

وهي شرط العوض بعقوى شروط نفسها امتداد حتى النفايز والاقرار وحكم البيع اهما
 بها حتى التسعة والرد بالحبس والروية وضمان العهد والعسر واما اللفظ والمعنى
 ملزم ان هبة المنفعة بشرط العوض احارة ابتداء او اهاا البقاء قبله من الحكم
 مشروط بالبقاء والمعنى عند تقدير الجميع راجح بدليل لغا كسر الحواله والكمال بشرط طلب
 الاصيل ويراد فلو ساءوي العوض طلبها ولم يترك سواه ففي الحسنة او حشر غير
 ربي يرد تلت الهبة دون العوض ولو بعد احوال السفع ليس للوارث ضعف المجابه
 وفي الحسنة الربوي يرد نصف الهبة والعوض لعينه عدلا اذ عن حيف او ربوا اوف
 المجابه محال لان الزيادة ان لم يلحق اصل العقد كان مستندا لا عوضا وان لم يفت
 طلت نفوت العوض كما في الضرف ضد البيع ولا يلزم بموضه بلا شرط اذ ركة
 الموهوب ركة الحرف ومحمصة هبة سقي الربوا كالشفعة لكن كماله الموهوب
 عرض سقي الرجوع كخا صلا المصلحة ويقبضه فاسا لا استحقاق ولو قبضه الباوي

باب الوصية تفقد في البه

ان مات الموصي قبل القطع الخطا والسبابة فحقه ما دسح التلت او اجير للموصي له الملك
 الاصل اذ القبول اسنده الى حال الموت بدليل الزوايد والاحكام اسقاط لا للملك
 حتى لم يعد رجوعا وعت بدل العتق والافراد اذ المحل حتى العتق لا ملكه عكس وصيه العتق
 وان مات بعد ما فني للوارث كما لو ردت اذ فقد المسمى كانه الاحاب وهو الموت
 ابطلها شبهة ما لو صار للعري بشر او العتق خلا والعقيل حيا وان مات بها فارت
 اليد للوارث على الحاي اذ مات قبل الاحاب وما في القية للموصي له على العاقله وان
 قبل بعد السبابة لما عرف ومعد وان قبل قبل المحل المستحق اذ قبل الملك العتق
 قسم العتق ضد الاول اذ الملك بالعكس لا في القية لا العتق للعدم الا ان يترتب
 بحيث التبا في ايضا للوارث كمثل التلتي لانه عكس الموصي له خليفه لا يملك بدليل
 الرد ما الحيب محمولا على العاقله منع ثلث اليد اذ التبعيا في

باب بيع الوصي

اوصى ان يشتري بالثلث ويعتق فبان بعد الامار من حصة الثلثين فقرا الموصي
 القاضي عن الموصي كلا يصير خصما واعتاقه لعلو عدي الوصية وفي الثلث بعد الدين
 وشرا الوصي فعتقه عن نفسه للملك ضمن الخلاف كالوكل وقيل بعد ان يوصي رجه
 الله ما لم يشرقا على العتق وان فضله القاضي لانه عكس الامير هو الملك القاضي
 لما مر في بيع الغنائم ويعتق عن الميت ملكت ما اشترى القاضي او غرم الوصي فاما الوصية
 الا ان يظهر ما يخرج الاول من ثلثه فيعتقب الوفاق اليه والملاق الى الثاني وعكس

باب الوصية تكون رجوعا او لا

اوصيت بكذا االك او باللف لزيد وعمرو ولزيد منها ما به فله ما به وعمرو وما به
 لا يقال العتق كما في الاقرار بل اولى المكنة الرجوع مفصلا او ضمن فضل من ملك
 الغير كالعتق والفتح او زيد العتق كالصبر والتنا او بعد من الحاجة كالتج والقطع
 والاحوات معروفة هذه الوفاق لزيد منها الف كان الكل له وان زاد وعمرو
 ومن ملك الالف الف الكل لعمرو ولزيد رجوعا ما ياد وان قال لزيد منها ما به
 وعمرو وسليها نقاسا على لاته عتق على الف فافاق الاخذ كما في الفيز

العايل

العايل وان اوصى للمكر ايضا بالالف والت الف فالنصف منها اعشار والنصف
 للمكر وقاما النسب في الباقي والمستحق كما في الوصي واعتبر ترويع وراحم الاثون وان
 قال اوصيت سلتى لزيد وعمرو ولزيد منها ما به والنصف الباقي بعد اخذ ثلث اعشار
 وبعد الوصي اخذ ثلث وعمرو يعزب بما عدا الباقي بغير القية لا الاصل للمحل عكس
 الماضي الوصي ضد الرخام بفتح السبب ولو زاد وعمرو جسون ولكل ما سمي
 والباقي منها نصفان وقاما المصذر فيما عدا المعبر من جند الرد عمل وكي السهم
 لا خلاف الموجب حتى لو عطف فالمصذر ما بالباقي ما انقي المقدركا لعتبه وان قال
 ملك الالف لزيد منها ما به وصية وعمرو ما فيه يقدم لزيد وعمرو والتفرد بالمصذر
 عند الماضي وصاوب مكر اعل احد عشر حسب السبب وعمرو كالعتبه في العتق
 العايل وان قال اوصيت لك بما في من ذ الالف فله الكل ان انفرد لسبب
 اللفظ ومن بعد ما للمصذر كما في خالعي على ما في يدي من الذر ايم ن

باب ما يفعل الوصي بعد اذن الوصي والاب

فيها افسد اسخه من الوصي مطلقا
 غيره ما لعين الفاحش مملالا الى التنايه والامام وصى الله عتقه امضاء من الغنم مطلقا
 وان كان حور واما في الاطهر الحاقا بالملكسوب ومن الوصي بشرط خبير بعد القية في
 راي والنصف في راي فعلينا للاضاله ما لم يتهمه الادن اسقاطا ومكمل للراي لا الملك
 حتى غم المحصور والمجهول ملا عتق على الادن صدا التنايه فادان ما لعين والدين والاستيف
 ولا اطلاق للغير لانه ضد المهر والكمال بيع النكاح ولم يجر للموصي لانه حرما الادن
 حدوا قرار العتق المدون للولي الاضي وشرط اختلاف الاب والوصي في شابع السمين
 وقاردها صونا لشرط الحردون غيرهما اذ قرب الاب بيع القية ما لم يمتس العين حتى
 صاوا لا قرار للغير من الاب لا الوصي والتابع من عدي الوصي والستيم وحاز اقرار
 العتق لان الوصي وصيه بلا عكس والوف لعين التنايه على الاضاله بالتهمة والعكس
 يقد منها موصحا بفعل الاذن

باب المكاتب

شرط الجهر في الكتابه وغيره

ان كانتا على الف على ان الحمل له فسدت بغيرها ان مقتضاها اذ هي من البيع والعقود
 بفسد ما في الصلح فحمل البذل دون الخارج لشرط ان لا يخرج لا يلزم ما لو وحب
 او يصدق او رهن او امته او صانع عليها على العقد على ان الحمل له اذ الشرط روي معنى
 لمعذورون عقد البيع وما به يفعل او قول لا يقال كما في العهرى ولا ما لو اوصى
 ما على ان الحمل للوات او غير لانها ضد لما صانع الخطر والاضافة بذلل افراد
 الحمل بها في الف الا ترى ان الحكم لما قبل الاضافة والعلية تجاز على الحمل وان لم تجز
 اذ هو بيع في حق المشتري وطالبها بعلين في حق المشتري وطالبها بغيره في حق المشتري
 اكرامهما دون الزوج ولا ما لو اوصى بها على ان الحمل له والعلة للوات لان الادب
 عكس الوصية فلا تعاقب الملاك لا ابدا والمنفعة ضد الحمل لا تنفع في الملاك اذ لا يلد الا جان
 قلحاسا بها للوات ومح للغير الا ترى انه لو مات الموصي لمكان الحمل لو اوتته واكرمه
 لصاحب العينة يعق ماد الاكف وقام معنى العلق وان لم تود الولد لانه لا تعلم
 بما لا يصح لانه لا يلد الف وحر اودم او مكاتب او خدمه مجهوله ضد الف وجرم الا ترى
 انه لو كانتا على الف على ان يظن لا يعق ماد الاكف وان لم يظن لا يعق في باقي العتمة ولا
 يسترد الفصل توسط بين البيع والعلق وان كان الحمل موصى به بفسد الكاكة بشرط
 للموصي له لانه خلاف مقتضاها وان واقف المالك مستوقف ترك الشرط طمنا به الشريك
 فينفذ ما لولاده والا جان لزوال المانع ولو بعد الولادة في الاظهر لم يكن الاشاع كما
 في المستري فلا يشترط اذ الكاكة قبضه ولم ينله لفظا ضد المولود قبل القبض
 في البيع للحيوية اذ العلق والعجز لا اذ والعهد يستبدل الى اخره ولا عقد بعد
 وان تركت انا اخر لانه وان حلفها في الحوم للحدوت بعد النفاذ ضد الكفرون
 الا اذا قصر عليه حتى حل الدين وان كوت الزوج معها لعنت الا جان بدموتها قبل
 موته لما مراد هو باع لها حتى كان كسبه لها منه وجازت في العكس استحسانا
 لان عقدها وان استند الى اخره فباسمها للنفاذ فعه حتى ورثته او قصر على
 الاداء في حق المخاز كما في حق الشهود والحنايه والجد حتى لم يرته كما لم يرث اخاه ضد المخاز

باب كتاب الغائب لو قال كذا بغيري الغائب ما لف ففعل والتفديد على الغايب

بغير

تبع الحاضر احسن من الموقف بحرا للهام كالولد لكن فيما سيقه لعقد الكاكة والرضا
 ما هو ولا يؤخذ كسبه ضد الولد لانه لسبب الاصل ولا باع وان زجر او عجز بفسد كمال
 بصير البيع في العقد اصلا في الفسخ كالولد ولا يؤخذ بالبذل وان لم يجر اسفد
 النافذ او قلب مقتضاه كما لو انا ركنا له الفضولي او كوت بعتنه او خلع او صلح على ان
 لمعذورون من مولاه ما من والفرادى بعد العتق لم يرجع ولو ضمن ترك بيع المحجور لم
 يخبرم وجرم المولى على القبول ان ادى لانه كالولد ضد الاجنبي وخط كوتى ادى
 الدين من ماله ولا يسقط فسطه ان اعنق وبسعى فيه كالا ان اعنق الحاضر ضد الولد
 لانه وان لم يقبل المولى قابل به والضرر في المور مع وحولا لا يخرج الا ترك
 انها لو كانت على الف على سعي في فعل باب سعي وان لم يلزم ما لم
 لكن الحمل ابرام وقت ولو ابراه مطلقا لغال عدم الدين بخلاف ما لو ابراه الحاطب لانه
 ملك ما عليه فصفا كما لو ادى ولا يسقط الموت شيئا لانه ضد العتق لا سعي اولا
 يعني عنه بل يودي الى المحرولا اولاد الميت من موالى الام الى مواليه كاولاده لزوالة
 العذر باسناد العتق الى ما قبل الموت وان قال كذا بغيري الغائب ما لف او اذلى
 الى ضامن ففعل لم ينفذ ما لم يجر الغائب جدار الزام من لم يجره او لم يدخل في العقد
 المستر وطا ليدل كالباع من الاول والخلع والصلح وان ادى الحاطب قبل الرد
 عتق وقاما لتعلق معنى العتق والضامن يسترد للفساد كما في النافذ اذ الزوم
 سفي الضم ضد من اخروا ونه لا معنى الضمان ولا يرجع المولى على المعتق لعقد الا لزم
 ضد النافذ بشرط السلامة معنى غير الطامن استرد لنظام العتق من الاحسان
 بخلاف ما لو ادى البعض للعدم حد وهدد الرجم المحرم والغيب خلاف النافذ لان
 السيرة عرض العجز انما في البذل لم ينفذ الضم بخلاف التمر والمهر اذ العتق
 سوى عوض اطله الموت والدية كذا كانت ابنتي اذ الرق قطع سلطه الاب لكن بشرط
 العقل حال العقد والا لا يعق اذ محرم ولا يعتق بالاد الا ان يعطى نصا كما في
 الحنين ومثل كذا العقل حال الامضا الحاقا بخون لم يطبق في حق النفع وان كان
 كانت سقصد ففعل وكذا في النص لا الكسب ما لا يعق بها على العتق ومثل
 حر العتق بعد العتق والفسخ قبله للرضا دون حر الاستسعا والكسب وقابل للمر

الآن ما ذن في قبض البدل ايضا فلا يشترط في المؤدي المكسوب بعد الاذن
 قبل الموت والتمني اذ تم احسانا تابد او ضربه كما مر في الاذن يمكن من مفسدة
 وان كان مريضاً اذن الواو ثيمسها في الملك بديل او بديل بديل الا عازره
 لكن في الاذن لا الماضي بديل ان من علو المريض عتقه ما ذا القيمة يعقوب من
 المالب ويجمع المؤدي بالمكسوب قبل العتق لا بعد ٥

كتاب الشفعة باب

فتلما الشفعة قوله الموات سملت لك الشفعة او لغيره او وقره
 منك للعائد او الموكل اسقاط بحريا للجهة بالحمل على الابرا وان اباه الفبا سحت
 ذاك البدل والملك اذ وهم العود كان بعد السب بديل صحه الابرا غير من اتق او بيع
 او كوت ولغيرها لغولت قدر الاسقاط والملك الاحال سفاعته حمل اللام للتعديل
 كسملت لاجلك وطلعت لمشيته ويدل هذا الوقت المؤدي المدون او وارتد او لم يشفع
 ان تروج او لا يطلق ويثبت لك الدين او بنى او الطلاق سقط الدين وكان العقد
 للمخاطب ولم يقع شيء صد خطاب لغيره كدوا تركت واعضت وصحت والعفو للدم
 لما مر لا يلزم ما لولم يصرف للمنه يصرف المطلق الى من عليه مثل عفوت او ريت عما على
 زيد ولا تركت طلاوك لانه يحتمل الارسالة والامسالة سواء فسوي ولا امرضته
 اذ اللفظ لا يبنى والحل ضد الشفعة لا سطل بالاعراض لذا سلب البيع والشرا في
 التفصيل لا يقتضيه الا من من المقر حتى لزوم بيع الفسوق الا ان يرد وان كتبت
 اشترتها لتقليل فبراعى شرطه كما في سناير الاسقاطات وصلحه على جزئها من المستوفى
 اسقاط في البايه للتعري استيفاء على غيرة اسقاط في الكل حانا اذ سقطت المنا في
 صرورة دفع الدحل لا بعد والى الاعتبار كما في الخيارات حد وراى البعض في البشر
 المك فوله صد العفو والخلع لم يرد قوة او حطه في النفس والبضع الا ان يكون
 الضلع على من الشفوع او بشرط الشفعة للاجنبي فلا يقتبط اصلا ولا يفتد البقر
 وحال جهل العتق او بعد النقل ٥

باب القسمة الشفعة

اخذ او تركا يقضي للحاضر والا للكل لتمام سببه وسك في مواسد العير ضد اخذ الغراء

لغيره

لغيره المزاج وللخاضع ما بالانصف وبالبالت بشرط مواسد كل واحد في الكفر البطلان
 كما قدر الركام كما في مذكر حتى بناه والتكث ابعده في البيت فان ردا الا ول العيب قبل الحكم
 بالشفعة يقضي الثاني للحمل للغير قبل بغير الركام لذا ان ردا بعد الحكم والفقير بغير
 قضا الشفعة ليجزى البيع بمعنى ان ردا بعدهما بقضا او بعد الحكم قبل البقر بغير قضا لم يقصر
 بقسط للغير وان كان الراد شر كما لم يقصر للحار اصل اذ اراد القضا للمعنى عليه اذ الرد لا
 يقصر المعنى سيما في حوكم لا يقبل البقر ولا يقصر قبل البقر بغير الامتناع المطلق عند محمد
 رحمه الله وقد الرضا عندهما اذ يستند به قبل البقر لغير الصفه كالحير ورضا لا
 يشترط لا يفيد حتى كان تسليم الراضي بالشفعة تبعاً في الموقول والمودود دون
 العقار والمستري واصله المدعيان ولا يلزم ان يعرض العزم ما ما الواسر ابعده الحكم
 كان قسطه للباقين لا القاضى يرفع العقد لا الدين فان ضاح الاول المستري على النصف
 صلت في ثلثة الارباع اذ في وجه في نصف دون نصف وان ضاح الثاني الاول على الثلث
 فله شفعان اذ ياخذ منه البات ثلث الثلث لسيوع حقه ونصفه الى ثلثة بد الاول نصفه
 نصفين ولان اخذ الثلث سقى حقه في الثلث كما ان اخذ النصف سقى حقه في النصف
 ضد الاول لعقد المزاج وكان الثلث لغيره والثلثان لهم وصحت من ثمانية عشر صد
 صرورة نصف الثلث وسملت الثلثين والحرف ياخذ السدس ان لا يفي اربعة وساطر
 فيما في يده اذ حصة حله وياخذ ثلث التمانية ان حاضرها افراد سمل ثلثة من سملها
 وهو واحد عشر للآخرين والباقي اثلث وان استري الشفعينان صفقة على ان السدس
 لا حديهما والباقي للآخر ولا شفعة بينهما اذ المشفوع قال يقول الشفعين لما عرف
 والحرف البايع دون المشتري صرورة للبائى فان لقيها مالت اخذ مستري السدس
 اذ تراجم في ضعف ما استري دون البائى على ما مر وان اشترى ما نصفين لو كان
 المشتري غيرهما واخذ بالشفعة لم لقيها مالت اخذ من كل واحد ثلث ما في يده
 سمل الاخرها اخذ من الاخر ثلث ما في يده ورجع الماخذ منه على نصف ما اخذ منه ثلثا
 فقد راجح في الدين اذ التسليم اسقاط بعدو المسلم الى الباقي حرا واليسقيم وذاك
 فيما اخذ المستري ولم ياخذ الشفعة ضد العكس لم يجري ان تقدر واحدا للبائع او
 الا من لا عكس اذ ترك المنا في الدفع الدحل اسداع لا باع والعقد في حو الحقوق

اصيل وان لقي احدهما احده منه نصف ما في يده ثم ايتما بقصد ما يوجب في بيع
 اذ العدل في التسخير بعد ضم جازا كما انه سلبت الكل اذ لا قوا فان سلم له ثم لقي
 الاخر احده منه نصف ما في يده ويرجع الماخوذ منه على الاخر نصف ما اخذ منه لما مر
 فان جا الثالث بعد ما اخذ الشفعان وافتسا بينهما فان لقيهما بقصد العتبه كلاهما
 سلمه صدقا فاسم البايع جازا الشريك او فاسمه المشتري لانها من تمام القبض حتى قسدت
 وبتبه المشاع فكلها وهو لا يقهر وان افاد عود العتبه فلا ان لا يقهر ولا يفيد اصلا او
 صدق الاول اذ لو وقعت اعيدت نصفين هنا الملائمة وان لقي احدهما بقصد جازا
 انزام الغائب وياخذ ربع ما في يد الحاضر لانها من اصل يوحده وبذلك لا يوحدها فسمي
 دون الثالث فاسمه لا يقطع حق الغائب

باب الشفعة في بيع

في بيع شرط فيه الغان والحيار لا شفعة فيما استري على ان الشفعة مما من
 دركا او ثلثا للفساد بالغرور انتم بعض الشفعة في المجلس الاستقاط حذرا لفساد ان
 ضم كالبائع والامر به اذ اخذ بقصد العتض والعقد فيسبب له الاصل ضد مستاجر
 بعض بيع الموجول ان السبب ثم قبله لانكس هن التعلق ولا م الشرط على الغير اولا يعال
 ميونا كالزيادة كذا ان باع على ان الشفعة بالحيار لفساد بين العتض ضد ما لو استر
 اذ الشفعة بالزوال لا بالتبوت بدليل الوجوب رغم مردود وهو في الاولى بالامض
 وفي الاخرى بالعقد كما في خيار بيعه ثم العتض بالحق والتوكيل بغير التقيد لا
 الشارط حكا الحقيقة فالسك في الاولى في التبوت وفي الاخرى في السقوط وكذا
 يعرف وقت الطلح تحت الشفعة للمشتري لا البايع وفي ستر المرد لا في بيعه
 عند الامام رضي الله عنه الا ان يسلم وفي الشرا بشرط الخيار وان مرد لا في البيع
 الا ان يحرق فان ادعى البايع الخيار والشفعة اللزوم والقول لمن صدقه المشتري لانه
 ان صدق البايع فقد انكر التملك وان صدق الشفعة فقد انكر الشرط او حرق الطل
 بخاض لا قرار بالبيع كما لو لم يكن ثالثا والشفعة للشفيع وحكما للمشتري معنى على المسقط
 كالشهادة والاعتراف او اسلم ولم يسمع منه بوجوب البايع والامر بالشرا

باب ما للشفيع دون

المشتري

المشتري وبالعكس لحيار الرويه والغيب وان رآى المشتري او ابر الان الاخذ شرا او
 خلافة بعد الملك لا ماله عكس الموكل فيما بالعقد كما لا قاله لا العارض في التصير والتاخير فمرا
 للغير على دفع الدجيل والعهد على الماخوذ منه اذ الاخذ من المشتري تقدر لانه ان حتر
 سابق حتى شاع فتصاد بهبه الشفعة برحام المثل لم يرد عدم الملك ضد الاستحقاق ومن
 البايع فتح لغوت القبض غير ان الشفعة سقير للزواحي عيب ان لفت البذل قبل العتض
 لكن بعميته سلمها في عيب جعل عند العقد وفاقضا ماد رضا المشتري ولا خطه اذ
 بعد الاصل بالوصف لهذا الوجه والبائع والطالب بالرفع كان رجوع الدجيل والغيب
 والمراحمه الحاد ولا يرجع بقيقه ما فلك الاستحقاق وان سلم الدجيل رضا الشريك
 دار فاسم اذ المحجور لا يعبر والحق العتض لا يشترط بالحكم صدق اذ ان العتض بيع
 في النصف اذ لم يسبق قبل الحكم وما حرق لم يرجع الفادي على الغاري بقيقه الولائي
 قامت على تدبير الام قبل الاسير والاقالا لم يرد حيا حتر العتض

باب شفعة المولى

بيع المرفوع من الاجنبي مطلقا اذ يلزم ابا او ابا لاجان او دفع المجابة او شفيع بعد الزوال
 لان مورا التكرار الموت لا قبل ولا يوجب الموات بحال خلافا لما في الغادل وحاسر
 لانها نصفه البايع شرا او خلافا على ما مر ولا يعبر على عمر اياها وعنه والكل سار
 العبط والاجان لمحق العقد لا الحق وسعة الوارث بوخت للاجنبي مشروطا بالاجان عنده
 للاسار المعيد قبلها صدق الاول والكتفيا سقير الما ليه اذ فطر الحجر عليها وبيع الصحيح
 في الطراد لانه عنده ولا فعل بعله حتى لم يصر فاذا بشرط فعل الغير فلو فرض لخط بعض
 التمر بوقف الخط قبل احد الوارث بالشفعة على سقوطها وبعد على اجان الوارث
 وبعد اخذ تولية على وفا الثلث حسب اذ العتض على المشتري عدول الاصول العقد ضد
 خط الكل والاحاق انما في الشفعة لانها نصفه المورث لا في التولية لانها
 باعري بوجوب الخط حذرا للغير والحلف الا ترى ان البذل لو كان كراما معنار
 ما عيب عمر المشتري مثله لا قيمه الدار في الاول اذ وجوبه والعجز عن الدار ينقل
 البايع لا ماله عكس الاخرى

باب الخصومة في الشفعة

من مودع المشتري وغاصبه باطله لان اليد والملك للغير كذا منع وهو خلافه
 من مودع البضاعة او المتكدر على الموهوب له قلب الموضع وبعد بغير الغبن حاصل للغالب
 بالحكم نظره خصوصاً عزم المادون مع مشتريه حال عيبه للموئى كذا المضمومة مع المشتري
 الباي في البيع الاول لانها حالها فاسية حتى كان الاخذ باحدهما مطلقاً الاخذ بالآخر
 ولا يدفع عن الموهوب عليه الشدا ما حاله اليد اليه الغير الا يعلم القاضي او اقرار السقيم لما مر
 في ابواب الدعوى فان قال ذو اليد ورثتها واقام الشفيع ان يريد امدعي البيع منكره
 الوارث بعض الشفيعه فافعالهم هذا الذي دفع للمدعي البيع كالحظ الذي سبب
 بينه الشفيع كالحظ منه وفي القتل والبيع بالنقد يواد القول في جهة الزوال كاصوله
 للمالك وان قال الاجني استر بها منكنا او شرط خیارك وقال مولد وحيد من حق
 الرجوع والشفيعه وفارغى المتلقى منه والمالك وسقوط الخيار ما يجد للشفيعه فضل
 ما قيد بغير ضرر الدخيل حتى لم يطلها بفصل ضد الرجوع فيرد عليه بلا علس حد والمسر
 فاستد ابقوا البيع لغايب وان قال للشفيع اشتريه لك بما يبر لم يطل بشفيعه كما
 في الفئان والنقد يحصل المطلوب لا اجر الطلوع كس السوم ولا يلزم كالتى
 اولك اوله بل للبايع للتصادق على الفساد لكن عجزها لا يعدو بها ما جردت شفيعه اخرى
باب بيع الشفيعه بعض
 د ان موثقا بعد الطلب لا يطل الشفيعه اذ التا في كمي سمين بدليل الاستد
 ومقرر افاضل من المشفوعه والبايع يطلها بالخوار لا بالطريق فليس فيه خصب احدهما
 بالطريق حذاد الاقال او ترك المناف في المعارضه لا يلزم قوله استعطت الشفيعه بالطريق
 لانه ضد السبب لا يتعدد فالعله نفس الاصل ورجح بالقول لا الكره كما في الحرج
 والعدي ان سقصر الثلث ياخذ شريك المدفوع في حذار ثم شريك الدائم اكل الدف
 ثم الجار يستوي صاحب الكتيه القليل والصوت الحائب والجواب
باب الشفيعه في المضاربه
 والميراث وغيره للذاتين والموئى والوارث والموئى له سعة ما باع القاضي الوئى
 في ذن العبد والميت لا بالخط الصغير لان الدين من اليد مطلقاً وان لم يمنع الملاك
 حيط في الاحسن والشفيعه يسرع لتحصيل اليد كالمشترا ولا اشتد المزاج او بيع له للضار

من احباب الملك والتسلم لنفسه والغير قد مر والبيع عن من يقع للمدون ودونه للورثه
 استند لا بالنوى والحقوق وقرار العهده ولا يحصر المكنه قد رالدين وقسط الغير
 كما لا في الوئى حذار ضربا لتسقيمه ولرب المال والمضارب شفيعه المشتري
 للمضارب يحصل اليد والملك ويحول المضاربه الى التملك الدائم ضد الغرم لا ينال
 العاود او للمضارب به راجعها دون الغير لانها كمال الغير في حقها وما لم يلهي حق الغير
 اذ لا يبعد والمضارب بفاحش العين ولا رب المال يسرع ويحكم الوئى لا شرا ما باع
 باقل فيكون الثلث للغير وقاعد الروس والبايع منها والمضاربته املانا لمرو ويحرم
 المال بشفيعه فاستري الاجني ان لم يبق الا ولم يقد ر حاله بعد الاستدانه وقعه كالحظ
 كذا شفيعه ما باع المضارب من عجزها لا يقتصر العمل كما يشترط الحاد عمل الذبح ورس
 المال وسعي شفيعه ما باع منها مطلقا لانه واقع لرب المال وان لغايبه سبه العدل
 والراهن

باب الشفيعه في الصلح

ما جرد الشفيعه الذار التي صوغ عليها عيب
 المبيع قبل قبضه مستطاع وتعلق بفسطه العيب من الغبن استحقاقا لانها مقابل القسط
 لا للمع المجرّد فاعذر التوزيع او لا لما وجبت كايه الخيارات ولا دت بالرويه والعيب
 البسيط كايه المهور طهرا لالانها رؤ الشرا بفسطه العيب وجار الصلح على الدين المجانس
 للتم مطلقا لانه بعضه وعلى غير المجانس بشرط العيب حذار الكالي بالكالي لكن فيه ضرر الدف
 فلم يلزم قبل الرضا مع مكنه العيب ولا يلزم الاجم والمهور وبذل الدم والمخلع اذ لا يعدو وهو
 المقابل عن الاتلاف ولا رل المناف في غير شيب الدخيل بدليل الارث والمجهه الا ان يرد
 الدار بعيب بقضا او حذار رويه او بشرط لان الشفيعه مني غل نعم دي اليد حتى وجبت
 في التي صوغ عنها والمكررم امدد العائن لا المعاوضه والمعر على خلاف فيه لعكس ما دام
 الصلح مزون منع الوصف وقد انفتح خلاف ما لو تفا ملا الصلح او رد الدار بعيب بعيرضا
 لانه بيع في حق الشفيعه لكن يعود حق المشتري في عيبه المبيع ان اخذت من البايع لانه في
 في حق العاقدين لا ان اخذت منه لعود المجانس الصلح بقوت القبر وراج الشفيعه على
 العسبط مطلقا للعوا العين والمشتري بشرط البيان لشبه الخلف في التوزيع والهمم حرق
 اهدار في الواجب دون الغير وبهفت الشفيعه لا المزاحه في شرا الدار بعد وشرا بها

ماله وماذا اذا اراد ان يبيع ما له باوفاً فله ان يرد ماله او شرطه في كل الموضع
 حرون التوزيع بالبيع المطلق وحده الشفيع لغير الزاوية كما في محاباة ورفع وضوئك كذا الاستحقاق
 او رد بعيب علم لكن يشهدوا او يكون الاقرار عكسها محاباة اما الحكم لا يلزم الشفيع في عيب
 حدث مثله الا يشهدوا او يكون بين الوكيل والموكل وان رد بعيب بغير حكم لم يرجع المشتري على الشفيع
 وان صدق لعل البائع وان تعدد العيب لم يرد البيع معني الا ان يرد الشفيع الذي يصدق له
 المانع

باب من لو كاله في البيع

فمن الوكيل الغالب في بيعه فله ان يرد المشتراة لو كاله لتوقفه على عرق او عيب
 او العيبين بالقبض كما يراه قوم من قائل القبول لعقد الامرين وان تلف بعد الشراء
 وجع في غير المقود للبائع اذ لا امانة كيد الضمان في علم عودت يداؤمك ولا يرجع في
 مقود رد بعيب الرأى كما لا يرجع في تلف المقبول بعد الشراء حال اذ قد رابعا ما لشر الما
 عرف وقصر حصر الدين لا امانة فضا رخصا بالبدل حتى كان قوله اعملها او ادها لغيرك او ارضا
 ما لم يفر من الهبة لانه افضا عليه بالامراء معلس القصار المستودع منه فاضر للمقصر في الرجوع
 ولو حبس البائع وانى الوكيل المعقد لغير الامر بان ارجع عليه للاصطرا كما في رهن معا وان ابا
 بيع فيه شرط الادق عده وود منه عدها بغير بيعا على المحذور كما في الوكيل بالملك لا يلزم ان المستور
 المرد وذلدا امانة اذ الاقضا لا مقاضيه مستر لها وللصرف في المسمى والامر الى المتار والوكيل علم
 واحد منها يعلم الاخر كالشارح دار العود ولم يوجد لها اعادة وديعه اليه في الدين
 لا صدق الدين ولا ان المضارب رجح كلما تلف لان المضارب يرد من الوكيل سفي الضمان حداد العلة
 الى مالهما ملك للمضرب لهذا الوجه التمر المقود رجح المضارب باادي بيادون الوكيل ولو تلف
 غير المقوم وغرم المضارب قسطا مخرج عنها فان اختلفا في وقت التلف والقول لم يرد على بطلان
 الوكالة اذ الرجوع او بعلية معني الاستاذة البيع واخوانه

باب من لو كاله في

البراة في لوقا الذي ان لم يكون مثاله الايراد الالك او اري بفساد او حلاله وقال
 ابراه او حلت بركلان لفظ مستقر الى الامور كما في هيب بفساد العبد او اقر على زيد وحلت
 طلق واعتق وسائر ما سطر به وايمر الكفيل استقام حتى لم يرجع الكفيل وكليم الطلاق

ان في الطعام افاذ الاباحه الملك غير ان الطلاق والعناق او قرا على المجلس لا رجوع على الغير
 وما عني التعليق ولو كانا بالشرط بعدى كذا البيعة المستنقصة كما في الكا باد النقاد بدون
 عود النفع بل ان الموصي اليه نوصع التكت حيث شأ يضع في نفسه ضد الموصي اليه بالشرط
 والدفع والاعطاء ليصح الكفيل والمولي وكلا في ابرار الاصيل والعبد ضد الاقضا لفضا في التسليم
 كما في السع والخوانه

باب من لو كاله في بيع

فمن من بيع عبد او شراه ماله فله ان يرد
 والمضاد مع العقد الفاسد على الاثر حقوق لها المامود اذ قد التحق من لا يري
 مع النكر كعبد العناد في الاطراف وقد تولى لتقال بين ومضا لفظ والذل وعينه اصله مد
 النكاح في راي المامر في الايمان واناع ما قل او استرايا لغير الشرا الفاسد على المامور
 الخلاف ومكة السعيد ضد شرا المرد والجور ووف البيع على حال الامر للمضول كما في
 الجاير ساوي الفاء ولا اذ الوفاق باللفظ دون الحكم والتقدير هذا السيد لا اخره فاختار
 فقوله العقد باكر مما اوجب لا اقل ومنا للمامور من يصف طلقه والبيع الى العطا الاول
 مخالفا لطلقة والبيع الى العطا الثاني ضد العكس على الشراء وبقصر فيه النافي من الاحار
 على الامردون الفاقدا لهما بالفعل دون العقد على ما بعد لا يباع او شراى بعد العقد القدرى
 وقضا ورجع النافع باض على المشتري مالا على نظريها على الغاصب وغاصبه او بعد البيع
 وان سلم بعد العقد في الامح اذ مستند الملك فطر الملك الوكيل المستري ليقوم السلطة كما
 قبل في بيع المودع وان عقد ماله وخمر مشاد او خمر رعد الشرا على المامور في الطر وبقي
 البيع في الكل عند ما وفي قسطا غدر اذ خالف الى شرا او مقابضة حماد كذا التمر ان غم الاطراف
 عله واصله بيع البعقر اذ اعداه بالكل مستر وطا لمضول لا مطلقا وما به الفساد مالم يبلغ
 القيمة ولا يلزم المحرر الموصوف والمسيه والدم لصفا البيع عن سوب للمشترا فان لم يرد كذا في اخر
 والنا في هذراد المقابلة كذا المقار مع الصبة في لعا عناق المامور باعنا ويجعل على المشه
 والدم وبعد على المحرر بالقيمة وان امر ببيع العبد من نفسه او امر العبد بشترا نفسه
 لنفسه ماله وباع ما قل او شرا ما كره فله ان يرد البيع وبعد الشرا على المامور ويحل يقف
 المضاد الى العبد ايضا لطلاق فصولا لذا الوعد ماله ولم يبين للمولي بامر العبد حذار بغير
 بالولا ضد بحليل امر المرد ولو لم يبين جواز او قد بغير وان بين عمو العبد بالقبول

بحو واعلام زوال لا تعقب السوت وجب في البيع الف قبضة المولى وقت العطاء لعليا للحق
 بحمل العاقبة سفير اعلام الخسر كما في الداب في قال قابل الغرض في الشراقة يوجد في الوطر
 كالا في الاحسن قال بلفظ الشراقة بين عليه صندا لا في القبول لمفسد كذا في القول
 فيشر انفسه ان زاد او جهل او وقع العقد دون الامر لا ان ين ولم يرد للعكس صارا حصما
 في عيب جهل من نفسه فاقبالا بالعقد اذ بين حقيقة اولى من المولى كما في جنس العين لا احد
 والمولى بالاستعمال مسترد في الفاسد غاصبا في الصحيح لما عرف وتبع في العوض جاز ولو لم
 المولى ميتا للرضا بالخلو ضد شي آخر والفايز في حق العذر كما في املان كسيرة المستول
باب لو كحل بوفرا ان يرد
 من عذر في دفع الفاق وان استرد عيدا او رد مثل البصر ان شئت ثم اختلف في الزمان
 حلف الامر الله ما يعلم انه استرد في الف وجسده كحل حتى القصر من دونه في الاظهر فان ردت
 ما بالقول البات وسرع بغيره وكان لت العينة والباقي للامر لان الرد ما بالخالف وهو في
 فسطط المارة وان سمي الكحل اذ الماول اذ القول في المدفوع للوكل اعتبارا للغير والسقيم
 حكم الفسخ لا العقد على الاستد او البينة لمن يقيم ولو قيل ان اقاما رجحا من زيادة الامتات كما عرف

فان الله اعلم **باب ما يصد وقته الوكل** والوحي والقاضي بمر المشتري اولا
 ان قال الوكل بعث وقضت التمن سلكه الى الامر او ضاع صدر وقصر المشتري للتسلط
 قصدا او ضاع وحلف على التسليم والضاع اذ يكون على نفسه دون المشتري ولا تخلف في
 البيع والقبض للعكس الا في دعوى العزم لعكس العكس الا ترى ان رد البند اذ اقر بالمدعي
 لصغير حلف على العزم دون العزم وليس المبيع ان كان في يد التسليط يد الا ان كان
 في يد الامر للعدم بل يفسخ المشتري او يتعدا احدا به على الوكل لقوت رضا او سلامه و
 المحيب زاد امتنه وقاما لعدل والحق ويرجع على الامر ان صدق في القصر اذ من طر
 التلق وببيعه القاضي فيه ان كذبه لعينه نظرا وسلكه كما في الوكل القصر وموت
 الامر وببيعه والقصر الامر والقبض قد ركل لا يصدق الاقرار الى مال اخذ هذا صدر
 المامور بدفع الوديعة الى الغير في حق نفسه دون القبي والوكالة وان عيب ضمن بها للمو
 مسعد اسع المردود يعيب اوردية او فساد صندا لا حقوقا كالمبيد والكم به لكن السلطة

لا يبعد والى النبا الذين ان قال الموصى بعث وقضت التمن انفسه في صغر له وهو منكر
 البيع او الا اتفاق في المبيع لما مر وان نفيه القاضي اذ اختلف المبت في الاستخلاف ما للمحز
 واذ اقامت على الابن من يحيط بالتركه فبيعه الى القاضي لما عرف انه يمنع القفل ودعوى المالك في
 لتوجيه الدعوى دون القصر فان قال امته الذي امره بالبيع فيه بعث وقضت العزم
 صدق لا يمين وعنده الخافا القاضي ثم العزم ان امر الاتعاد ووال القصر كان خصما للمشتري
 في العيب فيقوم التمر لا يرد اذ لا يشترط اذ العمد ما العقدة وهو له بعتا كما في توكل كحل
 المحذور والمكره والشركة بالقبض وهو للبت حتى لم يسقط النوى شيئا وان اكره ما كان للمخ
 من مامع القاضي لانه الاول بالحق ووسع فيها للمشتري منها او عزم العزم في الاول للغير
 نظرا وسلط كما مر مبدرا للقبض صارا في الفصل الى ان العزم قد ما وقاصورا السلطة كالو
 طهر مال اخر وان كان القاضي هو الذي قال ذلك صدق مطلقا اذ قوله حكم حتى لا يرد
 صغير من امه ولم يكن سكوته عذرا من عذر اذ ما قصر العزم الثاني الاول ولا يهدر القصر كما
 في الباب لعينه وان قال الوكل قبض الامر التمر اعقب او استقر من المشتري متله بعد
 العقد وانكر الامر بمر المشتري الاقتضاء في سخطه الا تشاكي في العكس لا يفسخ الوكل ان
 من المبيع كحل العزم جاز ما فعل العزم كودع يدعي قبض الرسول والقبال وبيع في التمن
 ان رد بالعيب كما مر وان قال كان الامر عصب او استقر من المتل قبل العقد واستأجر
 او تزوج به بحد فلذا يبر المشتري حلا لا في بوفرا ثم الله ويمن الوكل ان حلف الامر بوج
 على الامر اذ هو المقدر والملا في حقه القصر اصلا دون المفاضة لا ضمن قسم المتل المصور
 حقا كما لو ضاع او اضاف الى نفسه لمقام الفرض والسلم للقبض العزم لا حقا لانها ساعا
 وكحل الامر لا المامور اذ نازعا سقوط العزم لا وجوبه على الاولي وان مودع نكر الملام
 او يردى بالعود الى الوفاق وان كان الامر شرعا في المبيع واقوان بقبض البايع سرا
 في المشتري عن بصفه قاطعا شركة عن البايع ان حلف لوعه اقضا صحيحا والعكس سرا
 في غير قاطع رد الدعوى للاحتصاص بها لا سلطة بالتمه لا بوجا حلفها حسب تعدد الدعوى
 والحز غير موجب عزو قبل القول لانه ما ابل اضاف الى الغير كما في العزم على ان يرد القصر
باب ضمان الوكل
 ان كحل الوكل من باع لم يجد لان الدين اصل لا بحث فيه ميتا لا يرد العكس مثلا الى

عدي عن القرض بلا امانة بالقرض والتمان لنفسه او على الامن كالمودع وللضارب والقتل
 ثم المهر زايد والعريضة والدفع ضمان المهر والوكيل بالقرض لا يرفع الساع في تصرف الموقوف
 الوكيل او غيره قبل اللزوم واعتبر من النهي الا برأوان ادي بغير ضمان جاز لا رجوع اد
 ثم حتى لا امر واحطرا زواج دون الكا به تبرع به ولا يملك كذا ان صحاح عنه على الب
 حاسم الامانة انما هو ما لمعني الخط والاعراض بل كنه المتوسط والمكر الا ان شرطه
 التمس لا ضرر سائر حيا للمعني وفسد لملك الدين واعتبر من البيع فيها وان حال المشتري
 جاز على الاثر بالقرض اذ الزايد عكس شرط التحول بان لا يحد دون المجلد وان نه
 الامر قبل البيع او بعد من التسليم حتى يقض التمس لقا التمس ان كان التمس في بيع حتى لو سلم مست
 الامر وان نوي التمس على المشتري لم ينعده الوكيل خلافا لابي يوسف فقها على الابر
 نفاق الا بالاقامة فالكيد هنا او رجحان جهة الاضالة في الحقوق فقام التسليم يد اكا
 كسب المادون وضح ان كانت في يد الامر فاما او معاد من الوكيل لعقد التسليم او بعصه
 ترجيح بين جاز الجسد والامان عن العمل بالسبق واليد كودع باع الوديعه او شراها
 اد يستقر بغيره ما لو صد له الهاء وحسن المولى تسبق المنع ولا يصح غاصبا بالاحد
 حاجته فترت فسترده الامر الا في بيع الجبل كالمواشرو بصير غاصبا بالاحد قبله
 لفقد الامر والحاجة فيملكه بالقيمة ولو بعد البيع لعقد الشا في كلبه بوجوه الغاض
 وفي حيدر المشتري لقيام الخلف امتا الفتح حد ابيع الدين من الاستناد الى سببه
 السابق تزداد وعند المشتري التمس لسا في الدين والفاين كما بعد الاستداد وان
 باع عن البيع حتى يقض التمس او يحضر الشهود او يرد من النهي لا سفد البيع قبل القبض والحقوق
 لان النهي لا يخرق نفسه الا الوكيل ترجيح جهة الساب في البيع او بعيد الهاء بالصفه
 حتى لو قال ببع عدا او سفد او فز يد لم سفد ببعه اليوم ضد بعد عده لاسا ولا عثر
 مبد استمر من ريد وبع شهود بغيره في رأي وقاما لا لافاق ضد ببع واشهد لعطف
 التمس من مبد ببع ومدرهها او هبلا لو واشترط في الجوار بالعقد الغافل لغزو المعتمد
 والوسط ان اكدا بالنهي كالتا والامكا لاول وان نه عن القبض حتى يحضر الشهود او
 النهي وجاز القبض عنه العينه للعكس الا في الوكيل بالقرض لعكس العكس والحق والجامع
 للعدو والنوام ورجح جهة الساب في البيع والاضالة في الحقوق

باب الوكيل في البيع

بعد عبا وختم فيه مطلقا قبل قبض الامر بعد رجحان جهة الاضالة والنيابة كالب
 حشا ورده فمطلقا لعقد اللزوم كرده بوجه او مشروط ارضاه في غير المعنوي فله
 مطلقا لخاصا بالملك عن علم حيث لا يسطر للوصف وحال في الفاحش ان خذ نفوت
 منفعه كما قبل لا ان يحد بالامان في المعنوي من قبل كنه الرد على البايع دون الرد
 على الوكيل وفا يحيد الاضاله والنيابة او الاتحاد والتعدد حد ارضه اد بنا رالوصف
 اصلا سيد لا بالقرض ضد ما قبله كان دون الا بر اكا فرق ابو يوسف رحمه الله ولا يلزم جاز
 الرويه والشرط لان الصفقة لم يتم اد حق الوكيل لفعله فيما عكس العيب اصلا لايه وان
 رده الامر على الوكيل لم بان عبده مان فان علم انه كان عند البايع لم يرد على الامر ككل
 يرد عليه فلو كان يشتري منه فيما يروي او سقط التمس بان العيب ولا على البايع للوايط
 اذ قد ورد الامر بعباطيره ان باع من اميه ووزن ضد العكس لفايد التقدم بقدر التمس
 وفي بعض النسخ بطل القاضى رد الامر اذ بان الخطا في طينه نفوت المكشتم يرد على البايع لعيب
 الثاني احيا كالابا يشتري لنفسه من ابنه الصغير ما كان لسره له من ثلث وان
 علم انه كان حدث قبل رد الامر عليه رده على الامر دفع الخطا اذ بان اللزوم عليه لغيره
 في يد مكشتم ولو بعد الرضا فانه لا يزيل به دليل التلف ويغرم ارض العيب للتقويت
 ما لو فاض وان ادعى البايع رضا الموكل واكم الوكيل يرد ان لم يكن شهود ولا يوقفاد
 اليوم في المسقط لا الموجع لس الوكيل بالرد لوه هم العقد بالما ولا يستخلف ضد الو
 كان المذكي رضاه اذ باب لا يستخلفه اذ قبل الموضوع مانسا الخصومة فادع
 طعن عسي اذ ما يدعي على الحاضر وفي مثله يسمع البينه ولا يستخلفه اذ النيابة في التام
 كحارج يدعي بینه العين من غايب والوكيل بالخصومة ذراها دعوى لسفاط الامر على
 الوكيل بعض الدين والاخر بالشفعة فلو اقر الوكيل بعد الود رضا الامر لم يسترد
 للناقص الا ان نوصى البايع بغيره استا منها ان انكر الامر الرضا وقا برغم الكل
 وان اقر به والوكيل مصر على الحد يسترد وان ابي البايع صنوا لحي الصدق وقصور
 النقاد تقصور الحجة والحقوق عليه دون الوكيل كما في البني المحذور وغيره
 الوكيل التمس المردود بعد النوي غير راجع لان الرد بغير القضا لا الاقتصا

كما هو في رد الزيف على ان الاصل في العتق اصل في العهدة حتى ان الوكيل بالشراء لا يرجع على الامر بغيره غير ما للمستحق عند التوي عند الوكيل بالعتق لانه ما انشا الاصل انتهى ولا يرى عكس الاولي اذ في الامر طامرا بعد الشراء وصار المأمور مغرورا كما لو دفع لامر عكس ما قبل الشراء حتى غرم الامم بالعتل والحقوق بعد الشراء لا قبله وكان المستحق يخدم الامر بالعتق دون الامر بالشراء ما لم يضر ولا يلزم ان الوكيل بالبيع رجعا على التركة والموكل متى غرم ما للمشتري بعد الاستحقاق واد الحق تغليب جهة النيابة في البيع والاصالة في الشراء حتى جاز شتر الوكيل عند الامام ما قبل ما باع الامر قبل التقدير لم يجر شتر الامر ما قبل ما باع الوكيل و

باب ان يكون توكيلا بالطلاق او تملكنا

قوله امرها بيدك فطلقها والعكس او جعلت طلاقها اليك فطلقها والعكس تملك بطله العياد لا الرجوع صوما للخبير والتعليق معنى قوله انها فطلقها والعكس توكيل بطله الرجوع لا العياد كلوصية استغناء وله الرجعية في الوسطى للصراحة دون البايع للوكالة ضد امرك بيدك في تطبيقه او اختاري تطبيقه لانه عكس العريانيان العوض لا معلوله ومع فرد بلائيه ولت ان نواه لان الفاعل لتعليل كما في اناك العوث كالبشر ومفكسه والعلة للوجود والتشايخ دون العتد كما في قوله طلقك فصرحت طلاقا وان ابدل العاوا او اعد اذا التوكيل في الكل فوقع ما بالطلاق في المجلس بشرط الشية او سبق الصريح ليصير الحاله المذكورة مطلقا مطلقا ما كان ملكا لا عكس الفاسد الاجواب حتى صح قوله لم يملك ز وحكم او عقد في طالق او حردول وي وتفيد المضاربة في قولك ما عمل في البر والكوفردون واعلم

باب التوكيل في النكاح

لوقال بعثا او كما سمعوا اعتقت او درت او ضربت على كل بعد ما اشترتها بالبينه لمن قيمها لا بائت ملك او توكيل والمقرلة ان اقاما لقوة الجمع كما رجحت بينه الا نكاح والطلاق على بينه الدين والسكاح ان لم يكن بينه حلف كل واحد على دعوى الاخر للاسكاح ومسمى المقر فحيلة للفايد

طه اذ

اذ مكره سقط بين الاخر لا عكس بخلافه وكل تم باع واذا حلفا غرم المقر فتمت ان كانت متهمة اذ الحلف نفى عن العتق وصف الملك والوكالة فبحسب الضمان واخذ الثمن والكتابة للملك او دليله كما في غاصب المذبر كذا ان كان متحيا لا يعرف بالمقرلة لما مر ولا شئ عليه اذ كان يعرف بالمقرلة اذ تعدد الاستراد ما قران لولاه احد لا يتسلم المقر عكس الاول وسطر الكا به لجهل من له العتق اذ حقوقها ضد البيع ليس الى الغاقد ونفق الولاء والتمس على التصادق ويعتق المذبر موت ابها كان الولد موت المقر والولد موت المقر والولد حر فاعلم المكاد بين كما مر في مستري نصف ذلك الى البايع

باب الحوالة والحالة

عقود المكاتب وسائر الدخول بعد الاحالة على الغير لهذا حالها ان يرى الحوالة او تستر حق او يهد منه دون المحل على المذهب عكس ما قبله ولم يصير الحال ما كان للمحل وان قيد بالدين حذر بملكه غير المدون بل يلزم الحوالة من ان يملك الوكيل الحال فوكل الموطر الاصل في حق المحل حسب التاثير بعد الموت والابر لا يلزم انه لو وكل حال فوكله باخر عن الاصل وان كان فرضا ان الدين واحد ويحمله باصيل العروض اذ ينهنا بالبيع قصد البيع الشرب والطرق ولا يلزم ما لو اهل بعد الاحالة اذ موضوعها ان نصف الى اللازم بالحالة لا الدين حتى لو عكس ما خرج الاصيل ايضا احد والاير لكن المحل لا يستوي في المفيد حرا صونا حتى الحوالة في العضاض لو ادى او ورثا لو قيد بوجه او عصب الا ان يرى المحال لا ان يراه عكس هيبه نقص لا يجوز اذ دفع ذمة معان او اسقاط لملكه تعلينا للفظ على المعق قبل العتق حتى يعلقوا الشرط ولم يرد بالود كبر الكفل عكس اسير الاصل والوكيل ونوعه خلاصا لذمة عن الشاغل او قطع الوهم العود بعد الوي وبه لم يصح وكلا في العتق عن المحال اذ لا يخلص العمل للغير ويؤمن غوما به بعد موته ككسب الماذون بين ديون احاط بعضه سابقا او الما عند المرنس لا يخفى نذا ولا يوي ولا يلزم تقديم العبد والصحية على دين المولي والموض اذ دال لفصل امتام

حاجة الكاشف او تمه في قول المبرر دون سبق التعليق بدليل المعروفة وضاد
 بهم المحال مقيد ايه لانه وان كان غرض الحول لكن بضارب او لا ضارب آخر اللو
 نفوت ما نصبت به ضد المحال مطلقا وان كان المحيل كمالا يري وحده ان حصة تارة
 نفسه وقاما بالشرط والاصل ايضا ان اطلقا ضارفا الى الذين جرد ومله غايه ٣
 بالقوى الى ما كان وان كان ذنبه حادا او دهبيا وعليه رفا وورق فاحال
 عنها بخلافه او دهبيا على ان نأخذها من غير جاز ان قبل الغرم باذنا في مجلس
 المحيل والمحتال اد نصار فامتنعني احباب الحياض كما اسفل الذين مقتضى هيبه من الكفيل
 والكفيل له نصا في الحول في المجلس كشرط الرهن والكفيل والتقل الى دمه بوس
 مريد الملاءة فماده لا تقوت للقبض المستحق الا ان يبره المحال فيعكس ويطلب
 الضرف لانه ضريح جازا كلالا لمعوا اذ لا في ماله حكم العبر جرد الاستبعاد المحس
 مشروط بالقبول لوجود الرضا ضمن الحواله ضد غيرهما وان احاله على الحياض او
 الذهب الذي عليه او على ان يعطيه الحياض او الذهب الذي عليه لم يجز لان التعريف
 منذ التذكر بحول الذي الذي عليه بدلا وفيه تملكه من غير من عليه او شرط التمس على
 الغير ضد ما لو كان الحياض والذهب ودفعه او عضها فاما اذ ملك العبر الذي
 كذا ان احاله بالرف والورق على ان يكون الحياض والذهب للحول لانه ضارفا بشرط
 فضا من خروجه بالرف يفتي في الاعتقبي احد ارفقوت القبض المستحق او شرط
 لا يقتضيه العقد ضد الاواني واعتبر بالبيع اذ جاز شرط ان يحال البايع التمس
 لا بشرط ان يحيل عليه لكن متى ادى الحول يري اذ الفساد لا سعي للاسفال ولا مكنه
 النذارك فضا ركا الحول يوفي جابها مامعا الامور الوكل يري او تقوت بعد تركه الامر
 او موت المضامر عهد لتعد النذارك بعد ماميه فعلا وراجع الاخران الحواله القدم
 دفعا للفساد ولو ضاح عن الحياض الذي على ان يحصل به او كان ذنبه رفا وعليه حياض
 فاحال يرف عنها جازا لانه على الماضي خط لا مذاق اذ لم يقبض عن الوصف حتى لم يفسد
 الاجل والافراق والشرط لو ضاح عن حال من صحاح مضروب على موجب سود مكسو
 او يبرج لا يفسد وان احال على ان يعطيه من المذار والعقد جازت ان كانا للحول

متعلق بالامام المستدرک
 لما روي في الخبر الحصاد
 باخراته

بحال الحمول بكمه البيع ولم يجز ان كانا للحمل او غير وان كانا ود بعبه عند الحول الا ان
 ياذن بالبيع للحمل قبل المكنه وجاز الذي عنه لا الحرك عليه لانه عكس مع الزمان بشرط
 اللزوم البعد

الكاشف في

حكم الاستحقاق وغيره في كل التمس بامر وادي وضارفا او صلح
 سقده اخبرم بان المبيع جردا او مدبرا او استحقاقه الرجوع اليه في الكل لفساد
 الكماله بعقد الدين عاذا لاي الا اذا الى بعض المشرى للدفع بشرط الضمان اد
 فاصله الكماله لايه البايع لفقد الادن ويرجع المشتري على البايع بعد الغرم لملك
 الضمان لا قبله للعدم ولا اسفد الضمان سقده والتمس في المجلس لعدم المضان اذ له حكم العين
 صونا للمعنى الاعراض حتى يطله لفساد في على البراءة هذا البيع وان مات قبل القبض او رد بعيب
 او خيار فالرجوع على البايع لا المشتري لا اسفل الفعل اليه ضمن حجه الامر من ملك او سببه
 والرجوع على المشتري للكفيل وان فقد عنه مبيع لملك الملتزم وللبايع بعض الضمان
 مرد البذل عن الكفيل كمالا بعد ما حفظ الاعراض معنى كما ان له دفع الغرم شرا لشريك
 الذي يبدل الضمان ضد البيع وان كل غير امر فالرجوع على البايع له للفساد او فوت
 والعرض كمن يبيع بالمهر ثم مات قبل الدخول يرد له او جردا لا للمشتري لعقد النقل والملك
 الا ان يرد ما قاله فيعكس الحكم كما انقلب البيع وفي سلامه التمس للمشتري والكفيل
 بلسيه تقابل معنى العيب والبيع فان كان ادي رفا عن حياض فالرجوع بعد فسخ او فساد
 يرجع رفا لاجداد لانه عكس ما صلاها بالقبض لا العقد جردا سقوط موجه بالاسفال
 حتى منع رجوع كفيل ووث او وهب له وان كان عكس فالرجوع على البايع بالحياض وفا
 لعيب او الملك والراجح على المشتري يرجع بالرجوع افضل الوصف كالكالاه افضل
 عليه واللاف به عكس البعض بشرط الحبر والمأمور كالكفيل ان ادي لا قبله حتى جري
 الحبر على القبض لا على الدفع فاعتبر بغير تملكه للدين ممن عليه لا العبر ترجحا لوجه الجواز
 ما لا يصلح للرجوع بالادنى مما امر وادي لانه عكس الكفيل بغير المودى لا المأمور
 حتى لم يرجع في طهيه ضد الكفيل الا ترى انه لو امر بدفع سود ليلون فرضا للمعطي
 على الامر وله على القابض واعطى بغير رجوع على الامر سود لانه افضل عليه الوصف
 لنفسه لا قراض رجوع على الامر على القابض بغير اد قبضه لم له نفسه كغير الفقير

من المأمور بان يطعم عنه عن العله

من انى الكفد

من يخطئ بالدين اذ ارثا او غيره عن كاله النفس جاز وان لم يخبر احد كما يحق
بل اولى لعقد المالكه خلا وما لا بالاعتراض كالتفعية ومن كاله المال
غلقت بغير موافاة النفس وقت يرى غيره مطلقا لما مر وعنه كاله المال بشرط
الاجازة كما في المقره اذ قدرت مضافا او مقدما يستقطب المواقف حذا وتعلم المال
حتى لو حلت في الميراث كان يجمع المال كما لو كل من يملك او ياد اب وحل في الميراث
كذ الوقات الكفيل قبل الوفاة اذ التقدم والتأخير مع الاستدعاء المعلوم وضد
ما لو اهرق ما الكون في عين الشرب

باب الصلح

الخوف في الصلح عنه
فما قام اخرا بها له اخذ بها والعقود وقمة الولد لا غنار نظام السبب شبه
لكي النسب والدرادون العتوقفة كالومان دين يحيط بعد ايلاد الوارث ولم يرجع
به المدعي على الخصم برغمها قد امن لا سفاقتا زنت كالموهوب او الموقوف الى غيره وجها
الا ان ثبت المدعي بشهود او تكول فتعكس الزعم ويرجع بغيره الولد دون العتق
لما عرف وبالدعي ان كان دينا لا سفاقتا الصلح وبغيره الامة لا الدية ان كان ديار حيا
بقوة المالكه بعد امتناع العتق كاله الطرح والخلع بالاستحقاق والموت قبل العتق
والرد يعيب او خيار عكس لو عني على ان يزوجها فابت بعد القبول رجحا بالقصور
بلا عقد وبغيره المدعي ان كانت امه كالولد بالخصم ايضا رجحا للمنع عن الدل
واعمال دليل الفسخ معني ان فات شرعا بالاملا اذ بدل المستحق مملوك حر وبنع العبد
بعينه عكس اي محمد او من قوت او عراعت لانه من الزايل وكان مالا حال الزوال لهذا
لم يجب بدل العتق على الغير ويجب على الشاهد الرجوع والمكره وفي تسمية الميراث
العقول وانه الكاينات لا مال له كمال الجرا لا يرى انها لو صاححت عن عقد على ثوب
فاسحق رجعت بالفقهاء ان لم يكن معروضه وبغيره ان كانت لغيره لا يرجع الخصم بعزم
الولد ان استحققت اذ زعم المقديم كذب ولا يلزم ما لو كان الخصم دفعها باخرى

لغيره

لغيره حاجت يرجح كل واحد على الاخر بما عزم المستحق من قتمه الولد لزعم البيع مطلقا من
الخصم بغيره اما بالدين المدعي كما في سندا المولى من ناد وبه كذا عند الامام ان كان
المدعي اذ اناها لخصم بغيره على الشرا الفاسد بجميع التسليم وان كان بالبدل
د اذ اسلم المدعي الى المستحق فاصاناه لعقد التسليم غير راجع على الخصم كما مر في
الولد والشفعة بغيره على زعم ذي اليد معا فحق فيها صاحب عزم من علاج ايملا على
عرف وان زوجها المشتري بعد العتق واستحققت بعد الاملا اذ اخذ المستحق
المولد ان جعل الزوج خالفا كالا يقطع البيع بعزم ومشكول وقتمه ان علم الاصل
ظلمه ولا يرجع على المشتري لانه معتد لا معتد وعكس ما لو شوط اخرها وان زوجها
وقد ولدت قبل وبعد عزم قتمها فمستحق لما مر ولحقا على البائع بغيره الاول لقمان السلام
مقتضى المعاوضة دون النائي للعدم والعدم بعد ذا الوطى لا الوطى اذ يطر العتق
وما ويل الملك شبهه في المحل لا الفعل كما في عقد الفصول والفتها اذ في ملك
مشتري كفي راي او في ملك الابن عكس ملك الاب والزوجه والمولى للعكس

باب الصلح

في المشاحه ولا يقضي فيها بملك او بدلا الا بحجة للشك قبلها ضد المنقول لعنان
البدل وجاز الصلح والشرايين للنداعين قطعا للزاع وان سحر البدل عاد المصالح
الى الدعوى لزوال المانع غير رافع بنا وسكنى احدث ولا يثبت به دافا بالشك
في الطرفين وبطل دعوى المشتري رافعنا به عندهما لا عند لانه عكس المصالح متمكنا
دافع سحرى اقرقا في الشرب والمسند فاعتبر زعمه عدم الملك لا ملك البائع بعد
البدل ولما نفقر العقد والتزعم ان نازع مالت اذ متعه بعتت سلامة بعد البتوت
قبل العتق الا كاله اما في البيع ومجره قبل العتق الا ان يهلا قيد السلامة فليزم الصلح
في الامير فصر على دفع المصالح كاله الضحى

باب الاجارات

القاسية ان استاجر كل الصلح او سحره بغير المحول والمنسوج لم يجز لانه في معنى
فقر الطمان المهي كذا اكل ما يوجوه العمل اصلا او وصفا حتى حصه الزرع وحي العطن

بعضه وقيل يستثنى يعرف البلد كحفظها بالتعامل الا الظن ببعض الدق حذار
 ان يعطل بقوت المحرمه ورتبه شرط عموم العرف كما في الاستيضاع وحب الاعلى
 من اخر المثل والمتنع وما بالمفسد والباقي بالتقوم لكن ضمن الرضا المستروط في
 المتنع فانه قد سميته الدائم واليوب ويضمن ما يلف فعله او اخره الخاص لانه كماله
 وهو غير المستقر اذا الغائب يعرف بالوصف كانه عدي العاده لا ما يلف في يده
 وما لا يضمنه ايضا فيما يمكن التحرر معمول لا ما حر او غير معمول غير اجر للتغير او يفرق
 انصفه بغيره على الجار بل بعد العمل لا قبله لانه عند الحار غير محبور عليه كذا
 لا يجوز ان استاجر محل البعض او سجد او طعمه بالبعض سنا بغيره بل اولى اذا التزم
 مع الفعل للملك المحل لا بعد عكس الاوطى والحق لا الحب الاخر ان محل الكل اذا تمسك
 بما يخص للغير وجاز استيثار العام محل العثم اذ ملك قبل الاخر اذ وجاز استيثار بعض
 الشريك من عند وذاو الحياطة والشكلى اذا اجر عكس ملك بالملك لا الفعل وقد الاجر
 مضمون مطلقا لعناد الملك وفي باقيه الفصل الثاني

باب من اجارة الوكيل

ان مضت مدها والد ان يدي الوكيل طوبى بالاجر وما لم يوفى
 ويرجع على الامر فيما لم يطلبه بالمستليم اذ قبضه في البيع وفيما طلب ان لم يكن العقد
 بشرط يحل الاجر اذ مضى عدوان لا يفسد القبض حكما كاستد التسليم الا ان كان
 بشرط لانه عكس الاوحي لا غضب يظهر ان القبض لنفسه دون الامر كما في البيع
 ولا يلزم ان غضب الاخرى يسقط الاجر عنها مطلقا لانه عكس غضب الوكيل بقوت
 المنفعة قبل القبض لا بعد اذ بعد الوجود والعقد حسب اذوت لا بعد والعقد
 والعاقبة حتى تسكن بالعدو والمهدم والموت وجازت اقاله الوكيل فيها بعد القبض
 فيما كان قبله ضد البيع

باب من الاختلاف

لوقا فاحذر والى الدابة زيد كان با الى هنا ولحقا وقال الاخرى الى الا بعد
 لم يسمع وان اقاما لان الدعوى عقد الغاسكا لسوم اقرا وملكه وعدم البقا
 في حصتها ولم يأخذ بها احد مما الى وجهه صوبا ليد الاخرى صدا اقاما على الحاضر

للمر

للمر بضمن التوت الا ان يصطحا لفقد البراع كما لو قال وهبتها او اهداها الى
 ولم يفرغها القاصي منها حذر ان تقويت الضمان او سيدل الامن ولم يفرغها بالافاق
 حقيقه غاصب محال للرجوع الا ان يقيد بالصدق او يقيد بالتسليم المحال فيلزم معنا
 في ذاي الا الحق الغائب بغيره على اية ودار ووزع مستر كاستثنى واستثنى
 معنا انزله عن شرط الرجوع بضاو التسليمه في ذاي احقا ما دون المالك وسع
 ان خيف الا حاطه مثلا الى حفظ المعنى غير مقصود به للاذن شرعا ولا منزع
 بذله منها كما لم يبدل ولا منقضي به وذاو التسليمه وقرا على العلم اذ نظره فضل
 على الغائب لا ختم حتى كان له الاعراض اصلا الا ان يقيد على موته للعكس اذ يغيب
 خصا منه دون الغائب كما في المعقود هو الذات فمن رعى امانه في صا له وانق
 ولعظه وود بعبه بان وحده حاك فان لم يجد فهو ما دون ذبا نه في الاصح من مع
 والجار وانفاق عليه لا يقينا كما هو الذات كما هو الذات في كل ما خيف الصفة حتى
 في ذبح شاة الغير خوف موتها والقيام بالاسام والموتى ووقف المهر حتى قبل ان
 وصنا او عرنا لو علم بدين لا يشهد به توفيه حاحد قد في التركة خالفا فان تصادقا
 على البكر الى هنا ولحقا وبدا لاحدها المقام لم يجز لانه عذر كما في الاستد اصدا ما لو
 بدا للمكاري في ذاي و يوحى فسطر نظرا للغائب ما قامه الثاني مقام الاول للائدا

باب من الاجارة

يوجب المصدق او لا يشترى التما ومطلقا او بشرط
 القطع لو استاجر الاسجار للتركيب عليه مطلقا او موقتا لم يجز لانها عكس الاجارات
 لملك العين لا المنفعة كاستيثار الارض والبئر والشاة للموتى والبلدين والشرى
 على انه لا عرف فيها وودونه لا ترك القياس حتى لم يجز استيثاره للشرى والتحقق عليه
 ولا استيثار الكل للكل او تعبير المكالي ولا المصحف والاروان للقرأة ومسترى
 الذرع لو استاجر الارض وقيا معلوما لجا ذما للتكليس ان ادعى ما عدا الارض عكس
 البحر حصن الحب ولا يعطى عينا وان استاجر بها الى المصاد لم يجز لانه عليه الاقل
 من اجر المثل والمسمى للعناد والمصدق في باراد عليه وعلى التمر ضد الاولى فيهما
 اذ الترك بالعقد لا الادن ترجحا بالملك عكس الاولى اذ العقد عدم في غير المحل

لهذا كان المال المقبوض مضمونا في العقد الفاسد لا الباطل وينقد ويزوج
 العرض المشتري فاسدا لا يبرح العقد المستأجر لا للصرف على انه لما لقي العقد
 صار الاذن كالايجان اقراضا ولا يلزم انه لا ينقد ويزوج عن البيع والصف
 الفاسد لما عرف ان فساد الملك يوجب شبهة الحث في زوج ما سمين شبهة التهمة
 في زوج ما لا يتعين عدمه فوجب الحث فيما سمين شبهة فيما لا يتعين ٥

كتاب المضاربة

زكوة ما لها اعيانها المزاوجة ان كانت من جنس واحد في كل واحد فسطه
 كسائر امواله اذ الشريك المفترق في افراد جنس كالتجمع في فرد بدليل الحرث
 القسمة ولا تستحق ثوب اللبس وانه الرطب لبعض النجاس حكا للقدم معسا
 عن مهاب ولا يطلب المضارب بما يات من ربح المال في البيع لانه لا يبيع النجاس فلو اود
 ضمن وقيل لا يضمن ان ظلم الغاشي كمواعيد يودع حصة العرق والحرف واصله
 وصح ما يبيع بعض التركة فباع من اقلها ولا يما بها ما لم يقسم لعرض العزم فلهما ليرحم
 السجور والنوى لهما لم يحل عليه بقره ولا حصل لا يترتب ربح المال للملك اصلا
 ويستمتع العقد وان كانت من جنسين وفي ربح المال فسطه للتوزيع في الاصل
 ولا زكوة في الباقي ما لم يرد احدهما على قدر رأس المال لا يخرج المضارب من الاعمال
 عاوب المال وشيوع رأس المال يعني ملك المضارب اذ القسمة شبهة ماها
 اختلاف الحشر عند العينة لكنه يعمل للحرف في المعنى بالبيع بل تعديه على الاصل على تقدير
 النوى اذ الشك يمنع ان لم يرفع فصار كقدر الذي يمنع الارت والرجوع على الاصل
 والكفيل والعبدان كالحسنين اذ لا قسمه مطلقا او قبل الرجوع فلو سادى كل
 واحد رأس المال زكي ربح المال كله الا رباع ولا زكوة في الباقي لما ترقى بدا
 ربح المال باعتاق احدهما وفي المضارب باعتاق الاخر بعد ادفعه الاول
 استيقا لرأس المال والباقي ربحا مشتركا وان عكسا بعد عتق ربح المال دون
 المضارب لستة الملك ٥

مكاشفة المضارب

يكن في العبد وحال الكفاية وان حدث بعد ها اذ الاستسلا لا ينقد على عتقه

و

وسلطة المضارب لا بعد والنجاس وتواهمها لشريك العنان ضد المفاوض لعموم الخلاف
 في ابل تروح الاما كالوصي بن اقوى حتى عدت الي الكالة عنده واني لا قرارا ومن
 قسطة من الربح ان كان فسطا على الملك كما في الشريك وان ادعاه راجع السفور بعد
 لا نه كالعقد والاباق يمنع الاستدال البقا ولرب المال ليحرم كعدم الماذون دفعا
 لفساد الملك عند العتق للقدرة ولو لم يفسح حتى وجد اذ المستحق عن سطة المضارب
 وقامعني العتق كما في الملك بت على خيرا وخيرا موحدا باقته ضا نا اوسعا بما عرف
 في اعتاق الشريك مضمونا لك الي سطة من المودي لانه كسب مال للمضاربة اذ بحر
 الكا به بتوا عنده لزوما عند ما مبد وامنه ربح المال رأس المال وقد رما سلم للفساد
 بالعتق بعير فميت يوم الكا به وفيه ما في يوم العتق غايه كمال اللف ثم باقيد ربح
 بينهما واما العدل كذا الوفاة عن فا وادي عنه بعد لان العقد باق كذا في موت
 المولي بن اولى اذ انفا للفا عليه والمالكه كمنه للقابلية والموكية والفسح بحر الكسب
 حتى المولي دون العبد فسطوط اقوى للمنافين لادب الحاشين يوجب العكس الاول
 والاد اصيل الاسناد كالعتق من حيث كونه شريطا ان ابي من حيث كونه حسبا وسوط
 الوفا ان بقي كسب سطة لمسي اذ الاحتصاص بعد دون البند كما في معصوب لم يود
 فان فقصر مات غائرا وان زاد كان للوارث عند ما والمضارب عند حتى تسو
 ما غرم اصله بحري لا عتاق حتى لو كان رأس المال الفاء والمسي كاليمة صغفا كان
 الوفا ترك عليه الف والارث بعد اربعة عشر

كتاب الجنائيات

والمكاتب والعتق جنابه المدبر خطا فان كرت الائمة واجر على الاول
 اذ لم يمنع بالقد ير غير رغبة واحد لا يلزم المكاتب حيث تبيخ في الاقل من ثمة
 والارث في كل جنابه لانه مانع نفسه عند هالمكة البحر او حريق او لا الاف المال
 حيث لمسي المدبر في فيه كل ما يلف اذ الدين معلوم تدمة تسع بلا رقة بصق حتى لم
 فيسقطه العتق وسري الي الولد عكس الجنابه وهي لولي القليل الاول لفقول المرحم
 وسعه ولي القليل الثالث بلبها فلم للاستسلا الحق والى المدبر السابق ولم اباع

والدين قال بنفسه فاعبر السبق مترجما وجائزا كل في العتق المجازاة لا ترى له
لواقر بعد موته قد تم الاستيق لانه عكس الاقرار على نفسه بل لا في الكسب الدية
حداد الزام العتق بعد رالفاد بالعتق كل في اقراره المولي والوارث على الماد
والملت الا ترى انه لو لم تمت واد بالعتب الجناية لا الدين لانه اضرار ما لا اولد حر
لا وبق عكس المومات للاستناد الى اخر الحيرة من الفاه من عن الدفع ودين الحر فدين
العتق لا سلق كسبه الا ترى ان ما خلق المادون بعد العتق لا يوتي من كسبه قبله
والكرن الجامع ما عرف ان حيا به المذات لا يصدر ما لا الاما حكم او العتق او الموت
عن وقا لقيام عوصه الدفع قبله ٥

باب من الجناية على

الطرف قطع داء هذا من الزيد م ذال من في الاصعاص داهن اخره ذاك
من مخرج الاصعاص ارفعوا الى القاضي فبقي لها قطع ما فيها من كمال حق الاول بغيره
البدن وحق الثاني سلكه اما هنا لان القطع يوتي كل واحد اصعاص نصفه وكل اصعاص
حسب حتى الاول ربع حتى الثاني لان الاول اسحق يد اكله والباقي فاست اصعاص
اثر النقص عليه فبقي رالت باستيفاء الاصعاص للرضا ما للنقص كل في المسترا في
في بني باصل العصا من لا ترى انه لو قلع السن السود او قلع العن السضا
او قطعت البدن الشلا طما قبل ما كد المال بقضا او رضا الحاني بطر حتى كسب عليه
الاول اصلا كل في الصحبة ولو اخلت ايرات وجب العصا من المال كما بعن
عن السارق بربها او روضها قبل الدراد اكا دت صفة كالمال المرض لا ذات
عكس ايات عدم البينة لان السبيل وجه المال عنها لبعينه مملو وقطعها
لا قبله قضا صا كما منع القطع ملوع غير القضا بضا ما لكن نزل سبر المعلق ودونه
اصصا وماتان على احدهما بر حاكم الاخر مضمون على الحاني اذ قضى به جحا عليه
كما لو قطعت في عصا من واحد من مال لو قطعت طما او باكله ولان بعدد اللصا
لمعنى من الحاني ضد تعدد المعنى من المولي عليه ما لا بد لبل ان المقصود الخطا يعطى المال
لملك العبد لا عكس وان قطع احدهما اصعاص احسب اربعام الاخر كفه فله حش به
البدن بار الاصعاص استوي في الاول وللاول باقها مارا اربع عد للاخر مستوفيا لما يقطع

الكف لانه اصل في الاستيفاء ان كان سقا في النفع الا ترى ان الاول لو غاد بعد
الاخني وقطع الكف صا مستوفيا حقه وان شارك الاخر فيه فلم حساد به اليد
ولا اخرها فيها اذ عد الكف بربع منها والعقد الاول باصبع وان بدا الاخني وثنى
احدهما وثلث الاخني وربع الاخر بالالف دي الاصعين فله ربع دية اليد وما فيها
لصاحبه لان ما توسطه الاخني عكس ما سبق كالباقي لا النواوي في حقها ككلا
سعي وقد المستوفى قبله وان شارك الاول في الكف فله ثلثه امان دية اليد
والاخر ما فيها لان له الربع ما زاما يصير الاول والباقي منها وارثن ما قطع الاخني
للجاني دولما اذ المنا في سعي تعدد المكنة عن القطع والضيا الى الغير حتى كان العتق
ودية القابل للزوج والوارث دون الزوج والوكي ولوان المقتوع الاول
لم يقطع الاصعاص لقطع اليد من المرفق فله نصف دية اليد والاخر مثله لانا المنا في
نصف من نفع المكنة الى اعلى موضع القطع لما مر فوقع فعله طما مستقفا للعصا من الاستيفاء
فبقي ما في حقها وهو دية اليد منها عكس ما لوقف الاصعاص لانه لا في مستحق للافراد
اذ العصا من في الطرف ضد في النفس لما كان مشروطا سا كانوا الاخرى حتى لم
يقطع ايدي يدي اصلا ولا يد بايدي اكفا ضد النفس كما نخرج بعض المستحق
لا غير عكس العتق في قضا من النفس لا ترى انه لو عفي عن النفس بعد قطع العضو
ضده ضد الامام ضد ما لو عفي عن الطرف بعد قطع بعضه وصاحبه المرفق
يقطع ذراع قاطعه اكفا بالعصا كل في الشلا اوقات الاصعاص ضد مقطوع الكف
يقطع ذراع مثله اذ حرز العذل قد خطي وهم المفضل ابا ومعنى كسبه حتى
بحر العصا من بين يمين عدى والنهي والسيدي كالم جرمين جرم وعبد او ذكروا
او باخذ دية اليد وارش الذراع ايضا في العتق اذ الاصابع اصل سبها الكف
حالا منها وبين الذراع غير مستفيع اياه وقاما البغية ٥

باب الجناية

بعنا العتق منهم او قبله صحح اهم عتق احدهما قبل القتل وبين جده عالما بحسب
الدية لا العتبه ان لم يكن حتى الاخر عكس قول وفرضنا على تعليق العتق الجناية
اذ قوت الدفع عن مكنة البيان في غير الجاني والعكس ان كان حتى الاخر فيها

اوساع العتق بالموت للعجز مطلقا اودون ودربطه البيان في الجاني الا ترى ان فوت
القن اولد و به منع الاختيار باسقاط الخيار واخوف من الممهم مشيا كما في العبد والفرار
ومن غير مظهر او قد وان انا لم بعدا لعقل ومات بحب ديه يكون منها قدر القيد
المال لانه لا يحجز عنها كمي الدوا والفضل في السلطان لم يكن حتى الاخراد عرضه الخاضع
عنه بدفع الجاني زالت اخر العمر ضد ما لو كمل في الصحة وذات في المرض لهما ما يبرعا
حال العقد بلا محصور ودينار احدهما لذلك والاخر كل المال ان كان قبل الاخرضا
اذ المملوك لا بعد واحد هما فاعتبر في حق الاخر اختيار احوال الايام وان انا من هلهما
فحليه القيمة في الثاني لانه عجز عن الدفع بكمالها في المدة وروايتي في الاولى
يعبر قدر القيمة من كل المال والعقل من الثلث لما مر

باب المنع عليه يغيب

او يرضى قطعا او يجبر رجل بموت تم غصبا اخرقات فلولي في ثوب القتل
ومو قتل العامد وعقل المحطى كما عرف او موجب العصب وهو غير العاصب
قيمة يوم العصب والجاني ما يقصر قبله بحسب ان يستمر احد هما لا يقطع السراية
ومو القتل اذ لا يرسل المملك حتى كان الكفر على المولى والاخر يقطع وهو العصب
اذ يرسل المملك لا نفسه لعقد الرضا بل عند الضرر ضرور من قبل لا في العلى
وبه يختلف المستقر والبدية والهيا به كاي السرا الا ترى ان فوت الجاني يقطع
حتى كان ضمان النفس على قاطع الكف دون قاطع اصبعه ويرجع العاقل ان ضمان
العاصب يعمد المعصوب لقيامهم مقام الاولى كما عرف عاصب المملوك لا عكس
لما اخر المملك لذ الوهم بعصا احد ولكن باعها المولى على انه باجبار ومات عند
المستري في الثلث اذ ملكها بالضان لا العقد عكس المستري فاسترا ولو لم يبع
ولكن هتبه يد من بعد لها فانت ذهب الدين وعلى الجاني ما يقصر قبل العقد لان
الا بقا يقطع السراية ضمن ملك المالك حذوا موالى ضمان كما لبيع المات ضد ما
لوسبق الوهن اذ لا يباعه ولا يباعه عنده وان ترك ولد بعد لما تنصف
الدين وعومر الجاني نصف المعصوب لا يكون رهنا والعاقله نصف النفس ولو
نصفه رهنا اذ الخلق لا اصل والسراية في الامانة دون المعصون كما لو محدلة

حس

لكي

صعب الدين فان مات الولد قبل الفل زد مال العاقله وعومر الجاني بتمه
كان لم يكن ولد لما عرف ان قسطه انها سقروا العاقل

باب قتل بوجد

في دار او غيرهما ترك العوت والحفظ عن كنه تسيب في النفس دون العضو والسقط
والمال عظيم الدما كالنفسا به واقوي المكنه بالملك فاذا وجد جرحا وعمد فسلالة
مكان مملوك قسم القيمة او الدين على عدد الملاك دون ودر المالك اذ العلة ترجح بالقول لا
بالصحة كاي الشفعة فيكون على غا فليكن واحد قسطه في ثلث سنين من يوم الحكم
يستوي فيه الدخيل والمحيط له والوارث والعرضي الموجود وفي دار نفسه عند
الامام اذ زيد الوارث حال الوجود يقطع السبب عن القيد كالمادون المديون
او المكاتب بوجد في دار المولى ضد دار نفسه اذ الدين والعقد تمتع بعقل البدن
والمسبب لنفسه فهدركا كافر واخبره ضد المباشرة لا يوجب الحرمان بم التوبة
خاصا واذا وجد في محله او مسجد قسمت بعدد السنة حتى لو احفظها ملك فاقبل
قسمة بلا ما بعد في العبايل دون الروس عكس الاولى وقا يملكه الدين كن ان ناعت
احدي العبايل الا رجل وورهم اذ المذهب يقدم المحيط له ما بقى السنة ضد الاول
فان باع الرجل ايضا كان المالك على عاقله الدخلاء دون الباع لم يبدل السنة
منعكسا بالرد بقضا لعود القديم دون عير وان اشترت احدي العبايل وور
الاخرى قسمت عليها وعلى النالته نصفين لما عرف لكن بشرط طما المعص لا يضر
المالك عند والعكس عند ما يعرض على العاقله في جنابة المعصوب على العاصب
والمالك دون او اعتبارا او ان ما ما الشئ سقي ما بقى المعص كوقت المعص ما بقى
الباس على ان الجنابة يبيع اليد الضامنة كما في العصب والوهن في صل بينهما مطلقا
حتى في العارية والاجارة ما لم يحجز للعير كالود بعة بم بالسنة عاما واذا وجد
في الجميع او الشئ كان على من مال بم بالقرب فاذا وجد في السرا والسنة
كانت على عاقله من ههنا وان وجد من قسرين ههنا العتق كانت على عاقله الاولى
الاما بقرية العتق او مثله فيكون ههنا كما لو وجد في مكان لا يملك الصوت
العامرون

باب ميراث الشقة

ان رد العين الى المالك ثم قامت بالسرقه لم تقطع استحقاقا لانه وان كان حق
الله حتى بطل بالتفادى دون الابراء والعفو كذا الزنا والشرب عكس العتق
فهو مشروط بالرغوى حتى لا يستوفى ان كذب المسترد فيه او غاب وقفا
منه العكس لان الرد عكس التملك مؤكدا لا مئلا في الرد الى امر في عماله الشبهة
اذ يدعى اذ يدعى وجه حتى يضمن العتق والمستعير بعد الدفع الى امر عيال الوكيل
بالقبض والمعد ان لم يلزم من وجه حتى في المودع في راي كالتعاقب كذا الرد
الى ابنه وامه او حقه وان لم يكونا في عماله ادعى ناول الملك يعني عن شرطه
سقوط الحد عن طرف الحد عند الابن ولا يلزم الرد على عماله اذ ان كان عن شربه
لا يرد الى الرد الى مكانه كالموسر من رد الى المولى كذا الرد
ووجوب العيال ورد على من يحول محروفا وترب ودلت ان العيال المودع لا يضمن

باب استنباط الكفار

هو قطع الملك ونقصه وفانما العتق استداو عتق عند الآخر اذ يدعى لعهر
الحاجر زوالا وتبوتنا كذا في حق الضمان لا يلزم المدبر واخناه اذا الاستدلال كذا
من الاسباب يوجب ملك المحل لا المصلحة ولا ما اخذ المرتد لم يضمن العكس اذ
الاستنباط فافيه سبب ملك او ضمان فاصلا مناع الفهر الحسني بها والآخر اذ
فياخذ المولى القديم من استري منهم مثل التمن المشي وفيه غيره وفالحق التملك
والمالك في الشفعة لا يلزم معوم لم يضمن حيث باخذ محانا اذ غادر حقه السابق
حق لا ملك عكس المعسوم ولا ما لو اسلم واجبت لا ياخذ منهم اصل الحد اذ التمسير
والقول للمشتري في قدر المسمى بحد الملك والبنه له عند ابي يوسف لاثبات
الزيادة كذا في قيمه بطله وللولى القديم عند القوة الا لزام بغيره على الشفعة
وحتى ذهب المشتري بغيره يوم التسليم كره وبنه العدو كنعينه نصرا ولا يفتقر
الهيئة للاخذ بالمشتري على المذهب كما لا يفتقر العتق للاخذ محانا اذ حقه
لم يفتقر عليه ولم يطل بالتأخر عند الشفعة الا ترى ان ذاك باخذ بعد جعل الاد
شبه او لا باخذ عند التدبير ومضى دفعه اليه بحايه العتق او عتقه نفسه
بغيره دون قدر الارش كالمهود عكس المصالح عليه من خطا نفسه لانه عكس

المعير بل المال لا العرفه من حلول افه او حايه فيه لسلامه الاصل الا
ان باخذ في العتق بعد دفع القفيه فياخذ منه المولى القديم بغيره على
عنه بغيره على ان الحقه شرط الضمان لا بدله وفيه خلاف معروف ساريا
الاخر الى الولد دون الارش عكس حق في الحايه ورتبه المولى لانه عكس الشفعة
اعاده لاستراحي عاد الحق القديم في المراجعة بالمر الاول والرد بالعيب
والعتق والرجوع في الهبة والعتق والارش لا فياخذ الامر مع الولد او احد
قوته حقا او قفلا ما باخذ قبل الولادة وقاما لبيعته وماخذ الولد بعد موت
الامر حقا او قفلا بالعتق لا الكل عكس راي ابي يوسف حيث باخذ الاتباع
فيما بعد موت اموليه كالبيع والرهن لا المقدرا باميه سقايه كالكتابة اذا
يجب حدث بين الناس والآخر ضونا للعود اصلا او وصفا لا ما حدث
وبل لا لانه في ما لا يجرى فاصب بشري المعصوب في الرد ما حادث قبل
العتق لا العتق لاحقا بعد حدث مانع عند في الشرا ما رث العيب وفي الهبة
يفصل ما رث العتق بخطا في المعوم لا الشبهة فلو لم ياخذ المولى القديم
ولا زال ملك المستري حتى اسيرة العدو وما ساعد الآخر اذ من اخرج
البناء حتى الاخذ من المستري التالي للمستري الاول ومنه المولى القديم
والآخر والاول هو ذاك في رجوع الواهب الاول والثاني للملك في غير هذا
التسليم من كبر او تعطل فان لم ياخذ المستري الاول لم ياخذ المولى القديم
لما يبر وان اخذ المولى القديم بالتمسير حبرا العتق تسفيع باخذ من
مشتري دفع ما حجاب المريض عند مالو زاد في التمسير العتق وان بقي
قاضي الاخذ من المستري التالي بالتمسير للمولى القديم لغيره قول ثالث الا ان
يكون غير احراد لانه اعتمه دليل امام في الرد ودليل اخر في التمسير مع الدليل
لا لغيره الا ترى انه لو بقي على الغايب التمسير بغيره فاسقين او رجل
وامر ايت عن راي بقدر اصل الحكم التمسير للمعد من عد ولو لم يجر بعد وان
كان اما سنو رهنا بعد له الدين والاخذ للبر من الحاقا للعايد المقام عند
المستاجر في راي اذ حقه عكس الدائن في البيع لا العين حتى كالتقاضي الدليل

الولد

عن راجع على الراهن اذ اجنى فيه والبد قصدا كما في الحناية والدواضد
التابع اذ حسنه ضد المرئ من معقود حتى كالمقا بعد الانجان والاي
من المالك مسقطا ديه الى الرضا بالسون ضد ما لو كان غاييا حيث يحده
ود العزم للعرم وان عدل الدين نصفه احدى اجمعا نو زينا على المقبول
وغيره كما في العصب والودعية وعاد رهنها لما رقا ان المرئ قداه الراهن
راحعا عليه بالنصف مفاصلا للاصطرار اذ عكس العزم اذ يحى الحاكم ضد المرئ
الراعى سوي ديه وان غاب الراهن فدي المرئ راحعا عنه خلافا لغيره
على شريك الشر احيب قبل القدر وقد الحناية كلوه اما وعينه ٥

ثم الكتاب والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

ووافق الفراغ من نسخة بكرة يوم الخميس ثمان ايت عشر من شهر صفر الخير

من شهر رسته لورس ٥ على يد اقر عباد الله تعالى واحوجهم الى رحمة احمد

بن محمد بن عبد القادر بن غانم المعدي عفا الله عنه بمنه وكرمه انه قرب مجيب

والحمد لله رب العالمين ٥

Süleymaniye	Manastır
Konu	Hacı Gecir Ağa
Yeni	
Eski Kayıt No	217